مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٨٧**

الأربعاء، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فيتيغ	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ماكسميتشيف
	البرازيل	السيد فارغاس
	البرتغال	السيد مادوريرا
	البوسنة والهرسك	السيدة هودزيتش
	جنوب أفريقيا	السيد إنغكولو
	الصين	السيدة لي شينيان
	فرنسا	السيدة غيوتو
	غابون	السيد ماندوكو أومبيغي
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد جابر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة دافيسون
	نيجيريا	السيدة أغوا
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيتزر

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

أثر تغير المناخ

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة (S/2011/408)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود مرة أخرى أن أذكّر جميع المتكلمين بألاّ تزيد بياناتهم على أربع دقائق بغية تمكين المجلس من الإسراع في عمله.

أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة ستيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً بأن أشكر ألمانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام بان كي - مون، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على ملاحظاتهما حول هذا الموضوع الخطير والمعروض في الوقت المناسب.

وترحب سلوفينيا أيضاً بمشاركة رئيس جمهورية ناورو، فضلا عن إسهامه في المناقشة الجارية اليوم. إننا ندرك بوضوح خطورة الحالة والتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما دول منطقة المحيط الهادئ، ذات الخصائص التي تجعلها من بين أشد البلدان ضعفاً في العالم إزاء تغير المناخ.

وأود أن أعلن عن تأييد سلوفينيا للبيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن تغير المناخ ليس خطراً بعيداً عنا. فآثاره حقيقية ومحسوسة بالفعل لدى العديد من الدول. وهو في كثير من الحالات يهدد وجودها بالذات. وفي حين أن تغير المناخ ظاهرة عالمية، فآثاره السلبية غير متناسبة. إذ ثمة أجزاء من العالم ستكون أكثر تضرراً من غيرها. علاوة على ذلك، إن سرعة التأثر بالمناخ لا تتوقف فحسب على التعرض لمخاطر المناخ، ولكن أيضاً على قدرات التكيف للحد من تلك المخاطر. وبالتالي، هناك العديد من البلدان النامية سوف تكون أشد تضرراً من تغير المناخ.

ولتغير المناخ آثار ضارة على أمن الإنسان ورفاهيته، فهو يهدد التنمية الاقتصادية والجهود المبذولة للقضاء على الفقر، وله أثر سلبي على السلم والأمن الدوليين. وسيتسبب ارتفاع مستويات البحر وتآكل السواحل بضياع الأرض، وحتى بضياع الدول في بعض الحالات. وسيؤدي ارتفاع درجات الحرارة والجفاف لفترات طويلة إلى زيادة التصحر وتردي الأراضي، وجعل مناطق شاسعة من كوكبنا غير صالحة للسكن. ووفقاً لإحدى الدراسات الاختبارية، من المحتمل أن يكون هناك ٣٥٠ مليون مهاجر بسبب البيئة بحلول عام ٢٠٥٠ نتيجة تلك الظواهر. ولتغير المناخ أيضاً تأثير كبير على الأمن الغذائي، الذي يرتبط في الوقت نفسه ارتباطاً وثيقا بالأمن المائي.

ومع بداية تغير المناخ وتزايد عدد الكوارث الطبيعية، من الصعوبة بمكان الجدال في الصلة بين البيئة والأمن. ففي عام ١٩٨٧ تحديداً، سلّط تقرير برونتدلاند (A/42/427، المرفق)، الذي صاغ مصطلح التنمية المستدامة، الضوء أيضاً على تدهور البيئة كعامل رئيسي في التسبب بانعدام الأمن. وأقرّ التقرير كذلك بأن الإجهاد البيئي نادراً ما كان السبب الوحيد للصراعات الكبيرة، ولكنه أدّى دوراً هاماً في العلاقة السببية المرتبطة بأي صراع. واليوم، نحن نرى عموماً تغير المناخ باعتباره خطراً مضاعفاً، أو سبباً رئيسياً أو سبباً كامناً لعدم الاستقرار والضعف. ويمكن للنظر المتأني في تلك الآثار أن يساعد في تعزيز منع الصراعات.

وتدرك سلوفينيا أن تغير المناخ يشكّل منتهى التحدي العالمي الذي يقتضي تحمّل مسؤولية عالمية. وعلى الرغم من أن تغير المناخ هو بالفعل حقيقة واقعة، لا يزال الوقت سانحاً لتأمين مستقبلنا مع بذل جهد جماعي.

ويتصدر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء المناقشات المتعلقة بمسألة تغير المناخ. وقد أدى ذلك إلى تقديم ورقة

مشتركة في آذار/مارس ٢٠٠٨ من جانب الممثل السامي والمفوضية الأوروبية بشأن تغير المناخ والأمن الدولي، وذلك خلال الرئاسة السلوفينية للاتحاد الأوروبي. ولا تزال الوثيقة مرجعاً وموجهاً لأعمال الاتحاد الأوروبي.

وتعتقد سلوفينيا أن نجاحنا في التصدي لتحدي تغير المناخ يعتمد قبل كل شيء على قدرتنا على إبرام اتفاق مناخي طموح لما بعد عام ٢٠١٢، والحد من الاحترار العالمي إلى أقل من درجتين مئويتين. علاوة على ذلك، إن بناء القدرة على التكيف المناخي يمثل أولوية لأشد البلدان والمناطق ضعفاً التي تتحمل النذر اليسير من المسؤولية التاريخية عن تغير المناخ. وينبغي للمفاوضات التي تجري وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن تسفر عن صفقة جديدة بشأن المناخ تقلل من الانبعاثات وتوفر التمويل الكافي ونقل التكنولوجيا من أجل إجراءات التكيف في البلدان النامية.

ومع ذلك، لا يمكن للتكيف مع تغير المناخ ولا للتخفيف من حدته أن يبعدا وحدهما كل الآثار الناجمة عنه. وهناك حاجة إلى التعاون الوثيق بين أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة بغية تكثيف الجهود في التصدي لمسألة تغير المناخ وآثاره الأمنية المحتملة. ونحن بحاجة إلى استخدام جميع ما لدينا من معرفة وموارد لإيجاد الحلول المناسبة. ونعتبر المناقشة الجارية في المجلس اليوم إسهاماً هاماً في تحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد ستاور (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. وأود أن أعرب أيضاً عن تقديري للبيانين اللذين أدلى بهما هذا الصباح الأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وأود أن أعلن عن تأييدي للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي قبل الغداء للتو.

إن الدانمرك تعتبر المناقشة الجارية اليوم فرصة طيبة جداً للنظر في كيفية تقديم مزيد من الدعم لجهود مجلس الأمن في ما يتعلق بالاضطلاع بمسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين في سياق تغير المناخ، وجعل هذه المسألة جزءاً لا يتجزأ من عمل الأمم المتحدة.

إن تقرير الأمين العام (A/64/350) يوضح كيفية أنه يمكن لتغير المناخ أن يكون له تأثير على تفاقم التوترات السياسية. ولا يسع تجاهل التداعيات الأمنية الناجمة عن تغير المناخ. ومن المعترف به جيداً نقص الموارد المتعلقة بالمناخ مثل المياه والأراضي الخصبة، وهي أسباب قوية للعديد من الصراعات حول العالم. وفي بعض الأماكن، يمكن لتغير المناخ أن يهدد حتى بتقويض قدرة الحكومات على كفالة الاستقرار والأمن لشعوبها.

وبغية إيجاد حل دائم لهذا التهديد العالمي، من الضروري اتباع استراتيجية متعددة الجوانب تتضمن المناخ والأمن في أعمال جميع وكالات الأمم المتحدة، وكذلك المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة. وبما أن البلدان النامية هي الأكثر عرضة لتغير المناخ، يجب أيضاً أن تكون هذه المسألة جزءاً لا يتجزأ من التعاون الإنمائي الدولي. وهذا يشمل بناء القدرات لمواجهة التهديدات الأمنية والتوترات السياسية الناجمة عن تغير المناخ. وهو يشمل أيضاً الأنشطة الفورية للتكيف مع تغير المناخ، فضلاً عن تحسين التأهب للكوارث ونظم الإنذار. ويجب البدء بإجراءات التخفيف دونما تأخير، بما في ذلك تطوير مصادر الطاقة المتجددة، والاستراتيجيات المتعلقة بجعل التنمية الاقتصادية تنمية خضراء.

واسمحوا لي هنا أن أكرر أيضاً ما قاله الأمين العام هذا الصباح ومفاده أننا يجب أن نغتنم الفرصة في مؤتمر ريو الذي سينعقد في حزيران/يونيه المقبل للربط بين أمن الطاقة والأمن الغذائي والبيئة وتغيّر المناخ. ونحن نوافق تمام الموافقة على ذلك.

ويجب أيضاً زيادة الجهود المبذولة لتعزيز دبلوماسية المناخ العالمي. ويجب معالجة جميع جوانب تغير المناخ من خلال الحوار الذي يمكن أن يعزز التفهم العميق لهذه المسألة، والرؤية المشتركة لحلها. وفي هذا السياق، نرحب كثيراً بالاستنتاجات التي توصل إليها مؤخراً مجلس الشؤون الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي لتعزيز دبلوماسية المناخ في الاتحاد الأوروبي.

وثمة شرط مسبق هام وهو أن تكون جهودنا فعالة، وأن تكون لدينا فرص الحصول على المعلومات ذات الصلة بشأن التطورات المتصلة بتغير المناخ وآثاره الأمنية. ويمكن للدانمرك أن تدعم بالتالي دعوة الأمين العام إلى تقديم تقارير دورية عن هذه المسائل.

والأهم من ذلك، يجب علينا كفالة وجود استجابة مشتركة من جانب المجتمع الدولي لمواجهة التحدي العالمي لتغير المناخ، بغية ضمان السلام والأمن الدوليين. ذلك هو التحدي الذي نواجهه جميعاً، والذي لا يمكننا التغلب عليه إلا بالعمل معاً. ويحدونا الأمل أن يكون النقاش اليوم خطوة هامة إلى الأمام في هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد لكسمبرغ تمام التأييد البيان الذي أُدليَ به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي.

اسمحوا لي أن أهنئكم، السيد الرئيس، على أخذ زمام المبادرة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة.

إن تغير المناخ يمثل تحدياً ذا أبعاد عالمية، ولا يمكن التصدي له إلاّ على هذا المستوى. فهو يتطلب اتخاذ إجراءات دولية ملائمة وفعالة. ويجب أن تشمل الاستجابة لتغير المناخ، بالتالي، جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي تعمل وفقاً لولاية كل منها، بما في ذلك مجلس الأمن.

والآثار السلبية لتغير المناخ لها مضاعفات واضحة على الأمن والتنمية في كثير من الدول، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وكما يذكر الأمين العام في تقريره (A/64/350) الذي صدر عقب اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٨١/٦٣ بشأن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن، من المهم أن نرى تغير المناخ باعتباره خطراً مضاعفاً. وتغير المناخ لا يؤدي فحسب إلى تفاقم أخطار استمرار الفقر، وضعف المؤسسات لإدارة الموارد وتسوية الصراعات، والهوة بين المجتمعات والدول وسجل انعدام الثقة فيما بينها، وإنما يتسبب أيضا في نشوء مخاطر جديدة مثل فقدان الأرض مما يؤدى إلى تشريد السكان وانعدام الجنسية والتنافس على الموارد الدولية المشتركة أو غير المرسمة الحدود، مثل المياه.

وقد ازداد فهمنا لتغير المناخ عمقا بشكل كبير منذ عرض المسألة على المجلس لأول مرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5663). واليوم، فإننا أقدر حتى على قياس مدى إلحاح الحالة. وأشارت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بوضوح إلى ضرورة العمل دون تأخير على مختلف الجبهات.

ولذلك يجب مواصلة الجهود في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل التوصل إلى اتفاق دولي ملزم قانونا. وتأثير تغير المناخ على رفاه السكان سيتوقف حقا في المقام الأول على التدابير التي يتخذها المجتمع

الدولي للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ولإبطاء هذه التغييرات.

ومنذ عام ٢٠٠٥، ومجلس الأمن يشدد على ضرورة اعتماد استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات، تعالج على نطاق عالمي الأسباب الكامنة وراء الصراعات المسلحة والأزمات السياسية والاجتماعية. وتبعا لهذا المنطق، فإن من الأهمية بمكان أخذ الآثار الأمنية لتغير المناخ بعين الاعتبار في تفكير المجلس والولايات الصادرة عنه، وبطريقة معززة وشاملة، في أنشطة منظومة الأمم المتحدة ككل وأنشطة المنظمات الإقليمية والدولية.

وما من شك في أن طائفة واسعة من العوامل المترابطة مثل التوتر العرقي والنزاعات العابرة للحدود وأوجه عدم المساواة التي تزداد عمقا داخل المجتمعات والدول المنهارة يمكن أن تسهم في نشوب الصراعات المسلحة. غير أن تغير المناخ، بما له من تداعيات مأساوية محتملة على الأمن – مثل تشريد السكان ونقلهم، وقد شهدنا الظاهرة الأولى بالفعل – سيصبح عاملا حاسما بشكل متزايد في الأسباب الكامنة للصراع فيما يستمر تغير المناخ بسرعة متزايدة على نحو مطرد.

وتغير المناخ ليس عادلا. فهو يؤثر بصفة أساسية على أشد المجتمعات ضعفا، التي تتحمل أدنى قدر من المسؤولية عن أسبابه ولكن يتعين عليها التعامل مع آثاره على أساس يومي. ولهذا السبب، بدأ القائمون على التعاون الإنمائي في لكسمبرغ منذ عدة سنوات يدمجون بشكل منهجي مسائل تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه في البرامج الإنمائية للبلد. كما توفر النرويج تمويلا للبدء السريع لمكافحة تغير المناخ. وهذه مساهمات جديدة ومكملة لمساعدتنا الإنمائية الرسمية التي بلغت ١,٠٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٠.

ونحن ننظر أيضا إلى هذه المساهمات في سياق منع نشوب الصراعات باعتبارها تدابير لضمان التنمية المستدامة حيث أن تغير المناخ يمكن، حسبما ذكر الأمين العام في تقاريره، أن يهدد استقرار البلدان عن طريق إبطاء النمو الاقتصادي والتسبب في تفاقم الفقر واليأس وزيادة ضعف السكان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل كوستاريكا.

السيد أولييباري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تشكركم كوستاريكا، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تسلط الضوء على أهمية تغير المناخ باعتباره بندا شديد الأهمية على جدول الأعمال المتعدد الأطراف. ونرحب بشكل خاص بمشاركة الأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وتعرب كوستاريكا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومفاده أن المسؤولية الرئيسية عن معالجة هذه الأمور تقع بصورة شاملة على عاتق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وجميع الجهود التكميلية المبذولة لمعالجة هذه المسألة من قبل أي جهاز آخر من أجهزة المنظمة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الأمر، وبصفة خاصة العوامل التالية. أولا، ينبغي أن تسعى هذه الجهود إلى دعم خطط العمل وأهدافه في سياق الإطار التفاوضي المتعدد الأطراف. ثانيا، ينبغي أن ترتكز هذه الجهود على المسؤوليات المحددة لذلك الجهاز – وهو في هذه الحالة، مجلس الأمن.

وفي سياق التصدي لمشكلة تغير المناخ من خلال اتخاذ إجراءات لا تمثل مجرد أعمال هامشية، يتعين علينا التوصل إلى اتفاق سيتيح لنا، وفقا للأدلة العلمية، تحقيق استقرار تركيزات غازات الاحتباس الحراري وخفضها إلى

المستويات المنصوص عليها في الاتفاقية. ويمكننا القيام بذلك تحديدا من خلال المشاركة القوية والملتزمة للبلدان التي تشكل المصادر الرئيسية لانبعاث غازات الاحتباس الحراري، وجميعها ممثلة على هذه الطاولة، وبالتالي فإنها تتحمل مسؤولية مستمرة، وفي حالات كثيرة، مسؤولية تاريخية.

وعلى الرغم من أن المسؤولية لا تقتصر على البلدان الصناعية المشار إليها في المرفق الأول من الاتفاقية، فإنه ينبغي لها مع ذلك تولي القيادة، وهو ما ينبغي أن تؤيده أيضا الاقتصادات الناشئة الرئيسية. والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن – وجميعهم يشكلون مصادر رئيسة للانبعاثات ويتمتعون بصلاحيات استثنائية داخل هذا الجهاز بفضل حق النقض – ينبغي بصفة خاصة أن يقدموا التزاما سياسيا واضحا بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وسيكون ذلك أفضل وأكبر مساهمة يمكنهم أن يقدموها لضمان ألا يصبح تغير المناخ خطرا أكبر على السلام والأمن الدوليين. ثم ينبغي توسيع نطاق هذه المجموعة لتشمل أعضاء آخرين في المجتمع الدولي بما يتناسب مع ينتجونه من انبعاثات ومع قدراتهم الاقتصادية.

وينبغي لمجلس الأمن، وفقا لاختصاصاته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أن يركز على بذل جهود لمنع أو السيطرة على الصراعات أو الصدمات النفسية التي قد تنشأ نتيجة لآثار تغير المناخ والتي ربما تقوض السلام والأمن. وهي قد تشمل، في جملة أمور، الصراعات على موارد المياه الشحيحة أو التشريد القسري للسكان أو خطر اختفاء الدول. غير أن الإجراءات الأكثر جوهرية وحسما تخرج عن ولاية المجلس، ونحن نؤكد مجددا على أنه ينبغي معالجتها وفقا لأحكام الاتفاقية. وينبغي لنا أيضا النظر في صلاحيات الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – وخاصة في إطار لجنة التنمية المستدامة – ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

وتعتقد كوستاريكا أنه، فضلا عن الالتزامات التي جرى التعهد بها فيما يتعلق بالحد من الانبعاثات والوقاية وتخفيف الآثار، ينبغي لنا تعزيز التكيف مع تغير المناخ. وسيكون لهذه التدابير أثر ملموس على عوامل مثل ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات والجفاف وانعدام الأمن الغذائي. ولتقديم مساهمة كبيرة في هذه المهام، يجب على الاقتصادات الكبرى تكثيف تدفقاتها المالية باتجاه البلدان المتضررة نتيجة المشكلة أو التي يحتمل أن تتضرر بسببها، مع التركيز بصفة خاصة على الدول الجزرية الصغيرة، والتي يواجه الكثير منها خطر الاختفاء الوشيك كدول، مثلما ذكر ستيفن رئيس ناورو بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

وفي الجزء الذي أنتمي إليه من العالم في أمريكا الوسطى، فإن الآثار الكارثية لتغير المناخ أصبحت أكثر تواترا أكثر من أي وقت مضى. وبالمثل، فإن البلدان النامية بحاجة إلى استثمارات مباشرة لتعزيز رصدنا للمناخ ونظمنا للإنذار المبكر. ونحن بحاجة أيضا إلى نقل التكنولوجيات التي ستؤدي، في جملة أمور، إلى تحسين إنتاج المواد الغذائية الأساسية وستساعدنا على توليد الطاقة النظيفة. وفي المقابل، يجب على البلدان النامية العمل بشفافية وتوخي المساءلة والحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وتحديد أولويات ملائمة في استخدام مواردنا. وكوستاريكا تقر بأننا، أيضا، يجب أن نشترك في تحمل المسؤولية.

وفي الختام، فإن جدول أعمال تغير المناخ يمثل شبكة واسعة من العقد المترابطة. ولذلك، فإن أكثر الاستجابات فعالية للشواغل المثارة في هذه المناقشة يمكن العثور عليها في إطار الاتفاقية. ولن نحرز تقدما يُذكر في مكافحة الآثار

الملموسة لتغير المناخ إذا لم نهيئ الظروف اللازمة، و لم نتخذ القرارات السياسية الفعالة التي تتيح للاتفاقية بلوغ أهدافها بالكامل.

الرئيس (تكلَّم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد سيمسن (نيوزيلندا) (تكلَّم بالإنكليزية): أشكر وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على الإقرار بالأهمية الفريدة لهذه المسألة، بعقد هذه المناقشة في الوقت المناسب. واسمحوا لي أولاً أن أُعلِّق على بعض الخلافات التي ظهرت في التمهيد لمناقشة اليوم.

إنَّ نيوزيلندا تتفهَّم الشواغل التي أُعرِب عنها بشأن تناول هذا المجلس مسائل تتجاوز الدور والولاية الممنوحَين له بموجب الميثاق. أمَّا بالنسبة لتلك الدول الجزرية الصغيرة المنخفضة، وبينها عدة دول في منطقتي بالذات، منطقة المحيط الهادئ، التي يشكِّل لها تغيُّر المناخ الخطر الأمني الأكبر – المتمثِّل في زوالها من الوجود بصفتها دولاً ومجتمعات – فإنَّ المناقشات بشأن ما إذا كان ذلك يشكِّل موضوعاً مشروعا للمناقشة، لا يمكن إلاَّ أن تبدو مجرَّدة ومفصولة بشكل عميق عن شدة وإلحاح التحديات التي تواجهها تلك الدول.

والآثار الأمنية المُحتمَلة لتغيُّر المناخ موثَّقة توثيقاً جيداً. إنها تتركَّز على التحديات البارزة التي تواجهها مجتمعات عديدة في إدارة وحفظ الحصول على الموارد الأساسية – الأرض، الغذاء، المأوى والماء – في مواجهة التغيُّر المناخي المطَّرد. وقد واجهت منطقة آسيا – المحيط الهادئ أيضاً سلسلة مدمِّرة من الكوارث الطبيعية في السنوات القليلة الماضية – وهي أحداث يُتوقَّع لها أن تصبح أكثر تكراراً وشدة في العقود المقبلة. وهذه التوقُّعات تثير قلق الدول الجزرية الصغيرة النامية، المعرَّضة على نحو خاص لأخطار تلك الأحداث، نظراً لحجمها وعزلتها الجغرافية وقاعدتها الاقتصادية الضعيفة نسبياً. وإذا لم تُعالَج تلك التحديات، فإنها يمكن أن تُسهم إسهاماً كبيراً في تزايد انعدام الاستقرار والصراعات.

وبالنسبة لبعض الدول الجزرية المنخفضة، يشكِّل تغيُّر المناخ تهديداً أساسياً أكبر، من المُحتمَل أن يقوِّض جوهر قابليتها للحياة واستمرار وجودها، ويزيد التوقُّع الحقيقي بأن نشهد هجرات قسرية ذات طبيعة ونطاق غير مسبوقَين. وببساطة، يمكن أن يكون جميع السكان في تحرُّك دائم، وهذا تهديد أمني بكل المقاييس.

فيجب اتخاذ عدة خطوات لمنع الآثار الأمنية لتغيُّر المناخ ومعالجتها. أولاً، يجب أن نبني قدرات البلدان النامية على التكيف، بحيث يمكنها أن تواكب بشكل أفضل الأحداث المستقبلية المرتبطة بالمناخ، قبل أن تُصبح تحديات أمنية. ومجابهة تغيُّر المناخ تستدعي أكثر من بناء القدرة على مواكبة الآثار المادية. فيجب أن تعالج أيضاً استخدام الموارد الحالية والمستقبلية لتخفيف الضغوط على الموارد، وبناء الملاذات المؤقتة الضرورية حين تقع الكوارث.

ثانياً، وعلى القدر ذاته من الأهمية، يجب علينا إدارة نطاق تلك الآثار الأمنية من خلال خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. فمعالجة العوارض وحدها لن تكون كافية، إلاّ إذا عالجنا السبب أيضاً. ونيوزيلندا ملتزمة، عَبْر المفاوضات في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بتحقيق إجراء تخفيفيٍّ عالمي شامل وفعَّال وتنفيذ تدابير تكيُّف فعَّالة. ولإحراز تقدُّم ملموس نحو تلك الأهداف، يتعيَّن على اجتماع ديربان لهذا العام أن يتَّخذ الخطوة الهامة بتنفيذ اتفاقات كانكون.

ومن المهمّ أيضاً أن تُدمَج بفعالية تدابير التكيُّف والتخفيف في الأنشطة الإنمائية، بما في ذلك مبادرات حفظ السلام وبناء السلام. وتعمل نيوزيلندا حالياً على مشاريع في

مجالي التكيُّف والتنمية عَبْر عدد من المبادرات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. ومساعدتنا في مجال التكيُّف لتغيُّر المناخ في منطقة المحيط الهادئ تركِّز تركيزاً شديداً على هياكل أساسية جديدة للوقاية من المناخ، كما في سياق إعادة التعمير بعد الإعصار مثلاً.

ويمكن للمشاركة في أفضل الممارسات والبحوث أن تقدِّم أيضاً مساهمة كبرى في التدابير العملية الفعّالة لمعالجة الآثار الأمنية لتغيُّر المناخ. ومبادرة نيوزيلندا، المدعومة من بلدان أخرى عديدة، لإقامة التحالف العالمي للبحث بشأن غازات الدفيئة الزراعية، تهدف إلى ضمان عدم تقويض جهود خفض الانبعاثات الزراعية الأمن الغذائي لسكان العالم المتزايدين. فما من بلد سيعرِّض سكانه للخطر بخفض إنتاجه الزراعي، لذا لا بُدَّ لنا من إيجاد سُبُل أخرى لخفض الانبعاثات المرتبطة بذلك الإنتاج.

ويجب أيضاً معالجة مسائل تغيُّر المناخ والأمن بأسلوب متكامل عبر وكالات الأمم المتحدة كافة. لذا، فإننا ندعم دعوة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ إلى التفكير في آليات لمؤازرة التحديد المبكِّر للتحديات الأمنية المرتبطة بتغيُّر المناخ، وتعزيز البحث الشامل والمتَّسق، والتحليل واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أسبابها.

إنّ لدى العديد من البلدان شواغل جدّية بشأن الآثار الأمنية لتغيُّر المناخ عليها وعلى جيرانها. لكنّنا نعلم بحكم الخبرة الماضية أنّه يمكن معالجة تلك التحديات قبل أن تبلغ حدَّ الأزمة، وأنّ الصراع يجب ألا يكون حتمياً. والعديد من الإجراءات المطلوبة لتحقيق ذلك خارجة عن اختصاص هذا المجلس وولايته، لكنَّ اعتبار تغيُّر المناخ من أسباب انعدام الاستقرار ومن الأسباب المحتملة نشوب الصراعات أمر مهمٌّ مع ذلك لتحقيق مستقبل أكثر أماناً.

وآمل أن تكون مناقشات اليوم قد نقلتنا خطوة أقرب إلى تحقيق ذلك الفهم المشترك، كما آمل أن يوجِّه المجلس اليوم رسالة واضحة وجليّة بأنه هو أيضاً عازم على أداء دوره في مجابهة هذا التحدي. وأيّ شيء أقلّ من ذلك سيكون خيبة أمل عميقة لشعوب الدول الجزرية الصغيرة المنخفضة، وبينها أصدقاؤنا وجيراننا في منطقة المحيط الهادئ.

الرئيس (تكلَّم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلَّم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أشكر ألمانيا، بصفتها رئيسة المجلس، على مبادرتها المتسمة بحسن التوقيت والتحضير لعقد مناقشة مفتوحة بشأن أثر تغيُّر المناخ على صون السلام والأمن الدوليين. كما أقدِّر الورقة المفاهيمية لوفد بلدكم (S/2011/408، المُرفق)، التي تُبيِّن بالتحديد الآثار المُحتمَلة لتغيُّر المناخ على السلام والأمن الدوليين.

إنَّ مناقشة اليوم تتيح لمجلس الأمن فرصة سانحة لمناقشة العلاقة بين الأمن وتغيُّر المناخ، ويودّ وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لينوِّه بمناقشة المجلس المفتوحة المثمرة بشأن الترابط بين الأمن والتنمية، التي عُقدت في شباط/فبراير (انظر S/PV.6479). وفي هذا الصدد، يمكن لمناقشة اليوم بشأن المناخ أن تتمكَّن من جمع الأدلَّة لتشجيع قادة العالم على تولِّي المسؤولية عن خفض انبعاثات الكربون، والاستثمار في التكيُّف بقصد تفادي انعدام الأمن في المستقبل.

إننا نُدرك التهديدات الوشيكة التي يشكِّلها تغيُّر المناخ للمجتمع الدولي، شأن العديد من العلماء والمسؤولين الحكوميين. ففي أيار/مايو، رعت كلية الحقوق في جامعة كولومبيا وجمهورية جزر مارشال مؤتمراً دولياً بعنوان ”الدول الجزرية المهدَّدة: الآثار القانونية للبحار المرتفعة والمناخ المتغيِّر“. وقد تشاطر عدد من صانعي السياسات

العامة والعلماء مفاهيم مشترَكة لأهمية التوجُّه الراهن. وكان هناك العديد من تقارير الخبراء بشأن تغيُّر المناخ ومسألة الأمن أيضاً. وقد تنبَّأ تقرير حديث للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بأنَّه نظراً للارتفاع المتوقَّع لمستوى سطح البحار، فإنّ دولاً جزرية صغيرة عديدة ستختفي بحلول عام ٢٠٤٠. يضاف إلى ذلك أنَّ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ تقدِّر أنه ما بين ٣٥٠ و ٦٠٠ مليون نسمة في أفريقيا سيواجهون خطر الإجهاد المائي المتزايد بحلول منتصف القرن، وأنَّ محاصيل الزراعة البعلية قد تنخفض بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. لذا، فإنَّ تغيُّر المناخ يمكن أن يصبح عاملاً مضاعفاً للخطر، يجعل المشاكل القائمة أكثر تعقيداً واستعصاءً على صعيد الأمن الإقليمي والعالمي.

وفي ضوء ذلك، يودّ وفد بلدي أن يتناول ثلاث نقاط. أولاً، إنَّ التحديات العالمية تستلزم مواجهات عالمية. ونظراً للطابع العالمي لتغيُّر المناخ، فإنّ تلك المواجهات تستدعي أوسع تعاون ممكن بين جميع البلدان ومشاركتها في استجابة دولية فعَّالة وكافية.

ثانياً، مراعاة لمسؤوليات كلّ جهاز من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ودور اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، بصفتها الصكّ الأكثر أهمية لمعالجة تغيُّر المناخ، فإنه ينبغي للأجهزة المعنية في الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء ووفقاً لولاية كلٍّ منها، أن تكثِّف جهودها في دراسة ومعالجة تغيُّر المناخ، بما في ذلك الآثار الأمنية المُحتمَلة.

أخيرا، بالنظر إلى البعد السياسي لقضية تغير المناخ وارتباطها بقضايا عالمية أخرى، مثل الفقر والتخلف وأزمتي الغذاء والطاقة، ينبغي تناولها، في نهاية المطاف، في السياق العام للتنمية المستدامة. ونشارك المجتمع الدولي آماله العريضة بشأن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي سيُعقد في عام ٢٠١٢. ونحن على استعداد للمشاركة في الجهود الدولية المبذولة لكفالة النجاح الشامل للمؤتمر.

وتؤيد جمهورية كوريا، بشدة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة قضية تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة. وجمهورية كوريا، بوصفها بلدا يأخذ بنهج النمو الأخضر غير الضار بالبيئة كاستراتيجية وطنية، اقترحت بصفة خاصة، أن تستضيف المؤتمر الثامن عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في عام ٢٠١٢. ونعتقد أن بوسع الجهود التي نبذلها أن توفر فرصة فريدة لإبراز كيف أن النمو الأخضر والاقتصاد الأخضر لا يمكنهما أن يساعدا في التقليل من التحديات التي يفرضها تغير المناخ والتكيف معها فحسب، بل يمكنهما أيضا أن ييسرا تحقيق التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، حقق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، المعقود في كانكون في العام الماضي، تقدما كبيرا في مجالات مناخ التمويل، والتكيف، والتكنولوجيا، مما أسفر عن التوصل إلى ما يسمى اتفاق كانكون. ونأمل أن يتم الحفاظ على هذا الزخم في ديربان هذا العام.

وأعرب عن أملي في أن تؤدي بنا هذه المناقشة إلى دفع عملية البحث عن حلول حكيمة وثاقبة لهذه المشكلة الشاملة، في حين تقودنا في الوقت نفسه إلى إحراز تقدم مجد نحو تحقيق إنجاز كبير في المفاوضات المقبلة المعنية بتغير المناخ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد إيراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام وأن أثني على تقريره (A/64/350)، وعلى العرض المهم للغاية والشامل الذي قدمه السيد شتاينر.

إن لبلدي علاقات صداقة قوية مع دول جزر المحيط الهادئ، تلك العلاقات التي يمكن أن تشاهد في تعاوننا الوثيق المتعدد الأطراف في قضايا تشمل قانون البحار وحفظ البيئة البحرية والمحافظة عليها، ساهمت فيها الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ بصورة لا يمكن إنكارها. وأود أن أرحب بحرارة بمشاركة رئيس ناورو، فخامة السيد ماركوس ستيفن، وأن أشكره على بيانه البليغ الذي أدلى به هذا الصباح.

وتشاطر شيلي، بوصفها من بلدان المحيط الهادئ الساحلية، الدول الجزرية في المحيط الهادئ شواغلها. وتفهم وتدعم اهتمامها في اللجوء إلى الهيئات المعنية في النظام المتعدد الأطراف لمعالجة الصعوبات الحالية، بالنظر إلى الخطر الذي تواجهه من جراء ارتفاع مستوى سطح البحر الذي يهدد إقليمها ورفاهية مواطنيها.

لقد عالجت الأمم المتحدة قضية تغير المناخ وتداعياتها الأمنية المحتملة عن طريق قرارها ٢٨١/٦٣ لعام ٢٠٠٩. ويقر التقرير الذي أعده الأمين العام وفقا لذلك القرار بأن تغير المناخ يمكن أن يشكل ”عاملا مضاعفا للخطر“، وبصفة خاصة في حالات الفقر المدقع.

وهكذا، فإنه في شبه جزيرة أنتاركتيكا، على سبيل المثال، يتكسر جرف لارسين الجليدي على مدار العقدين الماضيين، في حين انفصلت كتل جليدية كبيرة عن غرب أنتاركتيكا. وهذه الظواهر لا يمكن إنكارها وتستخدم في توضيح الخطر الذي يتهدد الدول الساحلية المنخفضة، وبصفة خاصة الدول الجزرية الصغيرة. ويضاف إلى كل ذلك القضايا المتعلقة بالتشريد المحتمل للسكان أو زيادة حدة التوتر.

إن المناقشة المتعلقة بالتداعيات الأمنية المحتملة لتغير المناخ لا يمكن بالتأكيد أن تقوض سلطات أو ولايات الهيئات المعنية، والعمليات والصكوك ذات الصلة، عند معالجة هذه القضية المهمة. وينبغي ألا تثبط تلك المناقشة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بل يتعين أن تعززها، في مجالات التقليل من الأخطار، والتكيف معها، والتنمية البيئية الاقتصادية والاجتماعية، وينبغي أن تعمل على تعزيز توفير المزيد من الزخم في ذلك الصدد. ويشكل التعاون الدولي وتبادل المعلومات ذات الصلة وزيادة دعم البحث العلمي أمورا ضرورية من أجل متابعة الحلول الأساسية لهذه القضية الخطيرة، التي تشمل أيضا ظواهر أخرى شديدة الخطر، من قبيل ازدياد التصحر، ضمن أمور أخرى تؤثر في العديد من المناطق الموجودة على كوكبنا.

وتعتقد شيلي أننا ينبغي أن نعيد التأكيد على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بوصفها الصك الأساسي لتناول قضية تغير المناخ. ونشير إلى أحكامها، بما فيها الإقرار بأن الطبيعة العالمية لتغير المناخ تتطلب التعاون بأوسع قدر ممكن من جانب جميع البلدان ومشاركتها في استجابة دولية فعالة وفقا لمسؤولياتها المشتركة، وإن اختلفت، وقدراتها ذات الصلة، وظروفها الاجتماعية والاقتصادية.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه من الضروري أن نمضي إلى الأمام نحو إبرام اتفاق واسع النطاق وملزم قانونا بشأن تغير المناخ. وفي الوقت ذاته، يعتقد بلدي أنه ينبغي التوصل إلى اتفاق حول المفاوضات التي تجري بشأن بروتوكول كيوتو بأسرع وقت ممكن من أجل تفادي حدوث فجوة بين فترتي الالتزام الأولى والثانية بموجب ذلك الصك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قيرغيزستان.

السيد قديروف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة المفتوحة بشأن تغير المناخ وأثره على السلام والأمن الدوليين. وتشاطر قيرغيزستان الرأي القائل إن تغير المناخ

على الصعيد العالمي أصبح أحد أخطر التحديات التي تواجهها البشرية، وبالتالي يتطلب اتخاذ نهج متكامل من جانب الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية ووكالاتها. ونأمل أن تسهم هذه المناقشة في إجراء تحليل أعمق لمشكلة تغير المناخ وتداعياتها على السلام والأمن الدوليين، وأن تسمح لمجلس الأمن بالاضطلاع بدور محدد أكثر وضوحا في التصدي لهذه التحديات.

وبالنظر إلى الارتفاع الذي لم نشهده من قبل في أسعار الغذاء في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، وبسبب تغير المناخ العالمي، فإن ذلك يقوض بشكل خطير الأمن الغذائي في أقل البلدان نموا والبلدان النامية. وتتسم المشكلة بالتعقيد بشكل خاص في البلدان الجبلية مثل قيرغيزستان. وقد تؤدي في نهاية المطاف إلى نقص في الأغذية وبالتالي احتمال نشوب صراعات في أشد الدول ضعفا. ولذلك، نرى أنه من المهم تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٠٥ بشأن التنمية المستدامة للجبال فيما يتعلق بضمان توفير الأمن الغذائي للبلدان الجبلية.

ويدرك المجتمع الدولي أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني بالفعل أولى الآثار الإيكولوجية الناجمة عن تغير المناخ فيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر. لقد أصبح تغير المناخ بالفعل قضية بقاء وأمن تلك الدول. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنظر في اتخاذ التدابير اللازمة وحشد الدعم الدولي الضروري للجهود الجماعية التي يتعين بذلها لمعالجة المشاكل البيئية في الدول الجزرية الصغيرة.

يشير تقرير الأمين العام عن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن إلى أنه:

> ”من المتوقع أن يتسارع، طوال القرن الحادي والعشرين، النقصان الواسع النطاق في حجم الأنهار الجليدية والغطاء الثلجي الذي حدث على مدى العقود الأخيرة، مما سيُقلِّل من توافر المياه وإمكانات الطاقة الكهرمائية، ويُغَيِّر من موسمية التدفقات في المناطق التي تحصل على إمداداتها المائية من ذوبان الجليد من السلاسل الجبلية الكبرى“ (*A/64/530*، الفقرة ٣٤).

وقد أثرت هذه العملية بالفعل في منطقة آسيا الوسطى. فعلى سبيل المثال فإن إمدادات المياه العذبة من الأنهار الجليدية في قيرغيزستان، والتي تقدر بحوالي ٦٥٠ بليونا من الأمتار المكعبة، قد نقصت بسرعة بسبب الانخفاض في المساحات السطحية للأنهار الجليدية بحوالي ٢٠ في المائة على مدار الثلاثين عاما الماضية. ومن المرجح أن يتناقص بنسبة ٣٥ بالمائة أخرى في ظرف ٢٠ عاما. ونتيجة لذلك، قد نواجه نقصا حادا في المياه العذبة مع ما يصاحب ذلك من عواقب سلبية على السلام والأمن.

وفقا للتوقعات الأولية في البلاغ الوطني الثاني لقيرغيزستان، المقدم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، فإن الأنهار الجليدية ستختفي تماما بحلول عام ٢١٠٠. وهذا الوضع لا يتطلب اتخاذ تدابير فعالة مشتركة بين الدول وداخل كل منها لاستعمال المياه وتوزيعها فحسب، بل أيضا تنفيذ مشاريع خاصة للحفاظ على الغابات، والوقاية من الأخطار الطبيعية، وإنتاج مصادر للطاقة المتجددة الصديقة للبيئة، بما فيها الطاقة المائية، بحيث لا تكون لها آثار سلبية على البيئة.

ومن المؤشرات الأخرى على الآثار السلبية لتغير المناخ العالمي، الزيادة الملموسة في الكوارث الطبيعية في العديد من مناطق العالم، بما فيها أفريقيا وبعض بلدان آسيا وآسيا الوسطى. وعلى سبيل المثال، زاد عدد الكوارث الطبيعية في قيرغيزستان في الأعوام العشرة الماضية من ٦٠ في عام ٢٠٠ إلى ٤٢٠ في عام ٢٠١٠. ويقدِّر الخبراء أن

الكوارث ستستمر في الزيادة من حيث كميتها وآثارها المدمِّرة. وتمثل هذه المشكلة مصدرا للقلق البالغ نظرا للطابع العابر للحدود للخطر الناجم عن نفايات اليورانيوم الموجودة في قيرغيزستان وبلدان أخرى في آسيا الوسطى.

وتؤمن قيرغيزستان بضرورة أخذ هذه المشاكل في الحسبان عند تنفيذ تدابير منع نشوب النزاعات، وإدارة الأزمات، وبناء السلام، واستعادة الاستقرار بعد انتهاء النزاع. وترى قيرغيزستان أن من الضروري تصميم نظم إقليمية للرصد والتقييم والاستجابة للآثار السلبية لتغير المناخ على السلام والأمن، مع الأخذ في الاعتبار للخصائص في كل حالة. وينبغي أن يكون أحد المكونات الهامة لتلك التدابير تحديد تلك المسائل في الوقت المناسب على نحو ملائم في إطار الهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بحيث يمكن اتخاذ التدابير المناسبة. فيما يتعلق بمنطقتنا، نؤمن بضرورة تعزيز نشاط المركز الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطي، بالتعاون مع وكالات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وثمة حاجة لمزيد من العناية بالتنفيذ الفعال للبرامج والمشاريع القطرية، وبخاصة تلك الرامية إلى حماية البيئة أو تعزيز قدرات البلدان الأكثر هشاشة على التعاطي مع حالات الطوارئ. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتم تعزيز دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنسيق تلك المسائل وإعداد الخطط والإستراتيجيات الملائمة.

في الختام، أود أن أؤكد أن التزام قيرغيزستان الراسخ بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو. وفي هذا الصدد، نؤيد صدور جميع التعهدات الملموسة لخفض انبعاثات غاز الدفيئة قبل عام ٢٠١٢. كما نرى أن من الأهمية بمكان كفالة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في كانكون في عام ٢٠١٠ فيما يتعلق بمساعدة البلدان النامية لإعداد وتنفيذ خطط وطنية للتكيف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد مورغان (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إن تغير المناخ واحد من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. إنه يتطلب اتخاذ تدابير محددة من قِبَل جميع الدول دون استثناء وفقا لمسؤولياتها المشتركة والمتباينة وقدرات كل منها. ولهذه الأسباب، وبناء على آثارها حتى الآن، فإن تغير المناخ أبعد ما يكون عن أن يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين بالمعني التقليدي المتعارف عليه. ومع ذلك، فإن المعلومات العلمية المتوفرة متينة وتظهر بوضوح المخاطر الداعية إلى إعطاء اهتمام جاد لهذا التحدي. لذلك فإن المكسيك تقدر جهود الرئاسة الألمانية الرامية إلى استرعاء الانتباه إلى المخاطر المرتبطة بتغير المناخ. وستساعد هذه المناقشة على تعزيز يقيننا بضرورة بذل مزيد من الجهود، وعلى نحو أكثر فعالية، بغية بلوغ الهدف الأساسي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بأسرع وقت ممكن.

يجب علينا أن نكفل تنفيذ الالتزامات التي أُعلنت في كانكون قبل ثمانية أشهر وأن نعمل دون كلل على تعزيز الجهود الفعالة في ذلك السياق. كما ينبغي تقوية الإطار القانوني الدولي ومواءمته مع حجم المهمة. وتظل منظومة الأمم المتحدة المحفل المثالي لتصميم الحلول للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي. ولكن، إذا أردنا الاستفادة منها، يجب علينا الشروع في العمل على الفور وبنية خالصة.

إذا لم نعمل على خفض انبعاثات غازات الدفيئة، سنُواجَه بالآثار الأوسع نطاقا لتغير المناخ مثل نقص الإنتاج الزراعي، والأنماط غير المنتظمة للأمطار، وتآكل التربة، وتغير

عوامل نقل الأوبئة وارتفاع مستوى سطح البحار. وستكون تلك الآثار على أشدها في البلدان النامية، وبخاصة في أكثرها فقرا وهشاشة، علما بأنها هي أيضا أقل البلدان إنتاجا للانبعاثات. وبالنظر إلى طبيعة الاحترار العالمي فإنه سيؤثر على المدى البعيد على نهج الحكم في تلك البلدان واستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكذلك على فرص التنمية فيها.

لا يمكن إيجاد الحلول لتغير المناخ بخطة واحدة أو بحل واحد. بل يتطلب الأمر جهودا مستمرة من قِبَل الجهات الفاعلة كافة وقطاعات المجتمع. كما يتطلب مجموعة من الخيارات التكنولوجية والسياسية والاقتصادية بالإضافة إلى الجهد الفردي. وعلى الصعيد العالمي يتطلب إطارا مُحكما يجمع بين حالات جميع البلدان ويعالجها. وتلك مهمة غير يسيرة. وقد علّمنا الزمن أن إطار تغير المناخ يجب أن يبنى بطريقة متدرجة.

في كانكون أحرزنا نتائج ملموسة تشكل خطوة هامة إلى الأمام في عملنا. وتقوم المكسيك بتنفيذ التزاماتها وتتخذ من التدابير ما يمكننا من خفض الانبعاثات بقدر المستطاع وفق قدراتنا على المديين القصير والمتوسط.

في ديربان، سنحتاج إلى نفخ الروح في المؤسسات التي خلقناها في كانكون وتفعيلها بغية رفع سقف طموحنا الجماعي. كما يجب أن نخلق جوا من الطمأنينة فيما يتعلق بمستقبل بروتوكول كيوتو لأنه أداة أساسية للاحتفاظ بنظام يقوم على القواعد بغية بلوغ أهدافنا. ولكن يجب أيضا تكملة ذلك الصك ببروتوكول آخر يشمل البلدان التي لم تلتزم بعد في إطار بروتوكول كيوتو بخفض الانبعاثات.

يأمل بلدي أن تساعد هذه المناقشة على تعزيز الجهود داخل المحافل ذات الصلة والاحتفاظ بمستوى الاهتمام بالمسائل المتعلقة بمحاربة تغير المناخ. نحن ندرك أن فشل جهودنا يعني أنه، وسيكون ذلك مدعاة للأسف، يمكن أن تكون للآثار السلبية لتغير المناخ في المستقبل تداعيات على صون السلام والأمن الدوليين، وبالتالي ستتطلب تدخل مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد موريخون (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): في البدء، اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أرحب في هذه المناقشة الهامة بالأمين العام، ورئيس ناورو، وصديقي آشيم شتاينر والسيدة خوانيتا كاستانيو.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الأرجنتين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وكذلك البيان الذي أدلي به ممثل مصر بوصفه رئيس مكتب حركة عدم الانحياز.

تشاطر الإكوادور أغلبية البلدان التي أكدت على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ هي الهيئة ذات الاختصاص فيما يتعلق بإدارة المسائل الناجمة عن تغير المناخ. نحن نؤمن بضرورة مراعاة بروتوكول كيوتو وتنفيذ الالتزامات الواردة في المرفق ١. إن الجمعية العامة، بوصفها هيئة ديمقراطية عالمية، هي المنتدى المثالي لوضع التوصيات لمواجهة انعكاسات تغير المناخ على المستوى العالمي. إننا نعي أن تغير المناخ يشكل واحدة من المشاكل الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، اتخذ بلدي إجراءات محددة لمكافحة تغير المناخ وخفض الانبعاثات من خلال عملية جرت مناقشتها على نطاق واسع في الأمم المتحدة، وأشير هنا إلى مبادرة ياسوني – آي تي تي، التي يعرفها الكثيرون هنا.

وسيظل تغير المناخ يحدث مختلف الآثار على البشر والنظم الإيكولوجية على كوكب الأرض. إن البلدان النامية ضعيفة بطبيعة الحال، ولهذا السبب هناك حاجة إلى استجابة

متناسقة لهذه المسألة، تتضمن نقل التكنولوجيا والتعهد بالتزامات مالية مناسبة. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية الوفاء بالتزامات بروتوكول كيوتو وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة لكنها متباينة، بحيث تستمر البلدان المتقدمة النمو في تحمل مسؤوليتها التاريخية بالتماشي مع البصمات الإيكولوجية التي خلفتها، وخفض الانبعاثات ودعم البلدان النامية من خلال الجهود الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره. كما أننا نشعر أن من الضروري السعي إلى توفير الدعم السياسي لفترة بروتوكول كيوتو الثانية. ولهذه الأسباب، يكرر وفد بلدي التأكيد على اعتقاده بالحاجة إلى العمل للتوصل إلى اتفاقات على أساس الصكوك القائمة. إننا نشجع جميع البلدان على أن تحذو حذونا لدعم الاتفاقات المبرمة بموجب الاتفاقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد بينيتيث بيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا بقوة البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن تغير المناخ، بلا شك، هو أحد الأخطار الكبيرة والداهمة على بقاء البشرية. ومن المفارقات أن الدول الأكثر تضررا والتي تواجه وضعا أصعب للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، هي التي تقع عليها أقل مسؤولية عن المشكلة. بل العكس هو الصحيح، حيث أن الانبعاثات في البلدان المتقدمة النمو تشكل ٧٦ في المائة من انبعاثات غاز الدفيئة، وهذه النسبة آخذة في الارتفاع. ويستهلك بليون شخص في العالم الأول على نحو تبذيري نصف طاقة الكوكب الأرضي، بينما لا تصل الكهرباء إلى بليوني شخص من الفقراء. ويستهلك ثلاثون بلدا ٨٠ في المائة من مجموع الوقود الذي ينتجه العالم. وعليه، تتحمل البلدان المتقدمة النمو المسؤولية الرئيسية عن الدين المستحق للنظم الإيكولوجية لكوكب الأرض.

ويجب إيلاء الاحترام الواجب للسلطات والمهام ذات الصلة لمختلف الهيئات داخل وخارج الأمم المتحدة. ويساورنا القلق البالغ حيال التدخل المتزايد من جانب مجلس الأمن في مهام ومسؤوليات الهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة. إن تغير المناخ مسألة ينبغي أن تناقش، بالضرورة، في مجموعة بنود التنمية المستدامة. ولذلك، ينبغي أن يتم التصدي لها في الأمم المتحدة، كما جرت العادة في السنوات الماضية، من جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتهما الفرعية ذات الصلة، ولا سيما لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وتتفهم كوبا الشواغل المشروعة لبعض الدول الجزرية الصغيرة، التي وجهت اهتمام المجلس إلى هذه المسألة. إنها مدفوعة بالحاجة الماسة إلى إيجاد حلول لمشكلة تشكل تحديا خطيرا لأمنها وسلامتها المادية إقليميا ووطنيا. فإذا ما رغب المجلس، بالرغم من القيود المتعلقة بالاختصاص في هذا المجال، أن يبدي موقفا جادا في استعراض هذه المسألة التي تثير قلقا عالميا، وأن يقدم إسهاما هادفا للبحث عن حلول، فإن عليه أن يعلن بيانا متضمنا للنقاط الأساسية التالية.

أولا، ينبغي له التأكيد على أن مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة هو الأساس للحل العادل والدائم لتغير المناخ العالمي.

ثانيا، ينبغي له أن يؤكد على مدى أهمية وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها الإنمائية الدولية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، والمساعدة الإنمائية الرسمية،

وجدول أعمال القرن الـ ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وبرنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس، ومساعدة البلدان النامية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتكيف مع تغير المناخ.

ثالثا، ينبغي له دعوة البلدان الصناعية إلى التعهد بفترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو، مع تحديد أهداف قابلة للقياس وأكثر طموحا لخفض الانبعاثات. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس الإقرار بأن أهداف خفض الانبعاث المعلنة من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو تتجاوز النطاق اللازم لتحقيق استقرار ارتفاع درجة الحرارة العالمية على المستوى الذي يحول دون وقوع كوارث لا يمكن تلافيها.

رابعا، ينبغي للمجلس أن يؤكد على أن أهداف خفض انبعاث غازات الدفيئة من قبل بلدان الجنوب لا يمكن صياغتها على النحو الذي يعرقل حقها في التنمية، بل يجب القيام بذلك على أساس إجراءات تخفيف طوعية وغير ملزمة، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

خامسا، ينبغي للمجلس الإقرار بأن السبب الرئيسي لتغير المناخ العالمي هو الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية، التي لا تمكن استدامتها، التي تسود في بلدان متقدمة النمو.

سادسا، ينبغي للمجلس أن يدفع إلى التعهد بالتزامات ملموسة بشأن التمويل ونقل التكنولوجيا بشروط تفضيلية للبلدان النامية، ووضع الدول الجزرية الصغيرة والبلدان النامية على رأس الأولويات، بالإضافة إلى تحويل موارد جديدة وإضافية لتنفيذ إجراءات التكيف.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن تغير المناخ يمثل تهديدا عالميا ويتطلب حلولا عالمية عادلة ومتكافئة ومتوازنة. إن احترام المبادئ والالتزامات المكرسة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو هو الذي يساعد على حل هذه المشكلة. وفي المؤتمر السابع عشر للأطراف، ستكون أمام العالم فرصة جديدة ويجب عدم إضاعتها. وسيكون للطريقة التي نتعامل فيها مع تغير المناخ اليوم تأثير مباشر على إمكانيات التنمية لكثير من البلدان وعلى مجرد بقاء البشرية.

السيدة فلوريس (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد بلدي، سيدي الرئيس، أن يشارك المتكلمين السابقين في التنويه بتفانيكم وعملكم الجدير بالثناء أثناء رئاستكم للمجلس. إننا نؤكد لكم ولسائر أعضاء المجلس على تعاوننا والتزامنا بدعم مسالة تغير المناخ التي يتناولها المجلس اليوم. إننا نشكر الأمين العام بان كي – مون، ورئيس ناورو، السيد ماركوس ستيفن، والسيد ريتشارد مارليس، المساعد البرلماني لوزير شؤون جزر منطقة المحيط الهادئ في أستراليا، على بياناتهم اليوم. إننا نتفق مع الوفود التي أكدت اليوم على أن تهديد تغير المناخ له آثار على السلم والأمن.

وإذا كان لضربات الطبيعة، بما تتسم به من قسوة، القدرة على التأثير الكبير على بلدان تملك قدرات أكبر على رد الفعل والاستجابة والإغاثة في مواجهة تلك الكوارث، فلكم أن تتخيلوا مدى شدة تأثيرها على أضعف المجتمعات وأكثرها هشاشة. وكيف لنا أن نتوقع من الكثير من اقتصاداتنا الصغيرة أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بينما قد تكون في وضع تواجه فيه واحدة من تلك النكسات الهائلة، التي من شأنها أن تدمر إنجازات استغرق تحقيقها عقودا.

وكما قال اليوم السيد أخيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإنني من واحدة من تلك الدول التي أنهكتها غضبة إعصار فتاك اتخذ أبعادا توراتية. وفي برهة من الزمن، أزال الإعصار ٥٠ عاما من الجهد الدؤوب

والأحلام الكبيرة، وحدث ذلك في ذات اللحظة التي اعتقدنا فيها أننا تمكنا أخيرا أن نرى الضوء في آخر النفق. وبفضل التضامن الدولي وتقديم المساعدة، استجمعنا قوتنا الداخلية التي احتجنا إليها للتغلب على ذلك الاختبار العسير والمضي إلى الأمام، ولكن ليس بدون العودة إلى تلمس خطانا على الطريق ذاته. وقد اقتضى ذلك الوقتَ والمواردَ والجهودَ التي كان يمكن أن تذهب إلى مواجهة نكساتنا بغية عدم تفاقم تخلفنا الإنمائي. لهذه الأسباب، نعتقد أن اقتصار هذه المناقشة على المسائل المتصلة بتأثير ارتفاع مستويات سطح البحر، والأمن الغذائي، ومخاطر ندرة تحقيق السلم والأمن الدوليين سيكون أمراً مبسّطاً جداً. وكلما ثارت الطبيعة على البشر، فإن التدمير الناجم عن ذلك يؤثر على التوازن الطبيعي، ويثير سلسلة من ردود الفعل، ويهدد الجوانب الأساسية في حياتنا، ويبدد الفرص للأجيال المقبلة.

وعلى الرغم من أن أحداً لا يمكنه أن يكون في أي وقت على استعداد تام لمواجهة هذه الاضطرابات الطبيعية، فإن درجة معينة من التأهب، في شكل تحديد الحلول لنقاط الضعف واعتمادها، قد أثبتت أنها مفيدة للتخفيف من العواقب وإصلاح الأضرار. ولدى تصميم سياسات التخفيف من الأضرار والتعاون الدولي والبرامج التي تهدف إلى مواجهة الآثار الناجمة عن هذه الظواهر، لا بد من مراعاة الاختلافات الجغرافية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية بين مجتمعاتنا الوطنية.

ونعمل في هندوراس على صياغة استراتيجية وطنية للتخفيف من حدة تغير المناخ، تهدف إلى وضع السياسات العامة واعتماد الممارسات المجتمعية التي ستساهم في تقليل نقاط ضعفنا. ونحن نخطط لزيادة الوعي الوطني إزاء أننا لن نكون قادرين على التحرك إلى الأمام إلا من خلال تحسين وحماية ثرواتنا الطبيعية، وأحواض المياه وموارد المياه لدينا، والتركيز على المحافظة على المياه وإنشاء نظم الحراجة الزراعية المستدامة، عن طريق الحفاظ على النظام الإيكولوجي في المناطق المحمية وغير المحمية في البلد على حد سواء.

ومع ذلك، إن مجرد قراءة سلسلة الاحتياجات لا فائدة تذكر منها في غياب الحد الأدنى من الموارد اللازمة للتخفيف من حدة أوجه الضعف بشكل كبير، حيث أن العديد من نقاط الضعف هذه ليست مرتبطة فحسب بوضع البلد الجغرافي. ومن المؤسف أننا نقع تماماً على مسار الأعاصير التي تسبب الدمار في شكل الانهيارات الأرضية والفيضانات؛ وأننا قريبون من الفلوق الجيولوجية الخطيرة التي تسبب الزلازل والنكبات؛ وأن بلدنا تكثر فيه المياه التي يمكن أن تتحول إلى تسونامي؛ وأننا تحت رحمة التقلبات المناخية القاسية التي تعيق زرع محاصيلنا وتدمرها.

وترتبط أيضاً نقاط ضعفنا بحالتنا الداخلية، وتخلفنا الاقتصادي، والإمكانيات المحدودة التي تواجهها نسبة كبيرة من السكان من حيث إيجاد فرص العمل اللائق والسكن الآمن من دون الاضطرار إلى نقل أسرهم إلى المناطق ذات الخطورة العالية التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية. فنقاط الضعف في مجتمعاتنا المحلية هي إذاً متعددة الأوجه، ونظراً لأصولنا الاقتصادية المحدودة، فإن التصدي لها سوف يكلف أكثر مما نستطيع تحمله.

أرجو المعذرة للاستطراد في الكلام، ولكن هذا هو واقعنا – وهو واقع لا يمكن أن ينظر إليه في ضوء المخاطر فحسب، من دون قبول حقيقة أنه سوف يكون مثقلاً على الدوام بأوجه نقص النظام الذاتية. إنه واقع مختلف تماماً عن واقع الآخرين الأكثر حظوة – واقع يتطلب التشخيص والتفهم الخاصَّين به بحيث لا نعتمد ببراءة وعن طريق الخطأ الحلول التي قد تكون مناسبة للآخرين ولكنها غير مناسبة لنا.

وفي الختام، أود أن أتشاطر معكم المفهوم التالي، المأخوذ من التقرير السنوي الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعنوان التنمية التي تتمحور حول الناس: الحياة التي جرى تمكينها والأمم التي تتسم بالمرونة. إن الدول لا يمكنها بمفردها أن تواجه تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. فذلك بلا شك مسؤولية مشتركة ينبغي تحمّلها في سياق الاختلافات الطبيعية بين الدول والشعوب. إنها مسؤولية تتمحور حول الناس، مع فهمٍ كاملٍ للمقتضيات المطلوبة التي تستكملها تدابير واسعة النطاق تهدف إلى تلبية رغبتهم القوية في التغلب على ظروفهم السيئة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة وبستر (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): حرصاً على توفير الوقت، سوف أدلي ببيان مختصر؛ أما النص الكامل، فسيتم تعميمه على الوفود قريباً.

أيرلندا تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق رئيس الاتحاد الأوروبي نيابة عن الدول الأعضاء فيه.

يذكّرنا تركيزنا اليوم بأهمية أن نتبنى معاً نهجاً شاملاً لمواجهة تغير المناخ. لذلك، سوف أركّز في ملاحظاتي على الآثار الأمنية والتوقعات المتعلقة بمجالين يتأثران بتغير المناخ. إنهما يوفران لنا سبباً متزايداً للشعور بالجزع: أولاً، الارتفاع الذي يبدو لا مناص منه في مستويات سطح البحر، وثانياً، انعدام الأمن الغذائي. وهذا الأخير وثيق الصلة بهذا اليوم، وهو اليوم الذي أعلن فيه الأمين العام وجود المجاعة في القرن الأفريقي – الإعلان الأول من نوعه منذ ٣٠ عاماً.

إن التداعيات الأمنية للأثر السلبي لتغير المناخ ودورها بوصفها تهديداً مضاعفاً تداعيات واضحة، وقد أشار إليها العديدون من المتكلمين. وتشمل العواقب الناجمة عنها الهجرة القسرية، وإعادة التوطين الدائم، وزيادة التنافس على الموارد الشحيحة الآن أكثر من أي وقت مضى، وتدهور الأراضي، وانعدام الأمن الغذائي. وكما نعلم، أدت هذه العوامل إلى الصراع مراراً وعملت على تفاقم ظروف صعبة بالفعل، بما في ذلك في الدول الهشة. وهذا بالتأكيد يقوض السلام وبناء السلام.

وكما لاحظ الأمين العام، إن ارتفاع مستويات سطح البحر يشكل منتهى التهديد الأمني لتلك الدول الأعضاء المعرّض وجودها للخطر. والتوقعات الرهيبة لا تقل خطورة: فبحلول عام ٢٠٥٠، يمكن أن يترح ٢٠٠ مليون شخص بسبب ارتفاع مستويات البحر والجفاف.

وثمة مثال صارخ على الواقع الكئيب الحالي لارتفاع منسوب مياه البحر سيق لنا في وقت سابق من هذا العام في دبلن أثناء مؤتمر القيادات النسائية بشأن العدالة المناخية. فالمتكلمون من جزر كارتريت في بابوا غينيا الجديدة ذكروا أمواج المد العالية التي لم يسبق لها مثيل والتي غطت أراضيهم بسرعة، مدمرة التربة المنتجة للغذاء ومهددة سلامة وأمن سكان الجزر. ونتيجة لذلك، تم إجلاء جميع سكان هذه الجزر وعددهم ٥٠٠ ١ شخص إلى بوغانفيل. لذا نجد أن فقدان الوطن وفقدان الأرض، مع انعكاساتهما الأمنية ذات الصلة، أصبحا واقعاً وليس احتمالاً نظرياً.

ويمكن للأمم المتحدة أن تعزز التصدي العالمي الحق لهذه الظواهر، وهو التصدي المتجذر في العدالة الاجتماعية والمساواة، التصدي الذي يتطلب قيادة سياسية قوية من جميع البلدان، ولا سيما البلدان الكبرى التي تسبب الانبعاثات في العالم المتقدم النمو. والاتحاد الأوروبي يقود السبيل في ذلك من خلال اتخاذ قرار بخفض انبعاثاته بنسبة لا تقل عن ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠. وقدمنا أيضاً عرضاً مشروطاً لزيادة نسبة هذا الهدف إلى

٣٠ في المائة، رهناً بالتزامات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى.

ولقد أعاق الاحترار العالمي بالفعل إعمال حقوق الإنسان للملايين من فقراء العالم في الحياة، والأمن، والغذاء، والصحة، والمأوى. وتعتقد أيرلندا اعتقاداً راسخاً أن علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نعمل معاً لتلبية الاحتياجات ذات الصلة بالبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل الدول نمواً في المحيط الهادئ. ونكرر بشدة الدعوة التي وجّهتها هندوراس إلينا جميعاً أن نعمل معاً في هذا الصدد. وأكثر البلدان ضعفاً في حاجة إلى مساعدة للحد من تعرضها للصدمات في المستقبل. ونحن مقتنعون بأن التخفيف والتكيف وجهان لعملة واحدة لإدارة المخاطر نفسها.

ويجري الآن تعريف تغير المناخ بالتحدي العالمي المتزايد، ولعل أكبر أثر له هو الزيادة في حجم وشدة المجاعة وانعدام الأمن الغذائي. ونحن نشهد اليوم مشاهد مروعة من الصومال وبقية منطقة القرن الإفريقي. فالملايين من الناس معرضون لخطر المجاعة في ظل بعض أشد الظروف العدائية التي يمكن تخيلها. إذ فرّ أكثر من ٠٠٠ ٧٨ صومالي من بلدهم خلال الشهرين الماضيين – ٠٠٠ ٦١ شخص في الشهر الماضي وحده. وهذا يسبب ضغطاً هائلاً على البلدان المجاورة، مثل إثيوبيا وكينيا، التي فتحت حدودها أمام تدفق المشردين والجياع.

ولكن المجاعة تطارد أراضي كثيرة: والواقع المرير هو أن ما يقرب من بليون شخص في العالم يعانون من نقص في التغذية. فالتداعيات الأمنية المترتبة على هذا التغير المناخي أصبحت أكثر تواتراً، وأصبحت الحوادث المناخية أكثر تطرفاً، إلى جانب تراجع المحاصيل وارتفاع أسعار المواد الغذائية، مع وقوع حوادث تتمثل في الاحتجاجات الاجتماعية والاضطرابات وأعمال الشغب المتزايدة في العديد من البلدان.

ومع أخذ هذه المخاوف في الاعتبار، يدعم برنامج التنمية في أيرلندا الجهود الرامية إلى زيادة قدرة المجتمعات المحلية على أن تصبح أكثر قابلية للتكيف مع تقلبات المناخ والتدهور البيئي. وتشمل مشاركتنا تعهدا بإنفاق ٢٠ في المائة على الأقل من ميزانيتنا للمعونة على الفقر والمجالات ذات الصلة بحلول العام ٢٠١٢.

إن الورقة المفاهيمية التي أعدتها البلدان الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ واضحة وملحة. وتقترح على مجلس الأمن أن يقر بكل وضوح بخطر تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين. ولكن، في غضون ذلك، تدعم الأدوات القائمة عمل مجلس الأمن بشأن تغير المناخ.

وتؤيد أيرلندا قضية الولاية الواضحة لمجلس الأمن بأن يطلب من الأمين العام تقديم معلومات بحسب السياق إلى المجلس. وستتركز هذه على دوافع الصراعات، ومن الواضح أن تغير المناخ هو أحد هذه الدوافع الرئيسية بلا أدنى شك.

ولداعي الإيجاز، سأختتم بإضافة أنه، في شباط/فبراير الماضي، قام مجلس الأمن بتشجيع الدول الأعضاء، لا سيما التي تشارك بنشاط في هياكل إدارة الأمم المتحدة، على تعزيز الاتساق في عمل الأمم المتحدة في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. وقد تردد صدى هذه الدعوة في تقرير الأمين العام عن تغير المناخ (A/64/350)، حيث دعا إلى تعزيز الجهود لإدراج تغير المناخ في أنشطة الأمم المتحدة. وينطوي النهج الموحد للأمم المتحدة بخصوص هذا التحدي الرئيسي على أهمية حيوية واضحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوسوغا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بشكر الرئاسة الألمانية على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للوفد الألماني لبذل قصارى جهده في صياغة المذكرة المفاهيمية (S/2011/408) اتساقا مع ولاية مجلس الأمن مع مراعاة الآراء التي تم الإعراب عنها في الماضي في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة.

وبالنسبة للمفاوضين بشأن تغير المناخ، يشكل الاحترار العالمي واحدا من الأخطار المحدقة التي تواجهها البشرية. ومع ذلك، فإن الفترة الزمنية المتوقعة للتصدي لهذه المسألة تختلف عن الفترة للتصدي لأخطار الصراعات المسلحة، التي ظل يتناولها مجلس الأمن بشكل تقليدي. واليوم، لا يساور معظم البلدان أدنى شك في أن تغير المناخ يهدد الأمن البشري وستكون له، في الأجل الطويل، آثار سلبية مباشرة على الأمن الوطني أيضا. ومن ناحية أخرى، علينا أن نتوخى الحذر فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن يضطلع به مجلس الأمن في معالجة الآثار السلبية للاحترار العالمي على السلم والأمن الدوليين. وبناء على هذا الإقرار أود أن أشاطركم آراء حكومتي والإجراءات التي اتخذتها في مجال تغير المناخ وتداعياته الأمنية.

لقد شدد السيد ناوتو كان، رئيس وزراء اليابان، في خطابه أثناء المناقشة العامة في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية في خطر من أنها ستغرق في المستقبل بسبب الاحترار العالمي. وإنقاذ هذه البلدان من محنتها أحد الأسباب التي تملي علينا مناقشة مسألة تغير المناخ بمزيد من الشعور بالحاجة الملحة إلى ذلك.

إن انحسار السواحل بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر من شأنه أن يؤثر على المياه والحدود الإقليمية في العديد من البلدان ذات المناطق الساحلية المنخفضة، ولا يقتصر على الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولذا يمكن أن يشعل فتيل النزاعات بين الدول. وفضلا عن ذلك، من شأن ارتفاع مستوى سطح البحر أن يزيد من تعرض المناطق الساحلية للأخطار الطبيعية، مما ينتج عنه أناس مشردون داخليا ولاجئون وديناميات سكانية أخرى غير متوقعة، يمكن أن تزيد من خطر نشوب الصراعات. إن تغير المناخ لا يؤثر على الأمن الغذائي ومختلف الكوارث الطبيعية فحسب، بل أيضا على توزيع الموارد المائية والتحديات الصحية العالمية. ومن شأن هذه المسائل، بدورها، أن تضعف قدرة المجتمعات على التحمل، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى نشوب الصراعات أو يعرقل الجهود المبذولة لتسوية النزاعات القائمة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن أفقر البلدان وأفقر الشعوب والمجتمعات داخل بلد ما هم الأكثر عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ. ونظرا لهذه الحقيقة، يشدد وفدي على أهمية الصلة بين تغير المناخ والتنمية والأمن.

ولمعالجة تغير المناخ، يلزمنا وضع إطار دولي منصف وفعال تشارك فيه جميع الاقتصادات الرئيسية. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن نبني، خطوة خطوة، على الاتفاقات التي تم التوصل إليها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وفي المؤتمر السابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، يتعين علينا أن نحاول التوصل إلى اتفاق يتسم بالتوازن الجيد لتفعيل اتفاقات كانكون. وستشارك اليابان بصورة بناءة في عملية الإعداد لنجاح المؤتمر.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن الانبعاثات من الأطراف بموجب بروتوكول كيوتو تبلغ أقل من ٣٠ في المائة من مجموع الانبعاثات اليوم. وليس من شأن تمديد هذه التعهدات أن يفضي إلى تخفيف الانبعاثات بشكل فعال.

وفيما يتعلق بتحديد فترة الالتزام الثانية الخاصة ببروتوكول كيوتو، لم يطرأ أي تغيير على موقف اليابان.

وفي المؤتمر الخامس عشر للأطراف المعقود في كوبنهاغن، أعلنت اليابان أنها ستقدم مساعدة للبلدان النامية بمبلغ ١٥ بليون دولار حتى عام ٢٠١٢ وقامت فعلا بتقديم مبلغ ٩,٧ بليون إلى غاية آذار/مارس ٢٠١١. ونقوم بتعزيز الحوار في مجال السياسات بالتعاون مع البلدان الأكثر عرضة لتغير المناخ، بما فيها البلدان الأفريقية.

وفي الاجتماع الوزاري المؤقت لاجتماع قادة جزر منطقة المحيط الهادئ المعقود في طوكيو في تشرين الأول/أكتوبر لمتابعة نتائج اجتماع القادة السادس، أكد المشاركون على استمرار اليابان في تطبيق إطار تمويل البداية السريعة بشأن تغير المناخ. ولا تزال حكومتي ملتزمة التزاما تاما بتقديم المساعدة للبلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ، التي تعهدت بها في الاجتماع الخامس، وللمجالات الأخرى أيضا مثل البيئة والأمن البشري، بما في ذلك الصحة والتعليم.

وبخصوص البلدان الأفريقية، عقد الاجتماع الوزاري لمتابعة مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا في السنغال لمتابعة خطة عمل يوكوهاما، التي اعتمدت في الاجتماع الرابع لمؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا. وفي الاجتماع، وافق المشاركون على البدء في التحضيرات لوضع استراتيجة للنمو المنخفض للكربون والتنمية المستدامة في أفريقيا.

وأخيرا، أود أن أتطرق إلى الحد من أخطار الكوارث. في ١١ آذار/مارس، تعرضت اليابان لزلزال غير مسبوق. والجدير بالملاحظة أن أمواج تسونامي قد سببت أضرارا فادحة أكثر من الزلزال نفسه، مما يبرز خطورة الكوارث على المناطق الساحلية المنخفضة. ولتعزيز التعاون الدولي للحد من أخطار الكوارث، يلزمنا أن نضع استراتيجية دولية جديدة لتخلف إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥. وللإسهام في هذا المسعى، وكما تم الإعلان عنه في الدورة الثالثة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، المعقود في جنيف في أيار/مايو الماضي، ترغب اليابان في عقد مؤتمر عالمي ثالث بشأن الحد من أخطار الكوارث. وللإعداد لهذا المؤتمر، ستنظم اليابان مؤتمرا رفيع المستوى بشأن الكوارث الطبيعية الواسعة النطاق. ونقدر أيما تقدير الدعم النشط من الدول الأعضاء لمبادراتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد منون (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يثني على ألمانيا للمبادرة بعقد مناقشة اليوم. لقد جاءت في الوقت المناسب ونأمل أن تكمل المبادرة التي قدمتها المملكة المتحدة في عام ٢٠٠٧. وفي حينه، كانت سنغافورة من بين الأصوات التي دعت إلى الربط بين آثار تغير المناخ، لا سيما التنافس الواضح على الموارد الشحيحة، وتداعيات ذلك على السلم والأمن الدوليين.

وكما قلت في عام ٢٠٠٧،

”قد تكون هناك، بداهة، صلة بين التردي البيئي الناتج عن تغير المناخ وزيادة الصراع على الموارد المحدودة التي تزداد ندرة. ولقد كانت الأرض والمياه والغذاء والمعادن في أحيان كثيرة متغيرات في تلك المعادلة المعقدة التي تؤدي إلى الصراع. ... فما برح الناس يدرسون الصراعات منذ قرون بدون التوصل إلى صيغة تتسم بالكمال للتنبؤ بها. لكن على الرغم من أنه ينبغي لنا أن نسلم بتعقد هذه المسألة، ينبغي ألا تضيع عن بالنا الفكرة البسيطة القائلة إن الناس كثيرا ما يتصارعون على الأشياء الملموسة.“ (S/PV.5663 (الاستئناف ١) ص. ٣٥)

تلك الصلة تحظى الآن بالقبول ويسود توافق في الآراء على أن الجهود المنسقة التي تبذلها الدول الأعضاء كافة، عن طريق عملها مع العناصر الفاعلة من غير الدول، هي وحدها التي يمكن أن تتصدى للتحدي الأكبر في هذا العصر.

تغير المناخ مشكلة عالمية تقتضي حلولا عالمية مستدامة في سياق إطار للعمل يكون اشتماليا ومتعدد الأطراف ومستندا إلى قواعد القانون. ومن دون مساهمات أصحاب المصلحة المختلفين، فإن أي استجابة لتغير المناخ ستكون محدودة وعديمة الفعالية. لذلك فإن الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في صياغة استجابة متعددة الأطراف تجاه تغير المناخ تكون عالمية ومتعددة الأوجه وتكون بالإضافة إلى ذلك منسقة ومتكاملة. ومن الواضح أن هذه المهمة ليست سهلة.

يجب علينا أن نسلّم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الاتفاقية الإطارية) ما زالت وستبقى المحفل الأولي لمفاوضات تغير المناخ. وفي ذلك السياق، أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الأرجنتين باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، وممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز. إن هدف مناقشة اليوم ليس المساس بالمفاوضات الجارية داخل الاتفاقية الإطارية.

مع ذلك ندرك الحاجة إلى عمل الاتفاقية الإطارية مع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بالتكيف وبناء القدرة. فالتحدي الذي يفرضه تغير المناخ يرتبط في نهاية المطاف ارتباطا وثيقا بالمسألة الأكبر، مسألة التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد يكمن التحدي الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة في كفالة التماسك والتنسيق بين أنشطة الوكالات والبرامج في ميدان التنمية المستدامة. وهذا مجال يمكن للجمعية العامة ولجنة التنمية المستدامة أن تقدما فيه إسهاما مفيدا.

ومع هذا الفهم الواضح لحقيقة أن سلطة صنع القرار تقع على مسار الاتفاقية الإطارية، فإن مجلس الأمن أيضا يمكنه أن يقدم إسهاما هاما في مناقشة تغير المناخ بطريقتين: أولا، يمكنه أن يساعد على النهوض بوعي أعظم بالعواقب الكارثية الطويلة الأمد لتغير المناخ، بما في ذلك العواقب الأمنية المحتملة. وثانيا، يمكن لمجلس الأمن أن يساعد في تعزيز الجهود المبذولة لبث زخم سياسي في روح عملية المفاوضات داخل الاتفاقية الإطارية من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة تُعتمد في المؤتمر السابع عشر للأطراف في الاتفاقية، ومن أجل نجاح الاجتماع السابع للأطراف في بروتوكول كيوتو، المقرر عقده في دربان في جنوب أفريقيا في وقت لاحق من هذا العام. وفي ذلك الصدد، يجب على أعضاء مجلس الأمن، وبخاصة الأعضاء الدائمين، إبداء القيادة في عملية التفاوض بشأن تغير المناخ.

النتيجة الناجحة التي تحققت في كانكون في العام الماضي ساهمت في استعادة الثقة بعملية التفاوض المتعددة الأطراف المعنية بتغير المناخ. وإن روح القيادة التي أبدتها المكسيك كانت حاسمة في تحقيق النجاح في كانكون. وإنني نشيد بالمكسيك على جهودها. وفي هذا العام يسرنا أن جنوب أفريقيا أيضا قد دللت على تحليها بروح القيادة والمبادرة. إلا أن نجاح المفاوضات المتعددة الأطراف لا يمكن أن يكون مسؤولية قاصرة على البلد الذي يتولى الرئاسة. بل يجب أن تكون جهدا جماعيا.

من الواضح أن البلدان المتقدمة النمو تتحمل مسؤولية تاريخية واضحة عن معالجة تغير المناخ. لكن من الواضح بنفس القدر أننا لا يمكننا أن نحسم هذه المشكلة بدون مشاركة البلدان كافة، المتقدمة النمو والنامية. ويجب علينا أيضا أن نتصرف بشعور بالإلحاحية، لا لأننا يجب أن نستجيب للدعوة إلى العمل الصادرة عن زميلاتنا الدول الجزرية الصغيرة النامية

في المحيط الهادئ فحسب، وإنما أيضا لأننا أوصياء على استدامة الحياة وأمنها وجودها للأجيال المقبلة.

اسمحوا لي بأن اختتم باقتباس من رالف والدو إمرسن، الذي قال ذات مرة ”ما تفعله يعبّر بصوت مدوّ إلى درجة أنه يجعلني أعجز عن سماع ما تقوله“. أرجو ألا تصبح مناقشة اليوم بديلا عن العمل، وإنما تمهيدا له.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة آيسلندا.

السيدة غنرسدوتر (آيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تغير المناخ واحد من أكبر التحديات في زمننا. والواقع أن وجود بعض الدول الأعضاء بالذات معرض للخطر بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. وفي ذلك السياق، نعترف بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة للخطر بصورة خاصة. وستواجه بلدان أخرى حالات جفاف خطيرة وتقلبات مناخية شديدة أكثر تواترا. وهذه التطورات وغيرها، وهي معروفة جيدا لدينا جميعا، ستترك أثرا بيئيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا كبيرا.

إن عواقب تغير المناخ يمكن أن تزيد حدة التوترات ويحتمل أن تؤدي إلى الصراع. لذلك يتسم تناول مجلس الأمن للآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ بحسن التوقيت والأهمية. وبينما تبقى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ المحفل الأولي لمعالجة تغير المناخ على المستوى الدولي، فإن المجلس، إذ يؤدي دوره في صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي له أن يكون واعيا بالتهديدات التي يفرضها تغير المناخ، وأن يسعى إلى الطرق الكفيلة بمواجهتها لكفالة قدرة مجتمعاتنا على البقاء والاستدامة.

ورغم أن الجميع بلا استثناء سيتضررون من تغير المناخ، من المهم تذكر أن تغير المناخ يزيد من شدة التفاوتات. والنساء معرضات للخطر بصورة خاصة. ويُلحق تغير المناخ ضررا غير متناسب بالمناطق الريفية في الدول النامية والدول ذات الاقتصادات الصاعدة، فضلا عن القطاعات والأنشطة المرتبطة تقليديا بالنساء. ونتيجة لذلك تواجه النساء مشاق أشد في اضطلاعهن بالأنشطة المنزلية وصراعهن اليومي من أجل البقاء. كما أن قلة الموارد المائية تؤثر سلبيا على الصحة والنظافة والأمن الغذائي، مما يفرض عبئا إضافيا على كاهل النساء. كما أن النساء، بسبب أدوارهن ومسؤولياتهن الاجتماعية، يتعرضن لعواقب الكوارث الطبيعية أكثر من الرجال.

المبادئ التي اهتدى بها مجلس الأمن عندما اعتمد القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن يجب أن يهتدي بها أيضا في عمله عندما يتناول الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ. فالنساء لا يجوز أن يُنظَر إليهن كضحايا فحسب لتغير المناخ وإنما أيضا كعناصر أساسية في العمل ضد تغير المناخ. ويجب على المجلس أن يكفل أن تراعي أي استجابة يقرها لتغير المناخ المنظور الجنساني، وأن يكفل أن تكون النساء مشمولات مع الرجال في المناقشة وصنع القرار والتنفيذ فيما يتصل بجميع جوانب تغير المناخ. وهذا سيجعل أعمال مواجهة تغير المناخ أكثر فعالية فيساهم المجلس بذلك إسهاما ملائما في الترويج لمستوى أعلى من المساواة الجنسانية على صعيد العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد رفارد (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يسر كندا أن تشارك في هذه المناقشة. ونشكر ألمانيا على اتخاذ زمام المبادرة بعقد هذا الحوار ونتطلع إلى مزيد من الانخراط، مثلما فعلنا في الماضي. ونشكر كذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ على طرح هذه المسألة الهامة. إن كندا تسعى بهمة إلى أن تصبح شريكا يخضع للمساءلة ويعمل بفعالية

ويمكن الاعتماد عليه للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الدول الكائنة في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي وهنا في الأمم المتحدة. ولقد دأبنا على تأييد مجلس الأمن في إعداده مواجهة فعالة للتحديات الأمنية الجديدة والمستجدة.

ويبرهن على ذلك تأييدنا وتبنينا للقرار الخاص بتغير المناخ والأمن، الذي طرحه شركاؤنا من جزر المحيط الهادئ. لقد كان القرار بمثابة تأكيد على اعترافنا الجماعي بالآثار الأمنية المحتملة لتغير المناخ. وإن التهديد الذي يعرض للخطر وجود الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي يضفي على هذه المسألة بعدا إنسانيا ملحا.

إن تغير المناخ ينطوي على إمكانية أن يصبح مصدرا للشدة والضيق في الدول الفاشلة والضعيفة.

وكندا تواصل الانخراط في المفاوضات الدولية الرامية إلى تطوير نظام دولي جديد عادل وفعال لتغير المناخ فيما بعد ٢٠١٢. وقد انضممنا إلى شركائنا الدوليين في اعتماد اتفاقات كانكون. وتلك الاتفاقات تشكل مجموعة من القرارات الهامة التي تمثل، مجتمعة، خطوة ملموسة إلى الأمام نحو وضع أسس نظام عالمي لتغير المناخ من النوع الضروري لتحقيق نتائج بيئية فعلية. إن اتفاقات كانكون تعترف بالواقع العالمي بأن من الضروري أن تتخذ جميع الجهات الرئيسية المسؤولة عن الانبعاثات الإجراءات اللازمة إذا أريد لنا أن ننجح في معالجة تغير المناخ بصورة فعالة.

المشاكل الجسيمة تقتضي حلولا رصينة. والبرامج البيئية الوطنية يجب استدامتها بالتعاون الدولي في اقتصاد حيوي. ومن باب التزامنا بتأييد الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الآثار والتكيف معها في البلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، ساهمت كندا بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار على شكل تمويل جديد وإضافي للسنة المالية ٢٠١٠-٢٠١١ وحدها، كجزء من التزامنا بتمويل مشاريع البداية السريعة لتغير المناخ. وهذه أكبر مساهمة كندية في دعم الجهود الدولية الرامية إلى معالجة تغير المناخ، وهي تركز على دعم جهود البلدان النامية المبذولة للتقليل من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع الآثار العكسية لتغير المناخ في ثلاثة مجالات ذات أولوية هي التكيف والطاقة النظيفة والغابات والزراعة.

(تكلم بالفرنسية)

واليوم، فإن هناك قرابة بليون جائع في العالم. وثمة بليون آخرون يحصلون على ما يكفي من الطعام ولكنهم يعانون من سوء التغذية المزمن لأنهم لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على أطعمة مغذية بالقدر الكافي. وغالبية هؤلاء البليوني شخص هم من النساء والأطفال وصغار المزارعين الذين يعيشون في المناطق الريفية.

وتضطلع كندا بدور قيادي في دعم التصدي للأزمات الغذائية من خلال التزامها الطويل الأمد بزيادة الأمن الغذائي. وخلال مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في لاكويلا في عام ٢٠٠٩، تعهدنا بزيادة استثمارنا في مجال التنمية الزراعية المستدامة بأكثر من الضعف وبتقديم ٦٠٠ مليون دولار في صورة زيادة في التمويل على مدى ثلاث سنوات، ليصل إجمالي ما نقدمه من تمويل إلى ١,١٨ بليون دولار. وقد أوفت كندا بإجمالي ما التزمت به في لاكويلا، ونحن فخورون بكوننا أول بلد من بلدان مجموعة الثمانية يفعل ذلك.

وظل الأمن الغذائي أولوية قصوى خلال فترة رئاسة كندا لمجموعة الثمانية ومجموعة العشرين في عام ٢٠١٠، وأدرجت كندا الأمن الغذائي ضمن أولوياتها الخمس للمساعدات الدولية. وإلى جانب ما نقدمه من تمويل على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي لدعم الاستجابات

الطويلة الأجل، تؤمن كندا أيضا بأهمية دعم الشراكات البحثية والمبادرات البحثية المتعددة الأطراف التي من شأنها زيادة قاعدة معارفنا والسماح لنا باستنباط حلول أفضل للتكيف مع تغير المناخ في الأجل الطويل.

وهذه الحلول يمكن أن تقوي القدرة على التكيف وتبني المؤسسات وتعززها و تحد من الخسائر في الأرواح ومن الدمار الاقتصادي، الأمر الذي يرسي بدوره أساسا قويا لصون السلام والأمن. ونرحب بمواصلة التفكير في كيفية تقديم الدعم للتكيف على نحو يأخذ بعين الاعتبار كيف يمكن تخفيف التوترات القائمة إلى حدها الأدنى، ويمكن من إدماج نُهج طويلة الأجل للحوكمة تقلل من هذه التوترات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بابوا غينيا الجديدة.

السيد إيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، نشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكركم شخصيا على اهتمامكم بهذه المسألة.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به فخامة السيد ماركوس ستيفن، رئيس ناورو، بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ وأصدقائها. كما نشكر المساعد البرلماني لوزير شؤون جزر المحيط الهادئ في الحكومة الأسترالية، السيد ريتشارد مارلس، على بيانه.

إننا، شأننا في ذلك شأن الكثير من المتكلمين الآخرين، نقر بخطورة وإلحاحية قضية تغير المناخ، ولا سيما التحديات التي تواجه البلدان النامية، وخاصة تلك المهددة أكثر من غيرها بآثاره الضارة – وهي الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، جنبا إلى جنب مع العديد من مناطق أفريقيا – والتي لا تزال تواجه ضغوطا هائلة بسبب هذه الآثار على قدراتها ومؤسساتها الوطنية. وأود كذلك أن أضيف منطقتي القطب الشمالي وأنتاركتيكا، واللتين تأثرتا سلبا أيضا جراء تغير المناخ، مما أسهم بدوره في ارتفاع منسوب مياه البحر على الصعيد العالمي. وحظيت المنطقتان باهتمام وسائط الإعلام الدولية بفضل زيارات الأمين العام لهما في الآونة الأخيرة.

غير أن الحقيقة هي أن بلداننا جميعا متضررة سلبا على نحو ما من آثار تغير المناخ. ومع ذلك، فإن ثمة دولا أعضاء في الأمم المتحدة من بيننا قد تأثرت وتضررت من دون ذنب جنته مطلقا، وستظل كذلك. وهي ستضرر على الفور بفقدان أراض أو أقاليم ستغمرها مياه البحر التي ترتفع مستويات سطحها، وهو ما قد يحدث بصورة كارثية؛ وستضرر دول أخرى بفعل نوبات جفاف رهيبة ستستمر في إجبار الملايين – كما نرى في أجزاء من العالم اليوم – على الانتقال عبر الحدود البرية بسبب استنزاف الأراضي الصالحة للزراعة وجفاف موارد المياه الشحيحة. وثمة عواقب لذلك، يحتمل أن يؤدي بعضها إلى الصراع.

ومن خلال وسائط الإعلام العامة العالمية، علمنا أن تخطيط السيناريوهات الذي يعده خبراء عسكريون وخبراء في الاستخبارات، جنبا إلى جنب مع منظمات شتى، يتنبأ باحتمال تشريد أعداد كبيرة من السكان بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ، مما سيؤدي إلى طائفة متنوعة من العواقب السلبية، بما في ذلك احتمال نشوب صراعات.

وميثاق الأمم المتحدة واضح. فالمجلس تناط به ولاية الإشراف على السلام والأمن الدوليين وصونهما. غير أننا نكرر هنا البيان الذي لا يقبل التأويل الذي أدلى به رئيس ناورو:

”ولا يخطئن أحد: إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي، ويجب أن تظل كذلك، المحفل الرئيسي لوضع استراتيجية دولية

للتخفيف من آثار تغير المناخ وتعبئة الموارد المالية وتيسير التكيف والتخطيط وتنفيذ المشاريع‘‘.

(S/PV.6587)

وعلاوة على ذلك، نؤيد بقوة أيضا دعوة رئيس ناورو الجمعية العامة إلى مواصلة معالجة الصلات بين تغير المناخ والتنمية المستدامة.

والتصدي لتغير المناخ وآثاره السلبية يتطلب، على الصعيد الوطني، إتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها. وفي هذا الصدد، نود أن نقول أيضا إن ثمة حاجة إلى إتباع نهج على نطاق الأمم المتحدة بأسرها، والذي يجب أن يشمل جميع أجهزة الأمم المتحدة – ومن بينها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الدولية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي. ويجب على كل طرف القيام بدوره، سواء كان ذلك إعداد إطار للسياسة العامة ذات الصلة فيما نمضي قدما أو تمويل مختلف آليات الاستجابة للتصدي للآثار السلبية لتغير المناخ.

وبالتالي، فإننا نسلم بأن لمجلس الأمن أيضا دورا هاما ينبغي أن يقوم به. وفي هذا الصدد، نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي للمجلس بل ويجب عليه ممارسة ولايته فيما يتعلق بمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ، التي قد يكون لها تداعيات أمنية، بما في ذلك حالات الطوارئ التي ربما تنشأ مستقبلا. ونلاحظ أنه سبق وأن طُلب إلى المجلس ممارسة ولايته لمعالجة قضايا مثل التنمية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأطفال في الصراع المسلح والمرأة في حالات الصراع وغيرها من القضايا. وبينما ظلت هذه القضايا مدرجة على جدول أعمال المجلس، فإن ذلك لم يضعف أولوية أجهزة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة التي لها الحق في الإشراف المباشر. وكمثال على ذلك إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي على جدول أعمال التنمية.

ونود أن نسلط الضوء على الدور الفعال الذي يؤديه المجلس في توعية المجتمع الدولي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث يصفه بأنه تهديد غير مباشر لا يعترف بالحدود. ومما لا شك فيه أننا، نحن المجتمع الدولي، ما زالت تنتظرنا تحديات في التصدي لهذه الآفة العالمية ولكننا شهدنا خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مؤخرا التفاعلات الحقيقية بين جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في معالجة هذه القضية، والتي نؤكد من جديد أن هذا المجلس هو الذي أطلقها بمبادرة منه. ويعبر اعتماد الوثيقة الختامية (قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٧٧) في جوهره عن وحدة الهدف داخل المجتمع الدولي بشأن مواصلة التعاون المشترك في مجال التصدي للفيروس/الإيدز. وفي الواقع، فإننا في الأمم المتحدة قد وحدنا الأداء بشأن الالتزام بمواصلة مكافحة آفة الفيروس/الإيدز على الصعيد العالمي.

وختاما، نود القول إن نفس النهج الهادف الذي اتبعه المجلس في معالجة قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنمية، والذي يحترم ولايات جميع وكالات وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، ينبغي استخدامه لمعالجة التداعيات الأمنية للآثار السلبية لتغير المناخ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك البيان الذي أدلى به سفير مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود أيضا الإدلاء بالملاحظات

الإضافية الموجزة التالية بشأن موضوع المناقشة المفتوحة للمجلس اليوم.

إن التعدي المتكرر من مجلس الأمن على الولايات المحددة في الميثاق للأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة مسألة تثير القلق الشديد. ولأن المجلس لم يكن حتى قادرا أو متمكنا أو راغبا في المعالجة الحقيقية للأسباب الراسخة لانعدام الأمن والتنازع في جميع أرجاء العالم، فإن من غير المفهوم إصراره على الخوض في مسائل خارج اختصاصه، أو مسائل لم يعتقد أو يثبت عموما أنها تهدد السلام والأمن العالميين. وتمدد مجلس الأمن بهيكليته الحصرية الحالية وأساليب عمله غير الشفافة، سيترك عواقب خطيرة على أداء بقية هيئات الأمم المتحدة وعلى مصير تلك المسائل التي يبدي المجلس اهتماما بها.

وقد تكون أفضل خدمة يمكن أن يقدمها بعض الأعضاء الدائمين في المجلس في مجابهة تغير المناخ هي احترام التزاماتهم بشأن بناء القدرات، والنقل غير المشروط للتكنولوجيات الصديقة للمناخ وتوفير الموارد المالية للبلدان الأكثر حاجة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نموا وأفريقيا، فضلا عن التزامهم بخفض ذي جدوى لانبعاثات غاز الدفيئة.

وهناك فجوة سحيقة بين الالتزامات والأفعال من جانب بلدان متقدمة عديدة في ما يتعلق بالمستلزمات المطلوبة بإلحاح لمجابهة تغير المناخ. وفي الوقت نفسه، نلاحظ بقلق أن أفق الخفض الكبير للانبعاثات في المستقبل القريب ضيق جدا.

إن تغير المناخ تحد عالمي لا مفر منه وملح، وله آثار بعيدة المدى على التنمية المستدامة للبلدان. وهذا ما يجعل معالجة تغير المناخ في إطار التنمية المستدامة، بدلا من السلام والأمن، أفضل حل ينصح به. ونحن نرى أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية المستدامة هي الهيئات ذات الاختصاص والصلة لمعالجة تغير المناخ وعواقبه بأسلوب شامل وواف وموضوعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): يشرفني أن ألقي بيانا باسم الدول الأعضاء في المجموعة العربية، لأوضح موقفها بشأن تناول مجلس الأمن في اجتماعه اليوم موضوع صون السلام والأمن الدوليين وآثار تغير المناخ.

وأعبر في البداية عن تأييدنا لما جاء في كلمة ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن الأرقام والحقائق تؤكد أن الدول النامية هي الأكثر تضررا بالآثار السلبية لتغير المناخ، وبخاصة أقل البلدان نموا، وبلدان أفريقيا، والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتؤكد الدول العربية أن الآثار المحتملة لتغير المناخ ستترك آثارا سلبية على المنطقة العربية، ولا سيما المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة العربية على النقاط التالية.

أولا، إن مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين تقع بالدرجة الأولى على عاتق مجلس الأمن، وذلك انطلاقا من الولاية الممنوحة له في ميثاق الأمم المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار دور الجمعية العامة في هذا المجال، عملا بقرار الجمعية العامة رقم ٣٧٧ (د-٥)، الصادر في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠. وإن تداخل دور مجلس الأمن في أدوار الهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، لا ينسجم مع مبادئ الميثاق ومقاصده، ويمكن أن يخل بصلاحيات تلك الهيئات وبحقوق أعضاء الأمم المتحدة عموما.

ثانيا، إن تغير المناخ جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة التي يجب التصدي لمعالجتها بشكل متكامل.

ثالثا، إن مسألة تغير المناخ بالغة الأهمية للتنمية المستدامة. والمسؤوليات في مجال التنمية المستدامة تضطلع بها الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزتهما الفرعية ذات الصلة، بما فيها لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهناك اتفاق ملزم متعدد الأطراف، خاص بتغير المناخ، هو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول داعمٌ لها هو بروتوكول كيوتو الملحق بها. وما من دور متوخى لمجلس الأمن في هذا كله.

ونرى أنه من الضروري لجميع الدول الأعضاء أن تعزز التنمية المستدامة من خلال التقيد بمبادئ ريو، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتفاوتة، والتنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن الحادي والعشرين، والالتزامات الأخرى المتعلقة بتوفير الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا وبناء قدرات البلدان النامية. وهذه التزامات تم التعهد بها في ريو، وجوهانسبرغ، والمؤتمرات الأخرى ذات الصلة، التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

وتجزم المجموعة العربية بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الرئيسي للنظر في المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، وفي الإجراءات اللازم اتخاذها لمواجهة تغير المناخ وفقا للمبادئ المكرسة في الاتفاقية. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو اتخاذ إجراءات عاجلة للوفاء بالتزاماتها بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وفقا لبروتوكول كيوتو. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو التي لم تنضم بعد إلى هذا البروتوكول أن تفعل ذلك. وتؤكد المجموعة العربية على ضرورة التوصل إلى فترة التزام ثانية، ببروتوكول كيوتو، مع ضمان فاصل زمني بين الفترتين الأولى والثانية.

وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة العربية تأييدها للرسالتين الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من مجموعة الـ ٧٧ والصين (S/2007/211) وحركة عدم الانحياز (S/2007/203)، بمناسبة عقد مجلس الأمن للمناقشة المفتوحة بشأن الطاقة والأمن والمناخ في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5663). كما أنها تؤكد تأييدها للرسالة المؤرخة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١، والموجهة من حركة عدم الانحياز إلى رئيس مجلس الأمن، بمناسبة عقد المناقشة المفتوحة اليوم بعنوان ”صون السلام والأمن الدوليين: أثر تغير المناخ“ (S/2011/427).

وتؤكد المجموعة العربية أيضا على ضرورة ألا ينجم عن هذه المناقشة صدور بيان رئاسي أو بيان صحفي أو اتخاذ أي أجراء قد يقوض سلطة أو ولاية الأجهزة أو العمليات أو الصكوك ذات الصلة، التي تتناول هذه المسائل فعلا؛ أو قد يؤثر بأي شكل من الأشكال على مسار المفاوضات الخاصة بتغير المناخ، بما فيها المؤتمر السابع عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في جنوب أفريقيا أواخر هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان.

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أؤكد أن المداولات المتعلقة بتغير المناخ هي إلى حد بعيد ضمن اختصاص الجمعية العامة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وغيرهما من أجهزة الأمم المتحدة وكياناتها. لكن وفد بلادي يتفهم مبرر مناقشة هذا الموضوع في مجلس الأمن، لأن آثار تغير المناخ في الوقت الحالي تشكل تهديدا خطيرا لأمن البشرية.

إن تغير المناخ عامل مضاعف للخطر، يؤدي إلى تفاقم التوجهات السلبية والتوترات والاضطرابات القائمة، التي تثقل كاهل الدول والمناطق الهشة والمهيأة للنزاع أصلا. وليست المخاطر ذات طابع إنساني فحسب، لكنها تشمل أيضا مخاطر سياسية وأمنية تؤثر تأثيرا مباشرا على المصالح الوطنية والدولية على السواء، مما يستلزم المواجهة بسياسة عامة شاملة للتعامل مع أوجه النقص في الغذاء والماء والطاقة. والمناطق الأكثر تضررا ستكون تلك الخاضعة لضغط ديمغرافي شديد، والتي لديها فيض كبير من المهاجرين البيئيين. ويؤدي ذلك إلى تطرف سياسي وديني وعرقي، مما يترك أثرا على حقوق الإنسان.

ومن المعلوم جيدا أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية محفوف بمخاطر كبيرة، لأن تغير المناخ، إذا لم يتم تخفيفه، يمكنه أن يمحو سنوات من الجهود الإنمائية، ويجعل الظروف الصحية والبطالة والموارد التعليمية أكثر سوءا.

إن وفد بلادي يوصي بالمزيد من دعم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، لمجابهة أثر تغير المناخ على الأمن الدولي بأسلوب شامل وفعال. وهكذا فإن من الضروري زيادة تحسين المعرفة، وتقييم قدرات الهيئات الإقليمية والدول الأعضاء، وتحسين جهودنا في مجال الوقاية من الكوارث والصراعات المرتبطة بالمناخ، والتأهب للتصدي المبكر لها، وذلك من خلال نظم الرصد والإنذار المبكر. يجب أيضاً أن نعزز آليات حماية المدنيين وإدارة الكوارث وأن نبني القدرات في مجال الموظفين والمعدات. ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بتحديد الآثار المالية لهذه الاستجابات والنظر فيها من أجل حوار أفضل بين البلدان من كلا وجهتي النظر بشأن تغير المناخ.

يمكن لتغير المناخ وبعده الأمني أن يؤثرا سلباً على العلاقات الدولية وكذلك على قدرات المانحين. بيد أن المسالة أصبحت عاملاً مساعداً لتحسين الحوكمة العالمية والإقليمية والمحلية وإصلاحها.

يود وفد بلدي أن يؤكد بشكل خاص على الدور البالغ الضرورة والحاسم الذي يمكن أن تضطلع به الدبلوماسية الوقائية بقيادة الأمم المتحدة في منطقة آسيا الوسطى ومناطق العالم الأخرى في التصدي لندرة موارد المياه، التي يمكن أن تقود إلى التوترات بل إلى الصراعات. لقد أكد ذلك السيد أخيم شتايتر في بيانه المكتوب، الذي أشار فيه إلى تقييم المبادرة البيئية والأمنية في حوض نهر أمو داريا في منطقة آسيا الوسطى.

لقد ظلت كازاخستان تسهم في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ بوفائها بواجباتها، وهكذا قامت بإنشاء مجلسها المعني بالتنمية المستدامة والإدارة المعنية ببروتوكول كيوتو. لقد قدم البلد التزامات كمية لفترة ما بعد بروتوكول كيوتو لخفض انبعاثات غاز الدفيئة بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. واقترح البلد منح الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال مركز المؤسسة التابعة للأمم المتحدة.

إن أزمة بحر آرال – الناجمة عن الأنشطة البشرية، مثلها مثل تغير المناخ – معروفة جيدا. لقد فقد البحر ثلاثة أرباع مياهه، مما تسبب في كارثة لملايين الناس الذين يعيشون حوله، وأثر على بيئة القارة الأوروبية الآسيوية. تحتاج بلدان منطقة آسيا الوسطى إلى المساعدة من المجتمع الدولي لإعادة تأهيل البحر. وتقف كازاخستان على أهبة الاستعداد للمساهمة الكاملة في الجهود المتعددة الأطراف – بما في ذلك الاستفادة من توصيات كانكون – الرامية إلى الحد من تهديدات تغير المناخ على المستويين العالمي والإقليمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد لامبير (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالشكر على عقد هذه الجلسة. تتطلب آثار تغير المناخ بالفعل تعبئة متجددة، وترحب بلجيكا بهذه الفرصة لإعطاء هذه المسألة ما تستحقه من الاهتمام.

تؤيد بلجيكا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوربي، لذلك سأقتصر كلامي في بعض النقاط.

أشار الكثير من المتكلمين اليوم إلى المناقشة التي عقدت في نيسان/أبريل (انظر S/PV.5663)، وحسناً فعلوا. كما كان تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ الذي طلبته الجمعية العامة (A/64/35) من المعالم الرئيسية: فقد أثبت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات محسنة من جانب منظومة الأمم المتحدة.

ماذا حدث منذ ذلك الحين؟ لقد عاد تغير المناخ إلى مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبالرغم من التقدم الكبير المحرز في ذلك المنتدى، ينبغي أن نقر بأن هذه المسألة لم تعد تحظى بالأولوية القصوى في مناقشاتنا في نيويورك. نحن نقر بأن الاتفاقية الإطارية هي المحفل المناسب لمعالجة تغير المناخ، إلا أن بعض الأجهزة – مثل هذا المجلس والجمعية العامة – ينبغي أن تبقي قيد نظرها الجوانب التي تدخل في إطار اختصاصها.

يمثل تغير المناخ عاملاً مضاعفاً للخطر. ربما يحتج البعض قائلين إن تلك التهديدات بعيدة، لكن الأمر ليس كذلك. يجب ألا نغمض أعيننا أمام ما تخبرنا به العلوم. فقد زاد متوسط درجات الحرارة على الصعيد العالمي بمعدل ٠,٧ درجة مئوية منذ فترة ما قبل الثورة الصناعية. وسوف تؤدي الانبعاثات الموجودة فعلاً في الجو إلى زيادة إضافية قدرها ٠,٦ درجة مئوية. ويعرضنا الاستمرار في اللامبالاة لخطر أن تزداد درجات الحرارة بمعدل ٣ درجات بنهاية القرن.

ما يثير القلق أن التغيرات الماضية في مناخ الأرض كانت دائماً غير خطية ولا يمكن التنبؤ بها، وتتميز بحدوث تحولات مفاجئة عند الوصول إلى بعض العتبات الرئيسية. من شأن ذلك أن يجعل التخطيط أكثر صعوبة لصناع السياسات. إننا نواجه خطر حدوث تغير مناخي مفاجئ يمكن أن يتسبب في الذبول السريع للغابات الاستوائية، والذوبان المتسارع للصفائح الجليدية القطبية أو الأنهار الجليدية، وأن يعجل بشكل كبير في ارتفاع مستويات البحار.

ماذا بإمكاننا أن نفعل؟ أول سبيل للوقاية هو بالتأكيد التخفيف. جرى الاتفاق في كانكون على خطوات رئيسية وهي قيد التنفيذ الآن. يبد أنه ينبغي تسريع التفاوض على الاتفاقية الإطارية. لقد انطلق الاتحاد الأوروبي على طريق يفضي إلى اقتصاد يتميز بانخفاض الانبعاثات الكربونية وكفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٢٠. ونتوقع الآن أن ينضم آخرون إلى هذه الجهود.

بالإضافة إلى ذلك العمل الضروري، يجب أن نزيد تأهبنا للتكيف مع آثار تغير المناخ. بعض هذه الآثار صار بالفعل محسوساً الآن. ففي المحيط الهادي، بدأ بالفعل ترحيل سكان الجزر الصغيرة. ويحدث الشيء نفسه في بعض قرى ألاسكا. وازدادت كثافة تعاقب فترات الجفاف والفيضانات في جميع أنحاء العالم خلال السنوات الماضية، وأدى ذلك إلى وقوع عدد متزايد من حالات الطوارئ الإنسانية.

تهدد آثار تغير المناخ أيضاً نفس الموارد ذات الأهمية الحيوية لبقاء الإنسان. فعلى مر التاريخ، نشبت الحروب بين الناس بسبب الموارد الطبيعية. ويؤثر تغير المناخ على توفر تلك الموارد. لقد أصبحت المياه، والأراضي الخصبة، والغذاء،

وإمدادات الطاقة جميعها في خطر. وتمثل ندرة الموارد في بعض الحالات عاملاً مضاعفاً للخطر؛ وفي بعض الحالات الأخرى تكون هي نفسها الخطر. سوف يؤثر الضغط على المحاصيل وانعدام المياه العذبة أول ما يؤثران على أشد السكان ضعفا.

بالتأكيد لن تنتشر آثار تغير المناخ على نحو متساو. فالندرة قد تؤدي إلى انفراط آليات التأقلم لدى المجموعات والأفراد، في ظل احتمالات متزايدة لحدوث عدم الاستقرار والصراعات. ونعلم اليوم أن هناك طائفة واسعةً من العوامل – مثل التوترات العرقية، والنزاعات العابرة للحدود، وجوانب عدم المساواة في المجتمعات، وتحركات السكان، والدول المنهارة – التي يمكن أن تؤدي إلى الصراع المسلح. غير أن تغير المناخ سيصبح عاملاً له أهمية أكبر وسط تلك الأسباب الجذرية.

كيف يمكن للأمم المتحدة أن تستجيب؟ ينبغي التصدي لهذا التحدي الكبير الذي يواجه البشرية بطريقة شاملة ووقائية. إن اختصار تغير المناخ في جانبه التفاوضي سيكون عملاً غير مسؤول. لا بد من وضع إطار عام للدبلوماسية الوقائية بهدف التخفيف من التداعيات الموضحة في تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، لا سيما بالنسبة لأشد البلدان ضعفا.

يجب أن نتخذ إجراءات ملموسة في سبيل نهج متسق في إطار منظومة الأمم المتحدة. ينبغي أن تكون مؤسساتنا الدولية متأهبة للاستجابة لآثار تغير المناخ والندرة التي سيتسبب فيها. واليوم نرحب بهذه المناقشة، التي تمهد الطريق لإجراءات يتخذها المجلس في المستقبل بشأن هذه المسألة، وتشجع منظومة الأمم المتحدة على إتباع نهج مهيكل إزاء الجوانب الأمنية لتغير المناخ.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد رودريغيز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يقدّر وفد بلدي البيان الذي أدلى به الأمين العام بان كي – مون صباح هذا اليوم وينوّه به، وأيضاً المعلومات والإحاطة الإعلامية التي قدمها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، السيد آخيم شتاينر. كذلك يحيط وفد بلدي علماً على النحو الواجب بالشرح الواضح والدقيق لمشكلة تغير المناخ الذي قدّمه رئيس ناورو، السيد ماركوس ستيفن. وتعلن بيرو عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما الممثلان الدائمان للأرجنتين ومصر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وبلدان حركة عدم الانحياز، على التوالي.

ليس سراً على أحد أن تغير المناخ مشكلة حقيقية لجميع دول العالم بدون استثناء. فنحن جميعاً نعاني منه بدرجات متفاوتة، وبالتالي فإن على المجتمع الدولي أن يدرك، من حيث قدراتنا ومستويات المسؤولية لكل منا، الحاجة التاريخية والملحة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للتخفيف من حدة هذه الآفة.

هذا هو الوقت المناسب لإعادة التأكيد على أن هناك قنوات متعددة الأطراف منشأة حسب الأصول لمواجهة هذه المسألة من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهي السياق المناسب الذي ينبغي للدول أن تسعى من خلاله إلى تحقيق توافق الآراء اللازم، وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي لهذه الهيئات أن تعالج حصراً مسألة التنمية المستدامة بشكل عام.

وأود أن أبيّن بعض الخراب الذي يعيثه تغير المناخ في بلدي. إن سكان بيرو يعيشون في نظم بيئية متنوعة جداً.

واشتداد الاضطرابات المناخية وتواترها، في حالتنا، مثل ظاهرة النينو، يسببان الفيضانات الشديدة على السواحل والجفاف في جبال الإنديز، مما يؤدي إلى أضرار اجتماعية واقتصادية خطيرة. وفي الوقت ذاته، تتأثر جبالنا الجليدية، التي تشكّل أكثر من نصف الجبال الجليدية المدارية في العالم، بفعل الذوبان السريع، مما يزيد من ندرة المياه للاستهلاك البشري والزراعة وتوليد الطاقة. وتتأثر على نحو متساوٍ غابات الأمازون التابعة لبيرو، وهي ثاني أكبر الغابات في أمريكا اللاتينية، ومحمية للتنوع البيولوجي لا تقدر بثمن. بعبارة أخرى، إن خطر تغير المناخ ليس بأي حال من الأحوال غريباً عنا.

إن مشكلة تغير المناخ ذات أبعاد عالمية. لذلك، سوف لن نكون قادرين على التصدي لها إلاّ بالعمل المتعدد الأطراف والمتضافر من المجتمع الدولي بأسره من خلال الهيكل الذي توفره اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأدواتها الإضافية ومبادئها الأساسية، وعلى وجه الخصوص المسؤوليات المشتركة وإنما المتباينة.

وفي ذلك السياق، نؤكد من جديد اقتناعنا بأنه يجب على وجه السرعة اتخاذ تدابير محددة لاحتواء انبعاثات غازات الدفيئة. وهنا، من باب الأولوية تعزيز النظام المتعدد الأطراف، والاحترام الكامل للالتزامات المقطوعة. لذلك، يجب مراعاة أن شعوبنا تتطلب مستويات من الرفاه والتنمية يتعين علينا تحقيقها في ظل ظروف تتصف بعدم اليقين المناخي، والتغير الحاصل في مواردنا الطبيعية المتاحة. وسيحملنا ذلك على إجراء تغييرات جذرية في إدارة شؤوها، وسوف يعني وضع تصاميم جديدة للإنتاج والتكنولوجيا يكون فيها الكربون أقل نسبة وكثافة.

فلجميع هذه الأسباب، نكرر مجدداً مطالبتنا بالحصول على الدعم، ليس فحسب تقديراً للجهود التي بذلتها البلدان النامية بالفعل، ولكن أيضاً باعتباره حتمية أخلاقية للتضامن العالمي. وهذا الشرط يشمل الحاجة الملحة إلى إنشاء آليات التمويل والتعاون المنصوص عليها في الاتفاقية. وهذا الدعم، إلى جانب دعم بناء القدرات والتكنولوجيات المترابطة على نحو دينامي ومرن، ثلاثي الأبعاد، ويقتضي من جميع الأطراف إنشاء وتحديد العملية التي يجب أن تتماشى مع الظروف والاحتياجات الوطنية، دونما شروط تقييدية.

وبيرو تقر بأن الدول الجزرية الصغيرة تضررت بفعل كل من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وآثار أزمتي الغذاء والطاقة، وكذلك بفعل تغير المناخ والكوارث الطبيعية، مثل الزلزال الذي ضرب هايتي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وينبغي لنا أن نضع في اعتبارنا التهديد الذي تتعرض له الدول الجزرية الصغيرة نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر، والذي جرى تحديد السببين الرئيسيين له في زيادة درجات الحرارة وذوبان عمامة الجليد القطبية.

وانطلاقا من موقفنا كبلد نام، نبدي تضامننا مع جهود تلك الدول وننادي بأن ينفذ المجتمع الدولي على النحو الواجب التزاماته بالتعاون في توفير التمويل والتعاون التقني وبناء القدرات. وقد كشفت الأزمتان الغذائية والمالية في الآونة الأخيرة عن أن هيكل وإدارة السوق الغذائية كانا من الضعف لدرجة أنهما لم يتمكنا من تحمل آثار الأزمات المتعاقبة، والتي زاد من تفاقمها تنفيذ سياسات غير ملائمة على صعيد الاستخدام الفعال للأراضي والإنتاج الغذائي.

وفي بيرو، شأنها في ذلك شأن بلدان كثيرة أخرى، توفر الزراعة نسبة ٦٢,٨ في المائة من الإنتاج الغذائي الوطني وهي المصدر الرئيسي للرزق لسكان المناطق الريفية. غير أن ٦٦ في المائة من مساحة الأرض الزراعية التي توفر نسبة ٦٢,٨ في المائة من الغذاء تعتمد اعتمادا كليا على الأمطار.

ومن ثم، فإن الزراعة في بيرو تتأثر بشدة بتغير المناخ الذي يضر بأمننا الغذائي.

وفي هذا السياق، من الملائم أن نواصل العمل على الصعيد العالمي في اتخاذ تدابير لضمان الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفقر البلدان وذلك أساسا بإتباع استراتيجيات فعالة تديرها حكومة كل بلد لتنفيذ خطط استثمارية وإنشاء آليات للتمويل وتوسيع نطاق التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب وما إلى ذلك.

وأخيرا، أعتقد أن الوقت قد حان لتوجيه نداء عاجل من أجل التضامن بين جميع الدول الأعضاء في المنظمة ليتسنى لنا، بتنحية المصالح الفردية جانبا والتطلع إلى مستقبل البشرية جمعاء بروح الإيثار، التوصل، بأسرع ما يمكن في الهيئات المتعددة الأطراف ذات الصلة، إلى اتفاق أخلاقي مشترك وشامل وشفاف وبعيد الأثر، يتيح لنا أن نتصدى لتغير المناخ وأن نترك للأجيال القادمة على كوكبنا إرثا ناجحا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أشكر ألمانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول ”صون السلام والأمن الدوليين: تأثير تغير المناخ“. وأشكر الأمين العام على بيانه. وأود كذلك أن أعرب عن خالص شكرنا للمتكلمين الآخرين، بمن فيهم رئيس جمهورية ناورو والمساعد البرلماني لوزير شؤون جزر المحيط الهادئ في أستراليا والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، السيد آخيم شتاينر، على البيانات التي أدلوا بها في هذا الصباح.

ويعرب وفد بلدي عن تأييده للبيانين اللذين تم الإدلاء بهما بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز، واللذين عبرا عن آرائهما وشواغلهما. وفضلا عن ذلك، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية التي ترى بنغلاديش أنها هامة.

يعتقد وفد بلدي أن صون السلام والأمن الدوليين، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، هو المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن. كما اختص الميثاق الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعامل مع المسائل ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المحفل الحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي العالمي لتغير المناخ.

إن تغير المناخ يمثل أحد أخطر التحديات العالمية التي تواجه البشرية. وأعرب عن تقديري لتقرير الأمين العام عن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن (A/64/350) الصادر في عام ٢٠٠٩، والذي حدد عدة قنوات من بينها انعدام الأمن الغذائي وتزايد ندرة الموارد الطبيعية وتشريد الأشخاص وفقد الوظائف وسبل العيش والفقر المدقع والهجرة على نطاق واسع، والأهم من ذلك، فقدان الأمل، بما يؤدي إلى اليأس.

ويمكن لجميع تلك الانعكاسات أن تؤدي إلى توترات اجتماعية وإقليمية، واضطرابات سياسية، وصراعات عنيفة، وأن تهدد، بالتالي، السلم والأمن الدوليين. وبالفعل، تتضمن بعض الآثار السلبية لتغير المناخ التآكل التدريجي للأراضي، والفيضانات وحالات الغمر والجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة الملوحة، والأحوال الجوية الشديدة، وانخفاض الإنتاج الزراعي، وندرة المياه النقية والهجرة بسبب المناخ. ويظل الاحترار العالمي في مختلف أنحاء العالم يضطرنا إلى مواجهة أنماط من التقلبات المناخية المتطرفة ولأن نشهد زيادة في الكوارث الطبيعية.

وشهدنا مؤخرا انتشار الحرائق على نطاق واسع في روسيا وأستراليا، والفيضانات في باكستان، والزلازل في هايتي وشيلي ونيوزيلندا، وإعصار تسونامي في اليابان والأعاصير المدارية والزوابع في الولايات المتحدة، والجفاف في أفريقيا، التي أضرت بالبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وصحيح أن انعدام الأمن الغذائي ونزوح السكان وما يتصل بذلك من آثار سلبية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أدعو جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ السريع للوعود الواردة في بيان لاكويلا المشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي، الذي اعتمده القادة في عام ٢٠٠٩.

ويمثل ارتفاع سطح البحر مصدر قلق وشيك آخر للمجتمع العالمي، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الواقعة في مناطق ساحلية منخفضة. ويشكل ارتفاع مستوى سطح البحر قلقا بالغا لبنغلاديش، حيث أنه قد يؤدي إلى نزوح ما بين ٣٠ إلى ٥٠ مليون شخص من منطقة الحزام الساحلي بحلول عام ٢٠٥٠. وسيحرمهم ذلك أيضا من مصادر أرزاقهم. وقد أدى النزوح الناتج عن تغير المناخ إلى تفاقم الظروف الحرجة أصلا في الأحياء الفقيرة في المراكز المدنية في بنغلاديش. وعليه، بينما تجري المفاوضات على معدلات الانبعاثات التي ينبغي أو يمكن أن يسمح بها، فإن الملايين من الناس في منطقتنا يتملّكهم الخوف من فقدان منازلهم وأعمالهم ويساورهم القلق من أن الجيل القادم قد لا يتمكن من رؤية أملاك أسلافه. إن بقاء ذلك الجيل على المحك.

وسيكون أثر تغير المناخ شديدا على أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغير النامية، وينبغي لجهود دعم تلك البلدان أن تتكثف على الفور. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي إلى التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات الواردة في إعلان اسطنبول بشأن أقل البلدان نموا، وإعلان موريشيوس، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأود أن أحث أصحاب المصلحة على التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن الـ ٢١، المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في عام ١٩٩٢، ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة في الميادين الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بما في ذلك إعلان الألفية.

وأود التشديد على الحاجة إلى تعزيز المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية المتضررة، من خلال دعم الجهود لزيادة قدراتها الوطنية والإقليمية، بما في ذلك في التخفيف والتكيف والاستعداد والتنمية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو، كذلك، أن تكفل توفير موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها وجديدة وإضافية، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

وإذ نتناول هذه المسألة، يجب أن نركز عل الأسباب الأساسية للمشكلة. ويشعر وفد بلدي أن البلدان ذات القدرات المتباينة والمستويات المختلفة من حيث التنمية، إذا ما أرادت أن تتصدى للآثار السلبية لتغير المناخ، يجب أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بخفض الانبعاثات وإجراءات تخفيف الآثار. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تؤدي مسؤولياتها المتباينة، بما في ذلك المتعلقة بالالتزامات والتعهدات وفقا للمفاوضات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لخفض انبعاثات غازات الدفيئة العالمية.

وفي الختام، أود التشديد، كذلك، على النهج المنسق والمتكامل لتخفيف آثار تغير المناخ في الأمم المتحدة، وأعني بذلك أن جميع الأجهزة ذات الصلة يجب أن تكمّل، لا أن تكرر، جهودها في التصدي لتحدي تغير المناخ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

السيد أرتشوندو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائنا الكلمة اليوم. وتؤيد بوليفيا بياني ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن تغير المناخ يمثل تهديدا حقيقيا لوجود البشرية والإنسان وأمنا الأرض. ونظرا لطابعه المنهجي، يمكن تحليله من زوايا عديدة، بما في ذلك من جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. ومن المعروف أيضا أن تغير المناخ له بعد أمني نظرا لأن العديد من الدول قد تتعرض للزوال وأن تنشب صراعات جديدة بسبب آثار التغير الكبير في درجة الحرارة. أنه تهديد عالمي ناتج عن قلائل ولكنه يؤثر على الملايين. وانطلاقا من هذا الفهم، تعرب بوليفيا عن تضامنها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يمثلها هنا في المجلس هذا الصباح رئيس ناورو.

ولكن مع تسليمنا بالبعد الأمني لهذه المسألة، فإننا لا نعتقد أن مجلس الأمن هو الذي ينبغي أن يتصدى لها، لأن ممثلي أكبر المسؤولين عن انبعاثات غازات الدفيئة هم أنفسهم ذوو المقاعد الدائمة في المجلس وحق النقض. وفي ظل هذه الظروف، هل يمكن للمجلس أن يتخذ قرارات بشأن فرض جزاءات وتعويضات تضع تلك البلدان بشكل فعال أمام مسؤولياتها عن الأضرار التي تتسبب فيها ؟

وينبغي للتعامل مع الجانب الأمني لتغير المناخ أن يجري في محفل لا تملك فيه الدول المذنبة مقاعد دائمة ولا حق النقض. بل ينبغي أن يناقش في محفل يملك فيه الضحايا الرئيسيون تمثيلا كافيا: أي الدول الجزرية الصغيرة المهددة بالفناء، وبلدان الأنهار الجليدية، وبلدان أفريقيا، وجميع البلدان النامية التي تضطر لدفع ثمن ا أضرار لم تتسبب في لوقوعها. والمحفل الوحيد اليوم على هذا المستوى من التمثيل هو الجمعية العامة. ولهذا السبب، يجب التصدي لجميع جوانب تغير المناخ بشكل شامل في تلك الهيئة.

كما يود وفد بلدي أن يشدد على أن المهمة الأساسية لمفاوضات تغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ هي كفالة الخفض الفعال والحقيقي لغاز الدفيئة من خلال تنفيذ المرحلة الثانية من التزامات بروتوكول كيوتو. وهذا هو السبيل الوحيد لجسر الهوة القائمة وتحقيق استقرار ارتفاع درجة الحرارة العالمية على درجة مؤوية واحدة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد من التزاماتها بخفض انبعاثات غاز الدفيئة. إننا نواجه الآن ارتفاع الحرارة بخمس درجات مؤوية، مما سيؤدي إلى وضع كارثي، كما أشار المدير التنفيذي لبرنامج المم المتحدة للبيئة هذا الصباح.

ووفقا للمنتدى الإنساني العالمي، يموت ٣٥٠ ٠٠٠ شخص في العالم سنويا بسبب الكوارث الطبيعية الناتجة عن تغير المناخ. وسيرتفع هذا العدد ليفوق معدل الوفيات الناتجة عن التراعات الكثيرة والصراعات المسلحة في جميع أرجاء العالم. ولهذا السبب، يجب إنشاء هيئة تصدر الأحكام وتفرض الجزاءات على البلدان التي تتخلف عن خفض انبعاث غازات الدفيئة، لأنها تسبب الإبادة الجماعية ضد أمنا الأرض وإبادة بيئتها الطبيعية.. ولهذا السبب، تدعو دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى إنشاء محكمة دولية للعدالة المناخية والبيئية لتنفذ تدابير فعالة لضمان الحقوق الإنسانية والطبيعية للجميع، ولا سيما للمتضررين من عدم مسؤولية أولئك الذين يضعون مصلحة الربح والكسب فوق مصلحة بقاء الجنس البشري وأمنا الأرض.

وفي كل عام، يبلغ مجموع الإنفاق العسكري العالمي أكثر من ١,٥ تريليون دولار. وأغلبية هذا الإنفاق تدفعه

البلدان المتقدمة النمو، وبخاصة الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن. بيد أن البلدان المتقدة النمو، لم تلتزم سوى بـ ٣٠ بليون دولار من أجل التصدي لمشاكل تغير المناخ خلال ثلاث سنوات – أي ١٠ بلايين سنويا – وهو ما يعادل نسبة ١ في المائة من إنفاقها على الدفاع والأمن.

إن الخطوة الإيجابية الأولى تتمثل في الخفض الكبير للإنفاق العسكري وتحويل تلك الموارد إلى صندوق للتصدي لآثار تغير المناخ في البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة والبلدان الأفريقية، والبلدان الجبلية وجميع المناطق الفقيرة في العالم المتضررة بهذه المشكلة.

وأود أن أختتم بياني بسؤال: هل يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ قرارا يحدد فيه خفض الإنفاق على الدفاع والأمن بنسبة ١٠ إلى ٢٠ في المائة، وتحويل تلك الأموال إلى جهود التصدي لآثار تغير المناخ؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بالاو.

السيد بيك (بالاو) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر ألمانيا وأنتم شخصيا، سيدي الرئيس، على استضافة هذه الجلسة الهامة للغاية وإدارتها. وأود أيضا أن أشكر المملكة المتحدة على الإجراءات الملهمة التي اتخذتها هنا في المجلس قبل ثلاث سنوات. وتؤيد بالاو البيانين للذين أدلى بهما كل من فخامة الرئيس ستيفين، رئيس جمهورية ناورو ووزير الشؤون البرلمانية ريتشارد مارليس، وألاحظ مع التقدير دعم ملديف وسيشيل وتيمور – ليشتي.

إن مجلس الأمن مسؤول عن تنفيذ أدق المهمات الدولية، ونتيجة لذلك خوله الميثاق بسلطات استثنائية. فعندما ينشأ تهديد للسلم والأمن الدوليين، يملك مجلس الأمن الولاية والقدرة غير المحدودة على التصرف. وينبغي ألاّ يكون هذا التصرف الأساسي بموجب الميثاق موضع خلاف. ولذلك، تعرب بالاو عن دهشتها وخيبة أملها لسماعها أي اعتراض، مهما كان، على النتيجة التي ستتمخض عنها هذه الجلسة. واليوم تبرهن أفضل العلوم المتوفرة بكل وضوح أن منطقة غرب المحيط الهادئ قد شهدت ارتفاعا في مستوى سطح البحر أكثر بمرتين من غيرها من المناطق. فالدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ تقع في منطقة الخطر. وربما إذا وقف الآخرون على شواطئنا الزائلة فإنهم قد يقدرون حالتنا بشكل أفضل. ولئن كانت أسباب هذا الخطر جديدة، فإن الآثار، التي تهدد سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها تقع بالتحديد ضمن الولاية التقليدية للمجلس.

ومعروض على المجلس مقترحات متواضعة وبناءة وقابلة للتحقيق إلى حد كبير قدمتها منطقة المحيط الهادئ. ونطلب بكل احترام أن يقوم المجلس باعتمادها على الأقل. وإذا تعذر ذلك، فإنني أؤكد للمجلس أن ذلك لن يكون الكلمة الفصل في هذه المسألة. إن الخطر يتزايد. ولذا ستواصل بالاو دعوة كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة إلى مضاعفة جهودها لمعالجة مسألة تغير المناخ والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا.

السيد كوروشي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد بلدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أشكر رئيس المجلس على اقتراح هذه المناقشة المفتوحة وأؤكد أيضا دعمنا الكامل لما قاله الرئيس ماركوس ستيفين، رئيس ناورو هذا الصباح عن حجم التحديات التي نواجهها جميعا نتيجة لتغير المناخ المستمر.

وأود أن أعرب عن بعض الأفكار الإضافية حول التداعيات الأمنية لتغير المناخ، خاصة فيما يتعلق بالأخطار المباشرة التي يمثلها ارتفاع مستوى المياه. وبالنسبة لبعض

البلدان، كما أشار بعض المتكلمين اليوم، يمكن أن تكون إمكانية فقدان الأراضي مسألة قاتلة، وتفضي إلى عملية إعادة توطين كاملة لبعض الدول؛ والبعض الآخر يمكن أن يتوقع حملا ثقيلا استثنائيا بسبب نقل البنية التحتية والأصول الاقتصادية حيثما أمكن.

وفي أوروبا وحدها، قد يضطر حوالي ٢٠ إلى ٣٠ مليون نسمة إلى مغادرة بيوتهم في غضون السنوات الـ ٧٠ القادمة. وقد تكون الخسارة الإجمالية للأصول أكثر من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي اليوم. وعلى الصعيد العالمي، يمكن أن يكون تعداد السكان الذين لا بد من إعادة توطينهم أكثر من ٣٠٠ مليون، والأصول التي يمكن فقدانها لا تحصى. فالتدهور وفرار رأس المال والسكان من المناطق الخطرة يمكن أن يحدث قبل أن تغرق هذه المناطق. ويمكن أن تطغى هذه الأحداث على المجتمعات الضعيفة، كما أشار إلى ذلك العديدون اليوم.

وبعض الأخطار غير المباشرة المحتملة من هذه العوامل هي أن حقوق صيد الأسماك والتعدين يمكن أن تصبح غير أكيدة أو حتى يمكن تحديها إذا تغيرت المياه الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخاصة بصورة كبيرة. وسيكون على المانحين التقليديين إنفاق المزيد على مشاريعهم للتخفيف وستقل قدرتهم على الإسهام للمساعدة في الاستقرار والتنمية في المناطق الأخرى.

وستشمل العواقب الأمنية البرية المحتملة زيادة في تقلب الأنهار مما يؤدي إلى فيضانات لا يمكن السيطرة عليها والمزيد من العواصف القوية ذات القدرة التدميرية الهائلة. وقد تنفق البلدان جزءا متزايدا من ناتجها المحلي الإجمالي على جهود الإنعاش المستمرة. وهذه العوامل قد خلفت فعلا خسائر أكبر من الحروب القائمة، من الناحية البشرية والاقتصادية.

ومن بين المسائل التي ينبغي إعادة النظر فيها الأمن الغذائي، الذي نوقش فعلا اليوم، والذي لم يكن أبدا أكثر هشاشة في الـ ٦٠ سنة الماضية عما هو عليه اليوم. وقد لمست العواقب في كل مكان، لكن في البلدان الأكثر عرضة يمكن أن يؤدي تصاعد التوترات الاجتماعية المتزايدة بسرعة إلى الإطاحة بالترتيبات الأمنية المحلية والإقليمية. وفي الحقيقة، لعبت الأسعار، في جميع البلدان المتأثرة من الربيع العربي، دورا هاما في المسائل الأمنية. وإجراء تحليلات جديدة وتقديم توجيهات فيما يتعلق بأنشطة حفظ السلام وبناء السلام التي يشرف عليها مجلس الأمن والهيئات الأخرى مسألة مرغوب فيها وذلك لوقاية الدول والمجتمعات من الانزلاق إلى حالات الصراع العنيف.

وقبل ستة عقود، عندما أنشئت منظومة الأمم المتحدة لأول مرة، كان ينظر إلى الأمن بصورة أساسية من الناحية العسكرية. واليوم، تغيرت أبعاد الأمن وحتمية عوامل الخطر إلى حد كبير. وينبغي أن تركز الهيئة الأساسية المسؤولة عن معالجة التحديات الأمنية على متابعة هذه التغيّرات أو حتى توقعها. وتدعم جمهورية هنغاريا بقوة عمل مجلس الأمن وتشجع المجلس أكثر على الاستمرار في تيقظه فيما يتعلق بالتأهب لتداعيات تغير المناخ على الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد تالاس (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فنلندا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي بعدد قليل من النقاط الإضافية من منظورنا الوطني.

ترحب فنلندا بهذه المناقشة. وفي ضوء هذه المناقشة، والتبادلات في العديد من المنتديات الأخرى وتقرير الأمين العام في عام ٢٠٠٩ (A/64/350)، يتضح أنه سيكون لتغير المناخ تداعيات كبيرة على الأمن. وتشمل المواضيع، التي

أبرزتها المذكرة المفاهيمية (S/2011/408، المرفق) التي برزت في هذه المناقشة أن ارتفاع مستوى سطح البحر والأمن الغذائي، يتصلان مباشرة بالسلم والأمن الدوليين. فقبل ٢٠ سنة فقط، لم يتصور أحد أن الدول الجزرية الصغيرة يمكن أن تغرق بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. لقد كان ذلك بمثابة الخيال العلمي. أما اليوم، فهذا الاحتمال حقيقة واردة.

سيكون لتغير المناخ تأثير سلبي على الإنتاج الغذائي وموارد المياه العذبة. وسيكون هذا التأثير أكثر سوءا في المناطق التي تعاني أصلا من الضغط البيئي، الذي يمكن أن يفضي إلى تحركات سكانية واضطرابات سياسية. وإن كان تأثير تغير المناخ يختلف من منطقة إلى أخرى، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي الأشد تعرضا للخطر. وهي ليست السبب في تغير المناخ، لكنها ستصبح بالتأكيد أول ضحاياه إذا لم يتم اتخاذ إجراءات علاجية. ويجب أن تكون هذه الإجراءات أولويتنا.

تشترك فنلندا بنشاط مع العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في بناء قدراتها للتصرف على الصعيد الدولي والتكيف محليا. فعلى سبيل المثال، تدعم فنلندا القدرة الإنمائية لتحالف الدول الجزرية الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، ولديها مشاريع للتعاون في مجال الأرصاد الجوية في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي.

إن التصرف والملكية على الصعيد المحلي مسألتان حاسمتان في تباطؤ تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وتضطلع النساء بدور أساسي لأنهن أقوى عوامل التغيير في كثير من الأحيان. ولهذا السبب تدعم فنلندا منذ عدد من السنين التحالف العالمي للجنسانية وتغير المناخ ومشاركة ممثلات عن النساء في مفاوضات تغير المناخ.

وترحب فنلندا بالمناقشات الجارية بشأن تغير المناخ داخل الأمم المتحدة وتعتقد أن مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى يمكن أن تساهم في ذلك، بل ينبغي لها أن تفعل ذلك، كل في مجال اختصاصاتها. وينبغي لمجلس الأمن أن يبقي مسألة الآثار الأمنية المستجدة المترتبة على تغير المناخ قيد نظره، في ضوء دوره السامي في صون السلم والأمن الدوليين. وإذا فازت فنلندا في انتخابات العام المقبل لشغل مقعد في مجلس الأمن، فإنها ستساهم بهمة في أي تقييم أو إجراء من هذا القبيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بربادوس.

السيد غودارد (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، بأن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني وأشكركم، السيد الرئيس، وألمانيا على عقد هذا الاجتماع الهام جدا.

يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وتود الجماعة الكاريبية أن تعلن تأييدها للبيانين المدلى بهما باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين وحركة عدم الانحياز. وترحب الجماعة الكاريبية بحضور فخامة السيد ماركوس استيفن، رئيس جمهورية ناورو، مناقشة اليوم.

تغير المناخ يمثل أخطر تحد بيئي وإنمائي عالمي تواجهه البشرية. فالتغير الخطير في المناخ مستمر وبالتالي يجب أن تحظى الاستجابة الشاملة من جميع البلدان بالأولوية القصوى. وتغير المناخ سيزيد من تفاقم التحديات العالمية القائمة بالفعل، وسيجعل شح المياه والأغذية أشد، وسيتسبب في مجموعة متنوعة من الصدمات والمشاق الأخرى التي سيكون بعضها صعب التنبؤ به وفجائيا.

والجماعة الكاريبية تعتقد أن الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ لا يمكن فصلها بسهولة عن أبعاده الأمنية المحتملة. لذلك نعتقد أن الآثار الأمنية التي يمكن أن تترتب على تغير المناخ يجب معالجتها على المستوى المتعدد الأطراف من قبل أجهزة تكون اشتمالية وتمثيلية وشفافة وتسمح بالمشاركة التامة والفعالة لجميع الدول الأعضاء.

واسمحوا لي بأن أكرر وجهة نظر الجماعة الكاريبية بأن مجلس الأمن ينبغي له أن يحجم عن التجاوز على الوظائف والسلطات التي وضعها الميثاق والتقاليد المتبعة ضمن اختصاص الجمعية العامة. وتتمسك الجماعة الكاريبية بالرأي بأن من الأفضل كثيرا للمجلس أن يتقيد بولايته تقيدا صارما فينجز عددا قليلا من الأشياء بصورة جيدة بدلا من التوسع والقيام بمجموعة كبيرة من الأشياء بصورة رديئة.

إن الجماعة الكاريبية، بصفتها مجموعة من البلدان المعرضة بصورة خاصة للآثار السلبية لتغير المناخ، تعتقد أن الإجراءات العاجلة والطموحة إذا اتخذت في سبيل المعالجة الفعالة لتغير المناخ، فإن هذا سيقلل من الآثار الأمنية المرتبطة بتغير المناخ، التي تشمل التهديد المحدق بوجود بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية ذاته، بما فيها دول في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وعندما تناول المجلس آخر مرة هذه المسألة في عام ٢٠٠٧، فقد فعل ذلك في سياق النتائج المثيرة للقلق التي تضمنها تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي حذر آنئذ من أننا كنا قاب قوسين أو أدنى من كارثة مناخية عالمية إن لم نضع استجابة جماعية عاجلة وطموحة.

وأثناء السنوات الأربع الماضية لم يؤكد العلم والظواهر الجوية صحة تلك التقييمات فحسب، وإنما بين أيضا أن نافذة الفرصة المتاحة لنا لاتخاذ الإجراء اللازم أضيق من الفرصة المتصورة أصلا في عام ٢٠٠٧. وإن تزايد شدة وتواتر الظواهر الجوية الشديدة الوطأة في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي، وتسارع ذوبان الجليد في المنطقتين القطبيتين، وتراجع الأنهار الجليدية، والارتفاع المتسارع أكثر مما هو متوقع لمستوى سطح البحر، إنما تشير كلها إلى خطورة تغير المناخ.

ومن سوء الحظ أن استجابة المجتمع الدولي لم تكن متناسبة مع ضخامة وتعقيد هذا التحدي. وبالرغم من الوقائع المدهشة التي نواجهها، فإننا نلمس غيابا للإرادة السياسية لدى الذين يتحملون أكبر المسؤولية عن المشكلة، وتلك الإرادة المطلوبة لإبرام اتفاق شامل وملزم قانونا في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الاتفاقية الإطارية)، وتزويد البلدان النامية الضعيفة بالوسائل اللازمة لتلبية احتياجاتها من التكيف حاليا وفي المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت الانبعاثات العالمية أعلى مستوى لها في التاريخ، ويكاد العالم يعبر، حسبما أكدته وكالة الطاقة الدولية قبل بضعة أسابيع، العتبة الخطيرة التي ستجعل من المستحيل الحد من الزيادة في درجة الحرارة العالمية إلى ما دون هدف درجتي حرارة مئويتين، الذي تم الاتفاق عليه في كانكون ضمن الاتفاقية الإطارية قبل ستة أشهر فقط، أو تحقيق الهدف الأكثر طموحا بحصر الزيادة بما يقل عن ١,٥ درجة حرارة مئوية، وهو هدف حظي بتأييد أكثر من ١٠٠ بلد نام، بما فيها تحالف الدول الجزرية الصغيرة والبلدان الأقل نموا.

وتواصل الجماعة الكاريبية الاعتقاد بأنه، مع توفر القيادة القوية، يمكن وضع استجابة جسورة وطموحة، وبالتالي فإننا لسنا مستعدين لرفع الراية البيضاء والاستسلام والتخلي عن الأمل بأن هذه المشكلة ستحسم. إننا نعتبر من غير المقبول أخلاقيا امتناع المجتمع الدولي عن الاستجابة لتلبية احتياجات الشعوب التي تواجه شبح الجوع والجفاف وتكرار

الظواهر الجوية الشديدة الوطأة أو الاحتمال الحقيقي بفقدان تلك الشعوب أراضيها ووسائل معيشتها وحتى حياتها بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، في الوقت الذي تتوفر لدينا الوسائل والأدوات اللازمة لمعالجة هذه المشاكل.

ما زال ممكنا من الناحية العلمية ومجديا من الناحية الاقتصادية اتخاذ الإجراءات المطلوبة لتفادي هذه الكارثة المناخية المخيفة التي تلوح في الأفق. وفي هذا الوقت لا يدخر أي جهد، مالي أو غيره، لتفادي حدوث انهيار مالي عالمي. والمطلوب جهد مماثل لتجنب كارثة مناخية.

وفي هذا الصدد يقع على عاتق الذين ساهموا تاريخيا أكثر من غيرهم في ظهور هذه المشكلة واجب أخلاقي وقانوني عن تحمل المسؤولية الأولية. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تأخذ قصب السبق فتخفض انبعاثاتها المؤذية من غازات الدفيئة تخفيضا كبيرا وتزيد المساعدة المالية والتكنولوجية زيادة كبيرة لدعم مساعي التكيف التي تبذلها البلدان النامية، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتظل الجماعة الكاريبية مقتنعة بأن المجتمع الدولي يجب أن يولي أعلى أولوية لإكمال مفاوضات تغير المناخ الجارية ضمن الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو الملحق بها بشأن تقوية نظام المناخ القائم الملزم قانونا.

وتود الجماعة الكاريبية أن تشدد أكثر على ضرورة أن ينضم شركاؤنا الإنمائيون إلينا والى الدول الجزرية الصغيرة النامية لكفالة التنفيذ التام السريع لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، اللذين تعتبر مسألتا تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر مكونين هامين منهما. إن التنفيذ الفعال لهذين الاتفاقين الدوليين، ودعم المبادرات الوطنية والإقليمية، مثل مركز التغير المناخي التابع للجماعة الكاريبية، بالاقتران بالإجراءات التي تتخذ في ظل الاتفاقية الإطارية، ستساعد كثيرا الدول الجزرية الصغيرة النامية في التغلب على الآثار السلبية لتغير المناخ وتساعد على التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الأمنية المرتبطة بتغير المناخ.

ختاما، اسمحوا لي بأن أقول إن الإجراءات الحقيقية الملموسة هذه هي التي ستقلل من مخاطر تغير المناخ. وفي ظل العديد من مبادرات التضامن المعرب عنها اليوم، يحدو الجماعة الكاريبية الأمل بأن تتمخض هذه المناقشة عن شعور متجدد بالإلحاحية والطموح داخل مفاوضات تغير المناخ الجارية. وبالنسبة إلى دول الجماعة الكاريبية ودول جزرية أخرى، لم يعد فشل المجتمع الدولي في وضع استجابة لتغير المناخ، ومن ثم كفالة بقائنا على قيد الحياة وقدرتنا على الاستمرار – لم يعد خيارا نريد التفكير فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد تشورمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب تركيا بهذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن تغير المناخ والسلام والأمن الدوليين. ونشكر الرئاسة الألمانية على تنظيمها.

ما من شك في أن تغير المناخ لا يزال أحد أهم المسائل الملحة والمعقدة التي تواجه البشرية اليوم. فمن الأهمية بمكان أن نجد حلاً عالمياً لهذه المشكلة. ليس لدينا على الإطلاق أي وقت نضيعه. فالآثار الضارة لتغير المناخ تشكل تهديداً هو ببساطة خطير جداً وكبير جداً ليجري تجاهله. ولا يمكن للرضا عن الذات أن يكون خياراً.

ومن الواضح جداً كذلك أنه لا يمكن لأية دولة بمفردها أن تتصدى للمخاطر التي يشكلها تغير المناخ. نحن نواجه تحدياً مشتركاً وعلينا أن نواجهه بروح من المسؤولية المشتركة. وهذا يعني أن التعاون الفعال الطويل الأجل والتضامن الدولي المستدام سيتصفان بأهمية قصوى.

إن تركيا ملتزمة تماماً بالإسهام في الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ. ونحن نعتقد أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي الصك المركزي المتعدد الأطراف لتوجيه الأعمال الفردية والجماعية. وفي هذا السياق، نحتاج إلى العمل الجاد لتحديد عناصر النظام الواقعي لما بعد عام ٢٠١٢. وكان مؤتمر كانكون لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خطوة كبيرة إلى الأمام في هذا الصدد.

وثمة خطورة شديدة على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي نتيجة تغير المناخ وما يتبعه من آثار، ولا سيما في مناطق العالم الأكثر جفافاً، والشبه مدارية، والمكتظة بالسكان، والمتخلفة النمو. وتشمل هذه التأثيرات النقص في مياه الشرب والري، مع ما يصاحب ذلك من خطرَي العطش والمجاعة؛ والتغيرات والتراجعات المحتملة في الإنتاج الزراعي، وهي ناجمة عن تغير درجات الحرارة وأنماط هطول الأمطار؛ وارتفاع مستوى سطح البحر، الذي يشكل تهديداً وجودياً للعديد من الدول الأعضاء؛ والارتفاع في معدلات الإصابة بالملاريا والأمراض الأخرى وامتداد نطاقها الجغرافي؛ والتحولات في الناتج الاقتصادي وأنماط التجارة؛ والتغيرات والتحولات الكبيرة الممكنة في أنماط الهجرة البشرية؛ والخسائر الاقتصادية والبشرية الكبرى التي تعزى إلى الظواهر المناخية المتطرفة مثل الأعاصير؛ والنقص في إمدادات الطاقة. وهذه الآثار تحد بشكل كبير من التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وغني عن القول إن الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً ستتعرض إلى أشد الأضرار من تغير المناخ، وذلك بسبب القيود الهيكلية الخاصة بها، والموارد الطبيعية المحدودة، والتعرض للأخطار الطبيعية. وفي هذا السياق، نعتقد أن التكيف مع تغير المناخ يستحق مزيداً من الدراسة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل العمل بشأن أفضل السبل للتغلب على التأثيرات المرصودة والمستقبلية لتغير المناخ، مع مراعاة التداعيات الأمنية المحتملة. وثمة مسألة رئيسية هي تحديد حالات التكيف الناجح في العالم النامي، حيث ما زالت هناك أكبر المخاطر وجوانب الضعف المادي. ويعتمد الأمر بشكل أساسي على القدرة على مواجهة جميع أنواع التهديدات والتأثيرات، التي تحددها بدرجة كبيرة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية. والتقييم الشامل والتخطيط الفعال مركزيان بالنسبة إلى التكيف الناجح. وهذا يتطلب مصادر كافية للتمويل في المدى البعيد، فضلا عن الدراية الفنية الملائمة والتكنولوجيا.

ومن الواضح لنا أن المجتمع الدولي بحاجة إلى تسريع جهوده لمكافحة تغير المناخ. وهذا الجهد الطويل الأجل يساهم أيضاً في تحقيق التنمية والرخاء والسلام والأمن في كوكبنا. وتركيا مستعدة للقيام بدورها في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد كاباكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ ألمانيا وأن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في تموز/يوليه. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، ولأعضاء المجلس الآخرين على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بصون السلام والأمن الدوليين، وأثر تغير المناخ.

تؤيد الفلبين البيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لمصر، نيابة عن حركة عدم الانحياز، والممثل الدائم للأرجنتين، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إنه غير قابل للجدال أن تغير المناخ قد أثّر ولا يزال يؤثّر سلباً على بيئتنا وحياتنا. فهو لا يغير من الانسجام

القائم في الطبيعة فحسب، وإنما يدمر أعمالها. ونحن نشهد الآن آثاره ونتائجه الضارة. ونخشى أن يكون ذلك مجرد مقدمة لكارثة أكبر بكثير يتعذر عكس مسارها.

والفلبين، على غرار الكثير من الدول الجزرية النامية، عرضة جداً لآثار تغير المناخ الضارة. فتزايد تواتر وشدة الفيضانات والجفاف والأعاصير يتوسع بالفعل ليصل إلى حدود قدرة حكومتنا ومواردها على مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية.

ولقد أثّر الاحترار العالمي أيضاً على المحاصيل الغذائية الأساسية مثل الأرز والذرة. وحتى الموارد البحرية شعرت بوطأة هذه الظاهرة. فالمجازر التي تتعرض لها الأسماك في بعض مقاطعات الفلبين مستمرة في التصاعد، مما يعرّض للخطر حياة آلاف الصيادين. والواقع أن الدمار البيئي والخسائر الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ لا يُظهران أي دلالة على التراجع.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر تهديد آخر لسلامة الأرخبيل الفلبيني. لذلك، فإننا نتشاطر القلق البالغ الذي يساور الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن الآثار القصيرة الأجل والطويلة الأجل لتغير المناخ، والخراب الذي سيجلبه إذا لم نفعل شيئاً للتخفيف من هذه الآثار الضارة.

ويعتقد وفدي أن معالجة مسألة تغير المناخ هي في المقام الأول من اختصاص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولكنها تقع أيضاً بشكل طفيف على عاتق الجمعية العامة والمنتديات الأخرى مثل مؤتمر ريو +٢٠، الذي سينعقد في العام المقبل. ويمكن لمجلس الأمن بطبيعة الحال أن يؤدي دوراً في هذه المسألة، بمعنى أن الصراعات المسلحة يمكن أن تندلع بسبب التنافس على الأغذية والموارد الشحيحة، ناهيك عن اختفاء الدول الجزرية التي يبتلعها المحيط ببطء. وهذه الأزمة ليست مجرد فرضية؛ بل هي حقيقية، ووصفة محددة للفوضى وعدم الاستقرار – أي هي تهديد حقيقي للسلام والأمن الدوليين. وهذا النقاش داخل مجلس الأمن بشأن تغير المناخ لا يمكن إجراؤه من دون الاعتراف بأدوار المنتديات الأخرى، لا سيما في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ويجب أن تكون المبادئ والمناقشات المتعلقة بمسألة تغير المناخ مترابطة ومتكاملة. وقبل أن نصل إلى قمة الأزمة عندما تغرق الدول القومية، لا بد من استنفاد جميع الجهود لمنع حدوث ذلك عن طريق التكيف والتخفيف من الآثار. وينبغي لجزء من هذا التقدير أن ينظر أيضاً في الالتزامات التي قُطعت بموجب بروتوكول كيوتو، والحاجة إلى التفاوض بشأن فترة الالتزام الثانية، بالاتفاق المشترك بين جميع أصحاب المصلحة.

ومن المفارقات أن الجزر الصغيرة والدول النامية، ولا سيما تلك الدول الموجودة في المناطق المدارية مثل الفلبين، هي صاحبة المسؤولة الأقل عن هذه المشكلة العالمية، ولكنها تواجه وتتحمل العواقب الأكثر ضرراً. فتغير المناخ، ولا سيما الاحترار العالمي، سوف يستمر ما لم تتحقق مكاسب كبيرة في الحملة على الخفض الفوري لغازات الاحتباس الحراري في الجو. وتتفاقم محنة هذه البلدان بسبب عدم قدرتها على الحصول على الموارد اللازمة لتمكينها من التكيف مع تغير المناخ.

ونحن جميعاً نعلم هذه المشكلة بشكل جيد جداً، وإننا جميعاً جزء من الحل. ولئن كان ذلك مقبولاً بطبيعة الحال، فإن بعض الأعضاء هنا يتحملون مسؤولية أكثر من غيرهم في التصدي للأسباب الجذرية لهذه المشكلة. فالدراسات والاكتشافات العلمية توفر أسس ومناهج العمل التي يجب أن نعتمدها جميعاً.

وينبغي ألا ننتظر حدوث كارثة كبيرة. ونحن لا نملك ترف التراخي وعدم الاكتراث. فمستقبل أطفالنا والأجيال القادمة في خطر. ومن ثم، يجب علينا جميعا أن نشارك بشكل مباشر في الوفاء بواجبنا ومسؤوليتنا الدوليين عن حماية البيئة وإنقاذ الكوكب من أوجه قصور ناجمة عن الأنشطة البشرية قد تقودنا جميعا إلى مشاكل تتعلق بالسلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بعد مشاورات مكثفة أجراها أعضاء المجلس، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عنهم:

”يعيد مجلس الأمن تأكيد مسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين. ويشدد المجلس على أهمية وضع استراتيجيات لمنع نشوب النزاعات.

”ويسلّم مجلس الأمن بالمسؤولية المنوطة بالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن مسائل التنمية المستدامة، بما فيها تغير المناخ.

”ويؤكد مجلس الأمن قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨١ المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الذي يؤكد من جديد أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي الصك الأساسي لمعالجة مسألة تغير المناخ، ويشير إلى أحكام هذه الاتفاقية، بما في ذلك الاعتراف بأن الطابع العالمي لتغير المناخ يستدعي تعاون جميع البلدان على أوسع نطاق ممكن ومشاركتها في استجابة دولية فعالة ومناسبة، وفقا لمسؤولياتها المشتركة ولكن المتباينة ووفقاً لقدرات كل منها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية، ويدعو الأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة، حسب الاقتضاء وفي حدود ولاية كل منها، إلى أن تكثف جهودها في النظر في مسألة تغير المناخ والتصدي له، بما في ذلك تداعياته المحتملة على الأمن.

”ويلاحظ مجلس الأمن قرار الجمعية العامة ٦٥/١٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، المعنون/’حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة‘/.

”ويحيط مجلس الأمن علما بأن الأمين العام قدم، استجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨١، تقريرا إلى الجمعية العامة عن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن، (A/64/350).

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء احتمال أن تزيد الآثار الضارة لتغير المناخ، في الأجل الطويل، من تفاقم بعض التهديدات القائمة المحدقة بالسلام والأمن الدوليين.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء احتمال حدوث تداعيات أمنية من جراء فقدان بعض الدول لأراض بسبب ارتفاع منسوب سطح البحر، ولا سيما في الدول الجزرية المنخفضة.

”ويشير مجلس الأمن إلى أنه في المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين التي هي قيد نظره، من المهم تحليل النزاعات والمعلومات السياقية المتعلقة بأمور منها التداعيات الأمنية المحتملة لتغير المناخ، عندما تشكل هذه المسائل دوافع لنشوب النزاعات أو تطرح تحديا لتنفيذ ولايات المجلس أو تهدد عملية توطيد السلام. وفي هذا الصدد، يطلب المجلس إلى الأمين العام كفالة أن تشمل تقاريره المقدمة إلى المجلس هذه المعلومات السياقية“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2011/15.

وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على التعاون والمرونة اللتين أظهروهما في المفاوضات المكثفة التي جرت خلال الأيام الأخيرة. فقد أدت إلى خروج مناقشتنا بنتيجة وهذا خبر جيد.

وأعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد كاماو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أستهل بياني بشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. كما أود أن أشكر السيد آخيم شتاينر على البيان الذي أدلى به في هذا الصباح.

يرحب وفد بلدي غاية الترحيب بفرصة التكلم بشأن هذه القضية اليوم لأن تغير المناخ يمثل بالنسبة لنا خطرا حقيقيا وحاليا ما فتئ يلاحق وجودنا وحياة شعبنا. ويحدث ذلك في خمسة أبعاد رئيسية. الأول الأمن البشري؛ والثاني الأمن الاقتصادي؛ والثالث الأمن القومي بالمعنى الجماعي؛ والرابع في سياق السلام والاستقرار؛ والخامس في سياق محاولة إيجاد حلول لهذه المسائل.

وفيما يتعلق بالأمن البشري، فإن تغير المناخ بالنسبة لنا يؤثر على حياة الكينيين وسبل عيشهم بطرق يصعب للغاية وصفها لأن هذا التأثير يحدث، في معظم الأحوال، بطرق تؤدي إلى إزهاق الأرواح ومعاناة الأطفال ونجد أنفسنا جميعا داخل دوامة من الظروف المتدهورة. وحالة الأمن الغذائي في بلدنا وحالة الأسعار التي يدفعها انعدام الأمن الغذائي والحالة بخصوص المياه والحالة بخصوص نضوب الأنهار والحالة بخصوص الحصول على المأوى المدفوعة باختفاء الغابات، التي نحصل منها على الأخشاب لبناء الكثير من المنازل – هي جميعا ظروف ترتبط بشكل مباشر بالأمن البشري لشعبنا وسبل عيشهم. والصحة والتعليم يتضرران بشكل مباشر حيث يجد الناس أنفسهم مضطرين لترك منازلهم ومجتمعاتهم المحلية بسبب حالات الجفاف ونقص الماء والطعام. وهذه الحالة تصبح حقيقية. وكما شهدنا خلال فترة الـ ١٠ إلى الـ ١٥ عاما الماضية، فقد واصلت الحالة تسارعها. ونحن نواجه حاليا نوبة جفاف أخرى بعد أن شهدنا نوبة بالأمس القريب في عام ٢٠٠٨.

وفيما يخص الأمن الاقتصادي، وكما يعلم الجميع هنا، فإن بلدانا كثيرة في منطقتنا ذات اقتصادات تستند إلى الطقس وكينيا ليست استثناء لذلك. فنحن نعتمد على الزراعة والماشية والحياة البرية. والزراعة هي العمود الفقري لاقتصادنا. وهي ليست قائمة على الري، بل أنها تستند إلى الطقس. وقد شهدنا نوبات من الجفاف والفيضانات ما زالت تقوض قدرتنا على تحقيق الأمن الغذائي الذي نتمنى توفيره لشعبنا. وتوصلنا إلى أننا نتكبد خسارة تتراوح نسبتها بين ٢ إلى ٥ في المائة في النمو الاقتصادي كل سنتين أو ثلاث سنوات كنتيجة مباشرة لتغير المناخ الذي تدفعه نوبات الجفاف والفيضانات. وهذا الفرق هو في الأساس الفرق بين تحقيق النمو الكامل الذي يمكن أن يؤدي إلى تحول اقتصاداتنا ويمكننا من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وعدم تحقيقه.

بخصوص تغير المناخ والأمن القومي، فإننا مرة أخرى وفي حالة كينيا، نعي تماما حقيقة أننا نعيش في بلد واقتصاد وموارد شحيحة حقا.

إنَّ أقلَّ من ثُلُث بلدنا صالح للزراعة؛ والثلثان الآخران هما بشكل أساسي أرض مغطاة بالأشجار القصيرة وأرض غير مؤاتية للزراعة. لذا، فإن الأرض سلعة رئيسية، وشيء نعتبره ذات أهمية قصوى لمعيشة الناس. فيصبح التنافس على الأرض والماء والمواشي والغذاء جزءاً رئيسياً من وجودهم، بحيث يوجِّه الروابط فيما بينهم. وفي الجزء الشمالي من بلدنا، شهدنا سرقة الماشية وأفعالاً أخرى تُفضي إلى عدم قدرة البلد على صون الأمن، وتجعله مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بأنماط المناخ في تلك المنطقة. فنرى الناس يهاجرون

داخلياً – تحركات سكانية واسعة ناجمة عن عواقب المناخ الرديء. وهذه مسائل حقيقية بالنسبة لنا.

وفي إطار المنظور الإقليمي، نرى أناساً يأتون إلى بلدنا. ففي الشهر الماضي، رأينا ١ ٣٠٠ شخص إضافي، انضموا إلى ٥٠٠ ٠٠٠ شخص وفدوا إلى البلد أصلاً من الصومال وحده. وكما قال الأمين العام في عرضه، شهدنا ما يقارب ٥٣ ٠٠٠ شخص يدخلون إلى البلد، مدفوعين بشكل أساسي بعواقب نقص المياه والغذاء والأمن في الصومال المجاور. وهذا مصدر قلق حقيقي لنا، والترابط بينه وبين تغيُّر المناخ ترابط مباشر.

ونقطتي الرابعة متعلقة بالسلام والاستقرار. فالمسائل الثلاث التي تكلمت، عنها للتو – الأمن الإنساني، والأمن الاقتصادي والأمن الوطني – تؤثر تأثيراً كبيراً على السلام والاستقرار، ليس في كينيا فحسب، وإنما في المنطقة التي يوجد فيها بلدنا. وقد سبق للكثيرين أن قالوا هنا إن القرن الأفريقي يعاني أقسى جفاف شهده في الجيلين السابقَين. فمنذ خمسينات القرن الماضي، لم يسبق لنا أن شهدنا أيّ شيء بخطورة ما نشهده في شمال كينيا ومعظم الصومال. لذا، فإننا ندرك تماماً ماذا يعني ذلك للجهود التي نبذلها في بلدنا، ليس لتوطيد السلام والاستقرار فحسب، وإنما لمحاولة وضع نوع من النمو الاقتصادي موضع التنفيذ، يمكِّننا من التغلُّب على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأخيراً، أصبحنا مدركين – وقد حضرنا إلى هنا لأننا نريد أن نؤكد – أننا بحاجة إلى حلٍّ واضح وحاسم وبعيد الأجل. وفي هذا الصدد، نؤيد البيانات التي أُلقيت بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧. ويتحتم علينا، بصفتنا المجتمع الدولي، أن نبدأ التعامل بغاية الجدّية مع عواقب تغيُّر المناخ، ولا سيّما للبلدان الفقيرة. وكما قلت سابقاً، فإن العواقب حقيقية بالنسبة لنا. إنها توجِّه سُبُل معيشتنا وحياتنا. وهي تقوِّض رفاه أُسرنا وتترك أطفالنا مدمَّرين بدون فرص للتعلُّم والحفاظ على صحة جيدة.

وإنني أرحب ترحيباً حارّاً بالبيان الرئاسي الذي اعتُمد للتوّ (S/PRST/2011/15)، لأنه يبيِّن لنا أنّ مجلس الأمن، ومعه الجمعية العامة، يبدآن حقاً إدراك أنّ هذه الحالة خطيرة بما يكفي لتستحق ليس مجرَّد نتيجة ورقية فحسب، وإنما حلولاً واضحة وحاسمة أيضاً، تُمكِّننا جميعا من اغتنام الفرصة لتحسين حياة أبنائنا.

الرئيس (تكلَّم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): السيد الرئيس، وأعضاء المجلس الموقَّرين، أودّ في البداية أن أشكركم على الورقة المفاهيمية التي أعددتموها حول موضوع المناقشة (S/2011/408، المرفق)، وبخاصة النقطة الخامسة والأخيرة منها، التي تناولت ضرورة إحكام التنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية بمنع النزاعات، ولا سيّما مكتب منع النزاعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي منظمة الأمم المتحدة للبيئة، والإدارة العامة للشؤون السياسية ولجنة بناء السلام، وضرورة إحكام التنسيق بينها لشمول مكافحة الآثار الأمنية لتغيُّر المناخ.

وأودّ أن أضمّ صوتي إلى كلّ من ممثل مصر الذي تكلَّم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل الأرجنتين الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل الكويت الذي تكلم بالنيابة عن المجموعة العربية.

وبشأن الموضوع المطروح للمناقشة، فإنّ بلادي قد عانت نزاعاً يشهد الآن نهاياته في إقليم دارفور في السودان. وأودّ أن أُذكِّر بما قلناه تكراراً في هذا المجلس، بأنّ من الأسباب الأساسية لهذا النزاع الجفاف والتصحُّر اللذان شهدهما الإقليم، وهما من آثار تغير المناخ.

لقد شهد إقليم دارفور عام ١٩٨٥ موجة شديدة من الجفاف والتصحُّر، أثَّرت على النشاط الاقتصادي فيه، إذ إنّ هذا النشاط يقوم على أمرين، أحدهما زراعي والآخر رعوي. وعندما حصل الجفاف، بدأت النزاعات تنشب بين العاملين في هذين المجالين، بغضّ النظر عن قبائلهم، لأن دافعهم الوحيد هو النشاط الاقتصادي. فبدأ الرعاة يدخلون إلى المزارع، ممّا أدّى إلى اندلاع النزاع في دارفور. وهناك من يقول إن راعي البقر لا يتحمَّل رؤية بقرته تَنْفُق، ولكنه يتحمل رؤية ولده يموت. لذا، نقول إنَّ السبب الأساسي للنزاع في دارفور هو الجفاف والتصحُّر.

والنقطة الثانية التي أود طرحها هي أنه إذا ما قام المجتمع الدولي بمساعدة السودان، في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بمكافحة الجفاف والتصحُّر، وتحقيق التنمية في الإقليم، فإننا لن نحتاج إلى المبالغ الضخمة التي تُنفَق حالياً على بعثة السلام هناك. وأودّ الإشارة إلى أنّ النفقات السنوية لهذه البعثة تقارب ثلاثة بلايين دولار. ألم يكن من الأجدى أن تُنفق هذه الأموال على معالجة المشاكل الجذرية التي سبَّبها الجفاف والتصحُّر؟ ألم نكن بذلك قد وضعنا حدّاً للنزاع؟

وهناك أسباب أخرى تلت هذين السببين. وهي أسباب سياسية، حيث استغلّ بعض الساسة والدوائر الخارجية هذه الظروف لخدمة برامجهم وغاياتهم في الإقليم، ممّا جعل النزاع يتخذ أبعاداً أوسع. والسودان اليوم، في إطار محفل الدوحة، توصَّل إلى وثيقة سياسية توافق عليها جميع أصحاب المصلحة في دارفور، وذلك بمساعدة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونأمل لها أن تضع حدَّاً سريعاً للنزاع في دارفور.

وتمَّ الاتفاق أيضاً على إنشاء مصرف برأسمال كبير من دولة قطر الشقيقة، التي نسجِّل لها الشكر والتقدير على دورها في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وهي الجفاف والتصحُّر وغياب التنمية عن الإقليم.

وختاماً، إننا في الوكالات المختلفة للأمم المتحدة، إذا ما ركَّزنا على الأسباب الجذرية للنزاعات، فإننا سنسهم في إحلال السلام والأمن، بدل الانتظار الذي يُخرج التطورات عن سيطرتنا، ويتركنا نواصل إنفاق المبالغ الضخمة على بعثات السلام دون جدوى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غانا.

السيد تاشي – مانسون (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يثني وفد بلدي على جمهورية ألمانيا الاتحادية لعقدها هذه المناقشة بعنوان ”صون السلام والأمن الدوليين: أثر تغير المناخ“. ونعرب عن امتناننا للأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على بيانيهما. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد أثر تغير المناخ تأثيراً سلبياً على إنتاج الغذاء في العديد من مناطق العالم. وتسببت الحرارة الزائدة، والحرائق البرية، والفيضانات، والجفاف والتصحر، في فقدان المحاصيل وأضعفت من غلة الحصاد. بالإضافة إلى ذلك، كما أشارت إلى ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن من المرجح أن يحد تغير المناخ من إمكانية الحصول على المياه النظيفة وموارد النظام الإيكولوجي، وأن يعرقل استقرار الظروف الصحية وأمن التجمعات السكنية. وثمة أدلة كثيرة على أن الاحترار العالمي سوف يؤدي إلى ارتفاع مستوى البحر، وإلى تغيرات كبيرة في الخطوط الساحلية، وإلى غمر المناطق المنخفضة.

لأثر تغير المناخ تداعياته على الأمن البشري. وتتعرض للخطر وسائل كسب العيش للمجتمعات المحلية

وبقاؤها. لقد تسبب تغير المناخ، إلى حد ما، في ندرة الموارد، وأدى إلى التنافس والخلاف بين الأطراف، والانهيار المؤسسي، والصراعات العنيفة في بعض البلدان. والمناطق التي نشبت فيها صراعات من جراء تغير المناخ هي مناطق قابلة لنشوب الصراع وتقل فيها قدرة السكان على التأقلم مع الظروف المتغيرة.

إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن المناقشة ذات المنحى الأمني بشأن تغير المناخ في المجلس سوف تشجع العديد من البلدان على خفض الانبعاثات بقدر كبير وعلى الاستثمار أكثر في أنشطة التأقلم. ومن شأن الاستثمار في أنشطة التأقلم التي توفر المعلومات عن الهشاشة، والمخاطر المناخية، وعلامات الإنذار المبكر، أن تبني القدرة على التأقلم لدى الدول من خلال تدابير مثل الإدارة المشتركة للموارد المائية، وحماية وسائل كسب العيش وتنويعها، وكفالة توفر الموارد الطبيعية الرئيسية وإمكانية الحصول عليها، وتوفير الدعم لمؤسسات تسوية الصراعات المحلية والإقليمية. من شأن ذلك أن يعزز الأمن ويقلص من إمكانية حدوث الصراعات.

ينبغي ألا تركز الاستجابات للحروب البيئية تركيزاً شديداً على الحلول العسكرية لتأمين الموارد أو إقامة حواجز صلبة للحيلولة دون الهجرة، بل ينبغي أن تركز أكثر على بديل التأقلم الفعال من حيث التكلفة. ونأمل ألا يؤدي وضع تغير المناخ ضمن فئة ''السياسات العليا'' للأمن إلى صرف الانتباه عن التحديات الإنمائية، مثل الفقر المدقع، والحصول على التعليم، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تمثل، معاً، تهديداً عاجلاً للمجتمعات الهشة.

ويحدونا أمل كبير أن تؤدي هذه المناقشة في مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات تكمل وتعزز عمل المؤسسات ذات الصلة المناط به معالجة مسائل التنمية المستدامة. ينبغي أن تكون هذه الإجراءات جيدة التوقيت، ومنسقة ومستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد باليرو برسينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): كما سمعنا جميعاً، فقد أقر مجلس الأمن بياناً رئاسياً بشأن الموضوع قيد التداول اليوم (S/PRST/2011/15). لقد تُلي البيان قبل انتهاء مناقشة اليوم وقبل الاستماع إلى بيانات ١١ وفداً من الوفود المدرجة أسماؤها على القائمة التي قدمتها إلينا الأمانة العامة، من بينها وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية. أقل ما يمكن أن يقال عن هذا الإجراء إنه لا يلقي بالاً للآخرين، وهو مثال آخر للطابع الحصري لعملية صنع القرار في مجلس الأمن. ومع إعرابي عن القلق بشأن الإجراء، أود أن أوضح رأي الوفد الفنزويلي في الموضوع قيد النظر.

أولاً، يؤيد وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يساور وفدي القلق بشأن التحمس المفرط الذي أظهره أعضاء هذه الهيئة حيال مسائل خارج نطاق صلاحياته، بينما هم يتجاهلون أو يتفادون النظر في مبادرات من شأنها أن تسهم في جعل النشاط المشروع لهذا الجهاز أكثر شفافية. لقد أوضح مراراً وتكراراً أن المسؤولية الأولية لمجلس الأمن هي صون السلم والأمن الدوليين، على النحو الذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة، كما نعلم جميعاً. ذلك الصك يَعهَد إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الجمعية العامة بمعالجة أمور من بينها مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن تزايد تطاول مجلس الأمن على وظائف ومسؤوليات الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة يمثل

تشويهاً لأغراض ومبادئ الميثاق، وإساءة استغلال للسلطة، بما يؤثر على حقوق معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لهذا السبب نود أن نؤكد مجدداً أن مسؤولية معالجة مسائل التنمية المستدامة تقع على عاتق الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئات المختصة التابعة لهما، مثل لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. علاوة على ذلك، يمثل تغير المناخ وتداعياته موضوعاً لاتفاقية متعددة الأطراف ملزمة، هي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول إضافي، هو بروتوكول كيوتو. وبالنظر إلى طابع هذه المسألة، فإنها خارج نطاق اختصاصات مجلس الأمن.

يتسق موقف فنزويلا من هذه المسألة مع الموقف الذي أعربت عنه البلدان النامية منذ عام ٢٠٠٧. وما اقتُرِح اليوم هو تقوية الإطار المؤسسي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، باعتبارهما الهيئتين المعنيتين بالأمور الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وليس إضعاف ذلك الإطار.

لذا فإن وفدنا يرفض أي مبادرة بشأن تغير المناخ تُقَدَّم خارج نطاق الاتفاقية الإطارية، إذ إن من شأن ذلك أن يؤثر تأثيراً عميقاً على الطابع المؤسسي للنظام المتعدد الأطراف بشأن تلك المسألة. فضلاً عن ذلك، لا يملك مجلس الأمن أي ولاية تخوله التصدي لمسائل تتعلق بهشاشة الدول إزاء آثار تغير المناخ.

إننا نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجدداً استعداد جمهورية فنزويلا البوليفارية للتعاون في قضية التنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة، فذلك يدخل في صميم سياسات التضامن والتعاون التي ينتهجها الشعب البوليفاري مع الدول الجزرية الشقيقة.

في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ندعم موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات والآليات التي تساعد على بناء قدرات الدول التي تواجه آثار تغير المناخ. يجب أن نقيم المخاطر ونديرها قبل وقوع الكوارث. لذا، من الأهمية بمكان توحيد جهود الهيئات المعنية بالتنمية والمساعدات الإنسانية وحماية البيئة.

من الضروري أن تقوم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعزيز التنمية المستدامة بالانضمام إلى مبادئ ريو، لا سيما مبادئ المسؤوليات المشتركة مع كونها متفاوتة، وبالتنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١، وغير ذلك من الوثائق المتفق عليها في مؤتمر ريو، ومؤتمر قمة جوهانسبرغ، ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن الأمور الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

السيد دونيفالو (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالتقدم بالشكر إلى الرئاسة الألمانية، وإليكم شخصياً، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة. فهي تأتي في الوقت المناسب، ويسر بلدي أن يشارك فيها.

وإذْ ندلي بهذا البيان، نؤيد البيان الذي أدلى به هذا الصباح رئيس ناورو بالنيابة عن دول المحيط الهادي، بالإضافة إلى مالديف، وسيشل، وتيمور – ليشتي.

إننا ندرك جميعاً أن تغير المناخ ظاهرة لا تلقي بالاً للحدود الوطنية أو الدول ذات السيادة. وتسهم الدول جميعا في المشكلة وتتأثر بها جميعاً. ولا جدال في الآثار السلبية لتغير المناخ. وقد قاد اعترافنا الجماعي بذلك التهديد إلى وضع العديد من الصكوك وإنشاء الهيئات الدولية التي تعالج الآن مسألة تغير المناخ.

بيد أن من الواضح أن نطاق التهديد الذي يشكله تغير المناخ يختلف من بلد إلى آخر. فبينما تكتفي بعض

البلدان بالتصدي لتغير المناخ باعتباره مسألة تتعلق بالتنمية المستدامة أو تعالج فقط أسبابه والعوامل المتعلقة به في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نجد أن تغير المناخ يحمل تهديداً أمنياً حقيقياً لفيجي، ودول المحيط الهادي الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، والبلدان المنخفضة.

يشكل تغير المناخ تهديداً خطيراً لبقاء العديد من الدول الجزرية الصغيرة والدول الساحلية المنخفضة. وتواجه المحافظة على سلامة أراضي دولتنا والمحافظة على وجودنا نفسه كدول ذات سيادة تهديدات جراء الآثار العكسية لتغير المناخ تفوق كثيراً آثار الصراعات البشرية وغيرها من الفظائع. وينبغي أن يوضح لنا طابع تلك التداعيات الأمنية الأساسية لتغير المناخ أن المسألة تتطلب الاهتمام من جميع أجهزة الأمم المتحدة. نقول ذلك ونحن ندرك التداعيات المحتملة التي سوف تنجم عن تجاهل التهديدات الحقيقية لتغير المناخ وآثاره على السلم والأمن على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. لذلك فإننا نرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة في المجلس.

إننا بطلبنا من المجلس أن يتعامل مع التداعيات الأمنية لتغير المناخ، لا نعتبر أن هناك أي تغول على ولايات الأجهزة المعنية بالأمم المتحدة التي تتعامل أصلا مع تغير المناخ. فما نطلب من المجلس أن يفعله هو أن يفي بمسؤولياته التي يخوله إياها الميثاق. لقد وافقت جميع الدول الأعضاء بموجب الميثاق على أن مجلس الأمن، عند قيامه بواجباته ومسؤولياته، إنما يتصرف بالنيابة عنا. ونحن نعول على حكمة المجلس في تمثيل مصالح جميع أعضاء الأمم المتحدة وأجهزتها في الاضطلاع بولايته. ونحث المجلس من جانبه أن يفي بما عليه.

وفي اضطلاع المجلس بمسؤولياته، نطلب منه أيضاً أن يحترم احتراماً كاملاً ولايات الأجهزة الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والأجهزة والعمليات والصكوك الأخرى ذات الصلة التي تتصدي أصلا لتغير المناخ. ونؤكد مجدداً أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية هي المحفل الأساسي للتفاوض على الاستجابة العالمية لتغير المناخ، وأن قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨١ يعترف، ضمن أمور أخرى، بمسؤوليات كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين المنوطة بمجلس الأمن.

إننا نعترف بأن تغير المناخ يرتبط بالتنمية المستدامة والأمن الغذائي والتمويل وإجراءات التخفيف والتكيف. بل ما هو أكثر من ذلك أن التداعيات الأمنية لتغير المناخ تهدد سبل كسب العيش في جزرنا وبلداننا وشعوبنا وتهدد بقاءها. لذلك فإننا نعتقد أن هذه الظاهرة ينبغي أن تنال ما تستحقه من الاهتمام الضروري. ويتسم التهديد الذي يشكله تغير المناخ بالعمى السياسي. وآثاره يمكن أن تكون أكبر بكثير من آثار أي معركة خيضت. ويتعين علينا بوصفنا ممثلين لكوكب الأرض وللإنسانية أن نتحلى بالشمول التام في نهجنا. فالمخاطر أكبر من أن نتوانى في التصدي لهذه المسألة، أو ألا نتصرف إلا بعد أن تقع الكارثة وتصبح ماثلة أمامنا. سيكون ثمن التقاعس غالياً في المستقبل إلى حد بعيد، ويعلمنا تاريخ البشرية أن تداعياتٍ أمنيةً شديدة سوف تنشأ لا محالة عن التغيرات العظيمة المتوقعة.

وفي الختام، بما أن المثل يقول ”أطرق الحديد وهو ساخن“، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أننا وصلنا إلى المرحلة التي يتعين فيها على المجلس أن يتصدى للتحدي الذي يواجه البلدان الأكثر عرضة لتغير المناخ. ونود أن نؤكد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للمصائب الواضحة المرتبطة بارتفاع مستوى البحر. وندعو المجلس إلى الشروع في التحضيرات الحثيثة للتعامل مع الآثار الأمنية لتغير المناخ. وفي سبيل ذلك، نرحب بالبيان الرئاسي المشجع، الذي أُدلي به قبل قليل بشأن نتيجة هذه المناقشة المفتوحة (S/PRST/2011/15). إنه يرسي قاعدة

صلبة للمزيد من الإجراءات التي سيقوم بها المجلس بشأن هذه المسألة المهمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد زيلنسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أتقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، وإلى وفد ألمانيا على مبادرتكم المهمة إلى تنظيم هذه المناقشة التي تأتي في وقتها المناسب. أشكركم أيضاً على الورقة المفاهيمية الشاملة التي قمتم بإعدادها (S/2011/408). كما يرحب وفدي بالبيان الرئاسي الذي أدليتم به في وقت سابق (S/PRST/2011/15).

تؤيد بولندا تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن دوله الأعضاء السبع والعشرين. ومع ذلك، أرجو السماح لي فقط بإضافة بعض الملاحظات.

لقد بدأنا بالفعل نشهد آثار تغير المناخ. فأحداث الطقس القاسي قد أصبحت أكثر تواتراً وكثافة منها في أي وقت مضى. ومع أن تغير المناخ لوحده لا يسبب الصراعات، فإنه يمثل تهديداً وجودياً يمكن أن يذكي الصراعات على الغذاء والموارد الطبيعية النادرة، خاصةً عندما يكون الوصول إلى تلك الموارد مسيساً. يمكن لآثار تغير المناخ أن تضعف الحكومات الهشة وأن تتسبب في اندلاع صراع جديد.

لحسن الحظ، ثمة وعي متنام وسط المجتمع الدولي بالحاجة العاجلة إلى العمل ووضع تغير المناخ في سياق سياساتٍ عالمي أوسع. إن تأثير تغير المناخ على الأمن العالمي مسألة متشابكة، ويتطلب استجابات تقوم على سياسة شاملة. في ذلك السياق، نرى من الضروري تركيز مداولاتنا على مسألتي المياه والطاقة.

ينبغي أن تكون المياه في صدارة جهود التكيف المناخي. فنقص المياه ينطوي على إمكانية التسبب في اضطرابات مدنية تؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة، مما سيؤدي بالتالي إلى نشوب صراعات حول العالم. لذا، ينبغي إعطاء الأولوية للاستثمارات وتغيير سياسات إدارة المياه. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري، في المناطق التي تعبر فيها الإمدادات المائية الحدود، التفاوض على اتفاقات لتقاسم المياه. والمياه ضرورية لجميع الأنشطة الاقتصادية تقريباً. وبالتالي، فإن حالات النقص في الموارد المائية سوف تصبح أحد أوضح الآثار لتغير المناخ على المجتمع الإنساني.

اسمحوا لي الآن بالانتقال إلى مسألة الطاقة. يشكل التنافس على الحصول على موارد الطاقة، والسيطرة عليها، أحد أهم الأسباب المحتملة لنشوب الصراعات. وبما أن الكثير من الاحتياطيات الاستراتيجية العالمية من الطاقة موجودة في مناطق تتسم بهشاشتها إزاء آثار تغير المناخ، فإن المرجح أن يزداد عدم الاستقرار. بيد أن التهديد الرئيسي لأمن الطاقة يأتي من الاعتماد على الاستيراد وعدم وجود الهيكل التحتي الضروري. في ذلك السياق، فإن الدور المحوري الذي تضطلع به الموارد المحلية يتسم بأهمية قصوى. علاوة على ذلك، ينبغي إنشاء سلسلة لإمدادات الطاقة تقوم على أساس وجود سوق تنافسية وهيكل تحتي ملائم. أضف إلى ذلك، أن خفض الانبعاثات من خلال تحسين كفاءة الطاقة أمر لا غنى عنه لتحقيق تدابير التخفيف.

وثمة حاجة عاجلة إلى اتخاذ إجراءات دولية على المستوى العالمي للتصدي للتحديات الأمنية المتعلقة بتغير المناخ. ويتطلب التصدي لتداعياته الأمنية تفكيرا جديدا للسياسية الخارجية يتسم بالابتكار خارج نطاق الأفكار السائدة في المجال البيئي. ومن الضروري تعزيز قدرة البلدان في مجال الإنذار المبكر والتحليل والاستجابة للتداعيات الأمنية الناتجة عن تغير المناخ.

إننا نعي أن هذه الإجراءات تنطوي على تكاليف كبيرة. غير أن تكاليف اتخاذ إجراء بشأن تغير المناخ أقل بكثير من عواقب التقاعس. وينبغي للسياسات البيئية السليمة أن تكون جزءا أساسيا من منع نشوب الصراعات على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون إجراءات الوقاية وتخفيف الآثار والاستجابة وبناء القدرات مقترنة بتعزيز تطوير سيناريوهات الأمن الإقليمي للمستويات المختلفة لتغير المناخ وآثارها. كما أننا بحاجة إلى إطار عالمي لإدارة الأخطار من أجل التصدي لتحديات تغير المناخ.

أخيرا وليس آخرا، تتفهم بولندا شواغل أشد البلدان ضعفا، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. فتغير المناخ واحد من التحديات الكبرى التي تواجهها تلك الدول. إنه يهدد بقاءها بالذات، وينتج تحديات إنمائية إضافية مع ما يقترن بذلك من تداعيات أمنية كبيرة. وفي هذا الصدد، أود التأكيد مجددا على التزامنا بتنفيذ استراتيجية موريشيوس بغية التصدي بفعالية لأوجه الضعف المحددة والاحتياجات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأخيرا، أود التأكيد أيضا على الدور الأساسي للمفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ. إن التوصل إلى اتفاق عالمي طموح بشأن المناخ لفترة ما بعد عام ٢٠١٢ سيؤدي دورا أساسيا في التصدي للأمن المناخي. وفي هذا الصدد، تدعم بولندا دعما فعالا العمل الجاري في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. إن تعقيد موضوع اليوم والجوانب المؤسسية لسبل التصدي لمختلف آثار تغير المناخ ينبغي ألا تثنينا عن مناقشة هذا التحدي الهام في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية تترانيا المتحدة.

السيد سيفوي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على فرصة مخاطبة مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية لنا جميعا، وأود أن أشكر الأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على بيانيهما هذا الصباح. ولم يكن ممكنا لرئيس ناورو أن يكون متقد الحماس لهذا الموضوع أكثر مما فعل، وهذا ما نشاركه إياه. ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن تترانيا، على غرار البلدان النامية الأخرى، تعتبر تغير المناخ تهديدا لأمننا الغذائي والمائي وتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية، وربما لوجودنا ذاته. والبلدان الفقيرة، مثل جمهورية تترانيا المتحدة، تتحمل القسط الأصغر من المسؤولية عن التهديد الذي نواجهه جميعا حاليا، ولديها أدنى قدر من القدرة على تخفيف آثار تغير المناخ، وهي معرضة لأن تكون أكثر المتضررين به. إننا ندرك أيضا أن تغير المناخ والاحترار العالمي الناجم عنه مرتبط بالأنشطة البشرية، وان الحل يكمن في التنمية المستدامة – تلك المسألة الهامة التي يجري التصدي لها حاليا بموجب وفي إطار ولايات هيئات الأمم المتحدة الأخرى والعمليات الحكومية الدولية، التي نشارك فيها جميعا على قدم المساواة.

وتسلم حكومة جمهورية تترانيا المتحدة بأن تغير المناخ ينطوي على عنصر أمني، مثلما تنطوي معظم المسائل الأخرى في العالم على عنصر أمني. ولكننا لا ندرج كل تلك المسائل ضمن اختصاص مجلس الأمن. ويؤمن وفد بلدي بأن تغير المناخ يمكن التعامل معه بشكل أفضل من جانب الهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، بالإضافة إلى الكيانات المفوضة بالتعامل مع التنمية المستدامة. كما أننا نذكر بأننا أجرينا مثل هذه المناقشة في عام ٢٠٠٧ (أنظر S/PV.5663)، وكان رأي الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتجنب المساس بولايات الكيانات الأخرى في الأمم المتحدة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة

بتغير المناخ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة في نهاية المطاف.

إننا نسلم كليا بالتهديدات التي تواجهها جزر منطقة المحيط الهادئ – وكيف لا، بعد أن استمعنا إلى رئيس ناورو هذا الصباح – والآخرين، الذين يواجهون احتمال فقدان الكتلة الأرضية لبلدانهم، ونشوء لاجئي المناخ في أعقاب ذلك. وهذا تهديد تتشاطره بلدان مثل بلدي، لأن لدينا جزر صغيرة في مياهنا الإقليمية، ستواجه المصير ذاته الذي تواجهه جزر منطقة المحيط الهادئ إن لم نتحكم في تغير المناخ.

إننا، لهذا السبب، نولي أهمية بالغة للمفاوضات المتعددة الأطراف الجارية، الرامية إلى إيجاد حلول ودية من خلال عملية حكومية دولية نشارك فيها جميعا. إننا نشعر أن عزل تغير المناخ قد يضعف إمكانية الانتهاء المبكر من المفاوضات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وتقترح جمهورية تترانيا المتحدة الطلب إلى الأمين العام أن يعد دراسة شاملة لتحديد حجم ونطاق التهديد الذي تتعرض له جزر منطقة المحيط الهادئ وغيرها ممن هم في وضع مماثل، وبلورة قائمة من الخيارات البديلة والحلول لنظر الجمعية العامة وقرارها بشأنها.

وفي الختام، أود أن أؤكد على الحاجة إلى تقديم الإشادة والحوافز للبلدان التي تقدم خدمة عالمية من خلال تخفيف آثار تغير المناخ، بما في ذلك عزل الكربون، وهي إحدى العمليات التي تحظى بتوافق في الآراء. لقد كرست جمهورية تترانيا المتحدة ٣٠ في المائة من مساحة أراضيها للمحميات الحرجية والحدائق الوطنية العامة. إنها تشكل شبكة مطامر لثاني أكسيد الكربون وجديرة بالدعم، ليس لجمهورية تترانيا المتحدة فحسب، بل أيضا للآخرين الذين يؤدون دورا مماثلا. إننا نؤمن أن مسؤوليات الدول الأعضاء عن تلافي تهديد تغير المناخ تكمن في إحراز تقدم من خلال التخفيف والتكيف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ومؤتمر الأمم المتحدة المقبل بشأن التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أثني على الوفد الألماني لتنظيم هذه المناقشة الهامة بطريقة مثيرة للإعجاب وتتسم بالكفاءة.

لقد قال ألبرت آينشتاين ذات مرة إننا لا نستطيع حل المشاكل التي تسببنا فيها بطريقة التفكير ذاتها التي أوجدت تلك المشاكل. إن تحديات تغير المناخ تستلزم حلولا ابتكارية وطرقا جديدة لإدارة لأعمال على جميع مستويات الحكومة والمجتمع. وتتيح مناقشة اليوم فرصة مناسبة لكي يفكر المجتمع الدولي بطريقة تختلف تماما عما كان سائدا وتعزيز التقدم بشأن جانب هام للغاية من جوانب هذه المسألة. إن آثار تغير المناخ على السلم والأمن حقيقية. وقد بدأت تبرز وستصبح جلية بشكل متزايد في السنوات القادمة. فالجفاف وتصحر الأراضي قد يؤدي إلى النقص في الغذاء. وقد يؤدي تحمض المحيطات إلى تدمير النظم الإيكولوجية ومحميات الأسماك. وقد يؤدي ارتفاع سطح البحر إلى تدمير الأراضي المستغلة، ويجبر المجتمعات المحلية، وحتى الدول، إلى النزوح.

وتؤثر هذه المسألة علينا جميعا. بيد أن إسرائيل تسلم بأنها تمثل أهمية خاصة للدول الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، التي تواجه إمكانية تآكل الأراضي وحتى فقدان أقاليمها بالكامل. وقد شهدنا أن ارتفاع مستوى سطح المحيط يسبب التآكل وخسارة الأراضي في العديد من المناطق، بما في ذلك لدى الدول الجزرية الصغيرة في المحيط

الهادئ. ولا تمثل تلك الآثار أخطارا اقتصادية فحسب، بل تهدد أيضا الاستقرار الاجتماعي والأمني.

ويسلم بلدي بالحاجة إلى استجابة فورية منسقة وواسعة النطاق للتحديات المرتبطة بتغير المناخ. وإسرائيل طرف ملتزم في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وفي بروتوكول كيوتو ومفاوضات ما بعد عام ٢٠١٢. وقد أيدنا الدول الجزرية الصغيرة النامية عندما شرعت في عملية اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٣، التي وجهت اهتمام الجمعية العامة إلى هذه المسألة.

ويثير فقدان الأراضي في الدول الجزرية الصغيرة مسائل قانونية هامة. لقد أقامت إسرائيل في الفترة الأخيرة شراكة مع جزر مارشال للمضي قدما بالحوار بشأن هذه المسائل، واستضافت في مايو/أيار الماضي مؤتمرا في كلية الحقوق بجامعة كولومبيا.

وتواصل إسرائيل العمل على تحقيق هدف دولتنا المتمثل في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢٠ في المائة بحلول العام ٢٠٢٠، بينما نقوم بدورنا كشريك تام وفعال في الجهود الدولية لمعالجة تغير المناخ. ولتحقيق ذلك، أنشأت الحكومة الإسرائيلية لجنة وزارية معنية بحماية البيئة وتغير المناخ تضم جميع الوزارات الحكومية ذات الصلة، وكذلك ممثلين عن المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين المؤثرين. وقامت اللجنة بوضع خطة وطنية لإسرائيل بشأن تغير المناخ. ونعمل على تحقيق مستوياتنا الطموحة للتخفيض من خلال طائفة واسعة من الجهود، بما في ذلك تحسين كفاءة نظم الطاقة وتعزيز المباني المراعية للبيئة وزيادة استخدام موارد الطاقة المتجددة.

واستجابة للظروف القاحلة وشبه القاحلة التي تعم جميع أنحاء بلدنا، قامت إسرائيل بتطوير خبرة هامة في مكافحة التصحر ولديها خبرات فريدة في مجالات التشجير والزراعة وحفظ المياه بشكل عالي الكفاءة. وستكون المعرفة في هذه المجالات مسألة حاسمة ونحن نستعد لهذه الظروف المناخية المتغيرة ونتكيف معها. وستواصل إسرائيل تشاطر خبراتها مع البلدان الأخرى من خلال عدد من مشاريع وبرامج بناء القدرة. ولتحقيق ذلك، سنشرع ثانية في صياغة مشروع قرار بشأن التكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية في الدورة القادمة للجمعية العامة وهو سيدعو إلى استخدام التكنولوجيا الزراعية المستدامة لتعزيز المحافظة والتخفيف من حدة التدهور البيئي.

وتتطلع إسرائيل إلى الاستمرار في الاشتراك مع الآخرين من أجل النهوض بالتقدم في هذه المسألة، التي نرى أنها تظل مسألة هامة لمستقبلنا المشترك. وفي الواقع، على جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، واجب بعضها تجاه بعض وتجاه الجيل القادم لكي يستجيب لهذه المسألة بصورة موحدة وابتكارية وتتسم بالاقتناع. وإذ ننظر في هذا التعهد، أتذكر درسا من النص اليهودي القديم الذي يعلمنا أن نتذكر أن الله قد قال لآدم في جنة عدن: ”عليك ألاّ تفسد وتخرب عالمي؛ وإذا فعلت ذلك، لن يبقى أحد لإصلاحه بعدك“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إسبانيا.

السيد دو لغيليسيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن امتناننا للبيانين الذين أدلى بهما هذا الصباح الأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأود أيضا أن أشكر الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مشكلة عالمية حقا لا تحترم جذورها وآثارها الحدود وتثير تداعياتها على الأمن الدولي القلق بصورة خاصة.

لم يعد هناك في عالم اليوم أحد بمفرده يتلمس ويتفهم بسهولة الأخطار، كالتي تنبثق عن النزاعات المسلحة

أو الأعمال الإرهابية. فبدلا عن ذلك نواجه أخطارا لم تتبلور بعد ومعقدة ومتعددة الأبعاد ومتجذرة في الفقر وعدم التنمية، وانعدام الغذاء والطاقة، والافتقار إلى الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية، وتفشي الآفات والأمراض العالمية والأزمة البيئية والتحديات.

وكرس مجلس الأمن في الفترة الأخيرة كما هائلا من الوقت لمسائل مثل التنمية وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، على أساس الاقتناع بأنها تشكل تهديدا للأمن الدولي. وبهذه الروح يتعين علينا أن نعالج مسألة تغير المناخ، التي هي تهديد حقيقي للسلم له عواقب وخيمة ليس على أمن البلدان فحسب بل أيضا على الأمن البشري. ونرحب بحقيقة أن أعضاء مجلس الأمن قد تمكنوا أخيرا من التوصل إلى اتفاق بشأن بيان رئاسي بخصوص هذه المسألة. ويحدونا الأمل في أن يتمكن من الاستمرار على الدرب الذي شرع فيه في عام ٢٠٠٧ عندما حددت لأول مرة التداعيات الأمنية لتغير المناخ.

وتؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف عددا من الملاحظات بصفتي الوطنية.

يتابع بلدي باهتمام التهديد الذي يشكله تغير المناخ. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، اعتمدت حكومتي استراتيجية أمنية جديدة تعتبر تغير المناخ واحدا من الدوافع الرئيسية وراء التهديدات المتزايدة للأمن. وتتوقع الاستراتيجية احتمال نشوب صراعات في المستقبل نتيجة لتغير المناخ والحاجة إلى الموارد الشحيحة وزيادة الفقر، الذي يمكن أن يفضي إلى ظهور دول فاشلة أو ضعيفة. وتشير أيضا إلى التهديدات المباشرة لبلدنا في منطقة البحر البيض المتوسط، وكذلك التدابير التي ستتخذ للتخفيف من آثارها. وتشير الاستراتيجية أيضا إلى أن هذه ظاهرة عالمية لا يمكن معالجتها إلاّ من خلال التنسيق والتضامن والمسؤولية المشتركة منا جميعا.

ولذا فإن إسبانيا ملتزمة بالاستمرار في تطوير الصكوك القانونية اللازمة لمكافحة هذا التهديد، وكذلك مواصلة المشاركة بنشاط في العديد من المنتديات المتعددة الأطراف، وخاصة في الأمم المتحدة، وفي كل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والهيئات الأخرى، بما فيها مجلس الأمن.

إنه من الصعب أن يبقى المرء غير مبال بالنداءات مثل النداء الذي وجهه رئيس ناورو، الذي يمكنه أن يشاهد أن بلده يتعرض لخطر الزوال بصورة كاملة إلاّ إذا تم كبح جماح آثار تغير المناخ. وهذا دليل على التعرض للخطر الذي لا تُستثنى منه دولة، وكذلك ضرورة العمل الدؤوب للتقليل إلى أدنى حد من التهديدات التي تواجه التنمية والأمن ووجود العديد من البلدان والمناطق نفسها.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على التزام إسبانيا بمكافحة تغير المناخ وعلى امتناننا للرئاسة لمبادرتها بعقد هذه المناقشة في الوقت المناسب وعلى رغبتنا في أن تستمر هذه الهيئة في النظر في هذه المسألة الأساسية في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد راغاغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لقد جرى الاعتراف على نطاق واسع بأن تغير المناخ تهديد عالمي خطير. ومنذ عام ٢٠٠٧، عندما جرت في مجلس الأمن أول مناقشة حول تداعيات تغير المناخ على الأمن (انظر S/PV.5663)، لم تتحسن الحالة بالتأكيد،

كما شددت على ذلك المداخلات السابقة. وما فتئ تغير المناخ يشكل عاملا مضاعفا للمخاطر ويهدد بإشعال وتفاقم الصراعات الناجمة عن آثار ارتفاع مستوى سطح البحر ونضوب الموارد الطبيعية والتصحر والهجرة الناجمة عن تغير المناخ والمسألة الهامة المتمثلة في إمدادات الطاقة المستدامة على سبيل ذكر بعض التحديات الرئيسية لا حصرها.

ومع ذلك لم يقم المجتمع الدولي بعد بتفعيل العوامل المقللة للخطر التي يمكن أن تحد من خطر انعدام الأمن المتصل بالمناخ، مثل وضع آلية للتخفيف والتكيف ذات كفاءة ومشتركة عالميا أو نظام فعال لتعزيز التعاون الدولي والدبلوماسية الوقائية والوساطة. ولهذا السبب ترحب إيطاليا بمناقشة اليوم بوصفها فرصة لمواصلة مناقشة تداعيات تغير المناخ على الأمن بينما تدرك وتحترم صلاحيات الهيئات ذات الصلة والعمليات والصكوك التي تعالج هذه المسألة أصلا.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر واحد من أكثر العوامل المثيرة والملموسة لانعدام الأمن المتعلق بالمناخ لأنه يهدد بقاء العديد من الدول الأعضاء ويهدد بشكل خطير الظروف المعيشية للملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. ولأسباب بديهية، من المحتمل أن تكون البلدان الجزرية الصغيرة النامية أكثر المتضررين، مع ما لدول منطقة المحيط الهادئ من سمات الضعف الفريدة. وفي حين يهدف المجتمع الدولي إلى إبرام اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ، لا يمكن التوقع من تلك الدول أن تواجه تداعيات ارتفاع مستوى سطح البحر بنفسها. إنها بحاجة إلى الدعم الكافي في جهودها للتكيف والتأهب للكوارث، ومساعدتها في وضع سياسات للتنمية المستدامة وتنفيذها. وهذه الاعتبارات هي أساس سياسة إيطاليا للتعاون الثنائي في المنطقة والمحفز لدعمنا لمواصلة تعزيز الشراكة الإنمائية بين أوروبا ومنطقة المحيط الهادئ.

وفي حين تستحق الدول الجزرية الصغيرة النامية أولوية الاهتمام، لا بد من النظر بدقة في الحالات الأخرى، لا سيما في المناطق الضعيفة التي يهدد فيها ارتفاع مستوى سطح البحر بتغير السواحل إلى حد كبير، مما يؤثر على الحدود الإقليمية وتقاسم المناطق البحرية ويسبب الأزمات البشرية وهجرة السكان بأعداد كبيرة. وهناك مسألة أخرى هامة هي كيف ندير بفعالية الفرص الجديدة المنبثقة عن الاحترار العالمي وارتفاع مستوى سطح البحر، مثل توافر الوصول إلى رواسب الموارد الطبيعية الجديدة وخطوط النقل عبر القطب الشمالي. فلا يمكن الاستهانة بقدرة منظومة الأمم المتحدة على معالجة هذه التحديات الجديدة وقد تحتاج إلى تعزيزها وتحسينها.

واسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة الأمن الغذائي. إن الأمن الغذائي بخلاف ارتفاع مستوى سطح البحر، ليس نتيجة مباشرة لتغير المناخ، بل قد يتفاقم بسبب الآثار الخبيثة للاحترار العالمي والظواهر المناخية الشديدة. ورغم أن الوطأة قد تختلف بين منطقة وأخرى من العالم، فإن آثار تغير المناخ على إنتاج الأغذية تعتبر سلبية على صعيد العالم. وهذا يزيد من صعوبة تحدي كفالة الأمن الغذائي لسكان العالم المتزايدة أعدادهم، مما يخلق الظروف لمزيد من التوترات الاجتماعية والقلاقل والصراعات المفتوحة. إن الطريقة الوحيدة لمعالجة هذه الحالة هي مضاعفة جهودنا الجماعية لزيادة الإمدادات الغذائية وكفالة استقرار أسعار الأغذية.

لقد ساهمت إيطاليا مباشرة في اعتماد مبادرة لانكيلا للأمن الغذائي في مؤتمر قمة مجموعة الدول الثماني في عام ٢٠٠٩. وإيطاليا تضع الأمن الغذائي في صميم جدول أعمالها للتعاون الإنساني والإنمائي وتؤيد تأييدا تاما التزام الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثماني ومجموعة العشرين بالتصدي لمشكلة الجوع وسوء التغذية في العالم.

ختاما، اسمحوا لي بأن أؤكد على أن العمل الذي يقتصر على الجوانب المتعلقة بالأمن سيذهب سدى ما لم يجدد المجتمع الدولي ويكثف مبادرته لمعالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ. فبدون التوصل إلى اتفاق عالمي فعال في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ستظل تكاليف تغير المناخ الإنسانية والاقتصادية ووطأته على الأمن تتزايد وتدوم إلى ما لا نهاية.

وعلى نفس المنوال من الجوهري مساندة جهود المجتمع الدولي الرامية إلى الدفع قدما بالتنمية المستدامة، التي بدونها ستكون مواجهة تغير المناخ والعواقب الأمنية المقترنة به أكثر صعوبة. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تضع هذا في اعتبارها عندما نقترب من المرحلة النهائية الحاسمة للأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن امتناننا لألمانيا ونشيد بها على تنظيم ما أعتبره إسهاما كبيرا في هذه القضية.

لئن كنا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، فإننا نود أن ندلي ببعض النقاط الإضافية بصفتنا الوطنية.

تؤمن باكستان بقوة بأن من الأهمية بمكان مواجهة التهديد الذي يفرضه تغير المناخ على البلدان النامية كافة. ونشعر بقلق خاص من الخطر المحدق بوجود عدد من البلدان النامية ذاته، وفي مقدمتها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. ولقد أصبح من الأمور الثابتة المؤكدة بالدليل العلمي أن وجود بعض البلدان ذاته سيتعرض للخطر إذا لم تتخذ تدابير فعالة لتخفيض الاحترار العالمي.

وتعطي القرارات المتخذة في المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الاتفاقية الإطارية) في كانكون بصيص أمل من تحت سحابة قاتمة من اللامبالاة والامتعاض من حالة المفاوضات المعنية بتغير المناخ.

لا أحد ينكر حقيقة أن كارثة مناخية تلوح في الأفق بسبب المستويات المتدنية من التعهدات بتخفيض الإنبعاثات من قبل العالم المتقدم النمو، فضلا عن انعدام اليقين فيما يتصل بالوفاء بالالتزامات المالية اللازمة لشفاء جراح العالم المتضرر.

العلم والمنطق يتطلبان قيام البلدان المتقدمة النمو بتخفيض انبعاثاتها على الأقل بنسبة ٢٥ إلى ٤٠ في المائة من مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠. ومن المفارقات أن مستويات التعهدات الطوعية الحالية – في النهاية السفلى من طرفي القائمة – تبين أنها إما زادت من الإنبعاثات بنسبة ٦ في المائة، أو أنها – في النهاية العليا – قد خفضتها بنسبة ١٦ في المائة. وفي كلتا الحالتين، وحتى بعد شمول إجراءات تخفيض الإنبعاثات التي اتخذتها البلدان النامية، فإننا ما زلنا نتقدم صوب زيادة في درجة حرارة العالم تتراوح بين ٢,٥ و ٥ درجات مئوية، مما يعني كارثة محققة بصورة خاصة للبلدان النامية الضعيفة، التي لم تساهم في تغير المناخ ولا قبل لها بالتعامل مع عواقبه.

وفي ظل هذه الظروف ترى باكستان قبل كل شيء أن البلدان الجزرية الصغيرة قد أعربت عن شواغل مشروعة حول التهديد الذي يفرضه على بقائها تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. وإننا نعتبر هذه المناقشة إسهاما هاما في سعينا إلى الحل في إطار العملية التي تقودها الاتفاقية الإطارية.

إحدى أسوأ عواقب الاحترار العالمي الكارثية، التي لا تحظى مع ذلك بالاهتمام الكافي، هي الجفاف العالمي، الذي حول خُمسا إضافيا من الأراضي شبه الجافة المخصصة لزراعة المحاصيل إلى صحارى لا يمكن إصلاحها. وهذا التصحر خلق نقصا خطيرا في الغذاء والماء، ودمر ما يقرب من ثلث أراضي المحاصيل والأراضي الحراجية، ويكاد يؤدي إلى نضوب مصادر المياه لأكثر من بليون إنسان في مختلف أنحاء العالم. وما فتئ شح المياه يؤجج صراعات خطيرة في جنوب آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا. فمن بين ٥١ دولة أفريقية لا تتمكن سوى ١٢ دولة من توفير الغذاء لسكانها بدون مساعدة.

إن حرائق الغابات في شتى أنحاء العالم، وهي إحدى النتائج العرضية للاحترار العالمي، أدت إلى زيادة تفاقم الجفاف والتصحر أكثر. فأزمة الجفاف تؤجج نيران حرائق الغابات في كل أنحاء العالم، وأبرزها في المنطقة التي نعتبرها أهم منطقة، أي، حوض الأمازون. فالكثير من الغابات الاستوائية البرازيلية تلتهمها النيران كل سنة أكثر مما تفنى على يد تجار الأخشاب. وتتسرب كميات من ثاني أكسيد الكربون إلى الغلاف الجو بسبب حرائق الغابات أكثر من الكميات التي تنفثها المحركات العاملة بالاحتراق الداخلي. إن وباء الحرائق المستفحل هذا يزيد أثر غاز الدفيئة أضعافا مضاعفة. ويتعاظم وباء حرائق الغابات سنويا من حيث الحجم والتواتر، مما يؤدي إلى جدب المزيد من الأراضي وتدهورها.

وكان أول حريق كبير من حرائق الغابات قد اندلع في متنزه يلوستون في عام ١٩٨٨. وبعد ذلك الوقت ارتفع عدد الحرائق المماثلة ارتفاعا مذهلا، وترتب على الزيادة الإجمالية في التدمير الناجم عنها أثر مضاعف. فتلك الحرائق تسببت في تسرب كميات لا يستوعبها العقل من غازات الدفيئة، وأدت إلى تسارع زحف الجفاف، وضاعفت التصحر وعرقلت قدرة الغابات الاستوائية على تمثيل ثاني أكسيد الكربون وغازات الدفيئة الأخرى. إن الحرائق الجهنمية الطبيعية هذه تتجاوز الآن بعدة أضعاف حجم كل ما رآه الناس من قبل. فقبل ١٠ سنوات كان الحريق الذي يغطي ١٠٠ ٠٠٠ فدان يعتبر مصيبة هائلة. أما الآن فإن حرائق الغابات في الولايات المتحدة وحدها تكون أكبر عدة مرات في العادة. وما فتئت الحرائق الفجائية تبيد بصورة متزايدة غابات الأمازون الاستوائية. وقد وثقت صور السواتل، في السنوات الأخيرة، أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ حريق من حرائق غابات الأمازون. إن غابات الأمازون ما كانت في الماضي تتأثر أبدا بهذه الحرائق.

كما أن تقلص الغطاء النباتي لغابات كوكب الأرض قلل من قدرة الغابات الاستوائية على تمثيل ثاني أكسيد الكربون وغازات الدفيئة الأخرى، مما يقوض وظيفتها في تطهير الجو، فضلا عن الإخلال بتكون السحب المطرية فوق الغابات الجدباء، الذي يقلل بدوره من سقوط الأمطار.

هذه المصائب المتعددة – تقلص أراضي المزارع وانتشار حرائق الغابات وشح الأغذية والمياه – التي تفاقمت بتضاؤل احتياطيات الطاقة، ما فتئت تزعزع استقرار أمم العالم المبتلاة بالعنف إلى أقص حد. ونحن بقيامنا بتدمير وسائل معيشة الناس، وزيادة تفاقم الفقر، وتغذية الإرهاب في صفوف المحرومين، هل يمكننا أن ندرك جسامة المصائب التي تسببنا فيها؟

اسمحوا لي أن أقول إن أحد الأسباب الرئيسية لتدهور أي حضارة وسقوطها – حسبما وثقه فلاسفة لامعون من أمثال أرنولد توينبي وأوسفلد سبنغلر وإدوارد غيبن – هو الإجحاف في توزيع الثروة واستغلال السكان وتمرد الفقراء العنيف، وتشجيع الصراع الطبقي النابع من العجز عن إطعام الناس. إن الصراع هو الذي يطغى على حالة العالم اليوم، وليس التعاون. وإذا أردنا أن نغتنم كل الفرص السانحة لمنع الكوارث أو التغلب على عواقبها، فلا بد

لنا من أن نتصرف بسرعة وحزم. فالكوارث القادمة ستزيد من تفاقم الصراعات الحالية.

اسمحوا لي الآن بأن أرجع بذاكرة المجلس إلى الماضي. عندما كان عالم البحر الأبيض المتوسط يتخبط في العصور المظلمة، كان في مدينة المكسيك ”عالم واحد“، مثلما لدينا في الأمم المتحدة اليوم. لقد درسوا النجوم، وسبقوا نظرية كوبرنيكوس التي تعتبر الشمس مركز الكون، ووضعوا تقويما دقيقا حتى عام ٢٠١٢. وقبل آلاف السنين بنى قوم اوليكا هرم شولولا، وهو أكبر من أهرامات الجيزة الكبيرة؛ وبنى قوم مايا مدينتهم الشهيرة أُخمال؛ وبنى شعب تولتيك مدينته الأسطورية تولا. وبعد ذلك: جاء الدمار! كانت لديهم مشاكل تشبه بصورة مخيفة مشاكلنا. ونسختهم من الاحترار العالمي جلبت لهم جفافا متواصلا ومجاعات مستفحلة. فاعتمادهم المفرط على محصول واحد، الذرة الصفراء، جعلهم معرضين بصورة فريدة لخطر تغير المناخ.

ولو أن قاعدتنا الغذائية دكت مثلما دكت تولا، فإن كل واحد منا سيتعين عليه أن يقطع مسافة بعيدة حتى يحصل على وجبة غذاء. في الولايات المتحدة تقطع وجبة الغذاء التقليدية، في المعدل، ١ ٤٠٠ ميل من المزرعة إلى المائدة. وإن المجاعة هي التي ألحقت الهزيمة في النهاية بهنود المناطق السهلية الأمريكيين: فعندما قُضي على ٩٩,٩٩ في المائة من الجاموس، وكان أولئك الهنود يعتمدون بصورة لا تعوض على لحم الجاموس، فإن فناءهم صار محققا.

اليوم أصبح تغير المناخ واقعا لا مفر منه لباكستان. فقد بدأ يتجلى بكثافة وشدة متزايدتين. لقد أصبحت باكستان إحدى أسوأ ضحايا الظلم المناخي. وإن التعامل مع تغير المناخ بالنسبة لنا لم يعد مسألة اختيار؛ إنه حتمية لا مفر منها. وبينما يدور نقاش علمي عالمي حول مستوى ذوبان الجليد وتوقيته، فإن الدلالات واضحة في باكستان مما ينذر بشر مستطير.

ففي إقليم السند الذي أنتمي إليه، حيث هناك مئات الآلاف من الفدادين الصالحة للزراعة، يتراجع معدل توافر المياه إلى أقل من نصف ما كان عليه قبل ٥٠ عاماً. وتغطي المنطقة الجليدية الشاسعة في باكستان حوالي ٠٠٠ ١٥ كيلومتر مربع، وهي في تراجع سريع. أمّا معدل الانحسار الجليدي في باكستان، الذي زاد بنسبة ٢٣ في المائة في العقد الماضي وحده، فهو أسرع من أي جزء آخر في العالم. ومن مجموع مساحة أراضي باكستان، لا يُزرع سوى ٢٤ في المائة، ومنها نسبة ٨٠ في المائة تُروى عن طريق المياه المتدفقة في الغالب عبر الأنهار الجليدية في البلد.

وإزاء هذه الخلفية، فإن تغير المناخ يؤثر تقريباً على جميع القطاعات في البلد، ولا سيما الموارد المائية، والطاقة، والصحة، والغابات، والتنوع البيولوجي – مع تأثير كبير على الإنتاجية الزراعية. وأظهرت فيضانات العام الماضي التي لم يسبق لها مثيل في باكستان الحاجة الملحة إلى مواجهة التهديد الذي يشكله تغير المناخ.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أبرز العمل الهام الذي تقوم به المنتديات ذات الصلة، وأبرزها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونحن نؤكد على أهمية الولايات التي أعطاها الميثاق لكل واحد من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ويجب على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يحتفظا بما يتصفان به من مكانة رفيعة وأهمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥.